تركيب الرقيم السومري للنشر والتوزيع

2026

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب عبر توسيع الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وتحفيز الإنتاج والاستثمار الدولي.

أُعِدَّ بواسطة
د. عمر حواس حسن

الطبعة : الاولى
https://sss-publisher.com/

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي - دراسة تحليلية على البلدان المتقدمة والنامية

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي - دراسة تحليلية على البلدان المتقدمة والنامية

د. عمر حواس حسن

التصنيف : العلوم الاقتصادية

الطبعة: الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (بلا) لسنة (بلا)

ISBN: 978-9922-7961-78

DOI: 10.62909/978.9922.7961.78

دار تركيب الرقيم السومري للطباعة والتوزيع والنشر الالكتروني

العراق – ديالى – بعقوبه – شارع الاوقاف

هاتف : 07775262892

manager@sss-publisher.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو وساطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي - دراسة تحليلية على البلدان المتقدمة والنامية

د.عمر حواس حسن

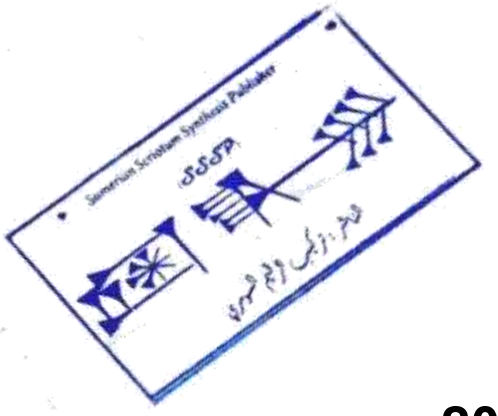

2026

تنضيد الكتاب

معهد الترجمة والكتاب

«ماليزيا»

مراجعة لغوية

الدكتور محمد محمد كاظم

«العراق»

تصميم الغلاف

معهد التكنالوجيا

«الهند»

التوزيع والنشر الإلكتروني ، تمت فهرسة هذا الكتاب في عدد من الفهارس والمنصات الدولية، منها:

كروس ريف	(CrossRef)
أوبن ألكس	(OpenAlex)
مؤشر الاقتباس المفتوح الأوكراني	(OUCI)
سجل مستودعات الوصول المفتوح	(ROAR)
سيمنتك سكولار	(Semantic Scholar)
دايمنشنز	(Dimensions)
ريسرش غيت	(ResearchGate)
فات كات	(Fatcat)
المعيار الدولي للترقيم	(IAS)
مؤشر الاستشهاد العلمي	(SCI)
أوركيد	(ORCID)
سايليت	(Scilit)

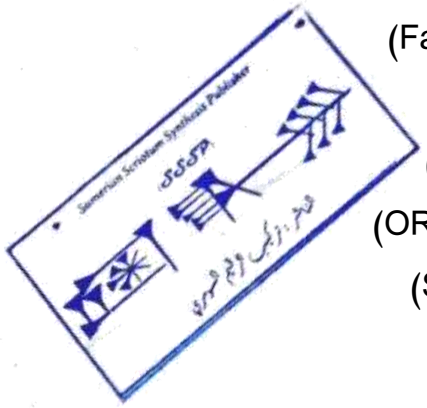

الموقع الرسمي لدار النشر الرقيم السومري للنشر والتوزيع

يتوفر هذا الكتاب عبر الموقع الرسمي لدار النشر، مع تخصيص مُعرّف رقمي دائم (DOI)

خاص به: https://doi.org/10.62909/978.9922.7961.78

978-9922-7961-78

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

(سورة طه، الآية: 114)

ثبت المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول: الجانب النظري والفلسفي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 2

المبحث الأول: البعد النظري والفلسفي للتجارة الخارجية 3

التجارة الخارجية من منظور تاريخي 3-5

مفهوم التجارة الخارجية 6-8

الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية 9

أسباب قيام التجارة الخارجية 10-11

أهداف التجارة الخارجية 12

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية 13

سياسات التجارة الخارجية 14-23

الجانب المعرفي للتعريفة الكمركية 24-25

نظريات التجارة الخارجية 26-32

المبحث الثاني: البعد النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي 33

مفهوم النمو الاقتصادي 33-35

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية 36-38

فوائد النمو الاقتصادي 38-39

المؤشرات النمو الاقتصادي 39-40

أنواع النمو الاقتصادي 40-41

محفزات النمو الاقتصادي 41-42

محددات النمو الاقتصادي.....42-43

نظريات النمو الاقتصادي 43-54

المبحث الثالث: العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والنمو والتجارة 55

العلاقة بين التعريفات الكمركية والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....55-57

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 57-61

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 61-63

العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....64-66

العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 66-68

الفصل الثاني: تحليل واقع بيانات التجارة ومعدلات النمو للمدة (1990-2022).....69

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية والنمو في الدول المتقدمة للمدة (1990-2022) ..70

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بلجيكا للمدة (1990-2022) 71-73

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في كندا للمدة (1990-2022).....74-76

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ألمانيا للمدة (1990-2022).....77-79

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فرنسا للمدة (1990-2022).....80-82

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في إيطاليا للمدة (1990-2022) 83-85

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في اليابان للمدة (1990-2022) 86-88

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في السويد للمدة (1990-2022) 89-91

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي للدول النامية للمدة (1990-2022) 92-93

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الأرجنتين المدة (1990-2022) 94-96

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بنغلادش المدة (1990-2022).....97-99

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ماليزيا المدة (1990-2022).....100-102

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الفلبين للمدة (1990-2022) 103-105

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تايلند للمدة (1990-2022).....106-108

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تركيا للمدة (1990-2022) 109-111

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فيتنام للمدة (1990-2022) 112-115

تطور التجارة ومعدلات النمو في جنوب أفريقيا للمدة (1990-2022).....116-118

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2022) 119-122

تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2022) 123-126

تطور معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022).....127-129

تطور الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2003-2022) 130-132

تطور الإيرادات الكمركية في العراق للمدة (2003-2022).....133-135

تطور الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (2003-2022).....136-138

تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2003-2022).....139-142

المصادر 143-164

المقدمة

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية في النشاط الاقتصادي المعاصر، لما لها من دور مهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وتحقيق التكامل الاقتصادي الدولي. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولا سيما مع اتساع نطاق العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق وتنامي دور التكتلات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي جعل الاقتصادات الوطنية أكثر ترابطًا واعتمادًا على حركة التبادل التجاري الدولي.

تسهم التجارة الخارجية في توسيع الأسواق أمام المنتجات المحلية، وتوفير السلع والخدمات التي لا تستطيع الدول إنتاجها بكفاءة، فضلًا عن دورها في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تعد أداة مهمة لزيادة الإنتاج وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بما ينعكس إيجابًا على معدلات التشغيل والدخل القومي ومستويات الرفاه الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، يعد النمو الاقتصادي هدفًا رئيسياً تسعى إليه مختلف الدول، كونه يمثل المؤشر الأساس لقياس تطور النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان. وترتبط التجارة الخارجية بعلاقة وثيقة مع النمو الاقتصادي، إذ إن زيادة الصادرات تسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، في حين تؤدي الاستيرادات دورًا مهمًا في توفير السلع الرأسمالية والمواد الأولية اللازمة لدعم العملية الإنتاجية. إلا أن هذه العلاقة قد تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لطبيعة هيكلها الاقتصادي ومدى تنوع قاعدتها الإنتاجية.

الفصل الأول

الجانب النظري والفلسفي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الأساسية الداعمة للتنمية الاقتصادية والعامود الفقري للاقتصاد القومي التي تعمل على زيادة الدخل القومي عن طريق الصادرات السلعية والخدمية، فضلاً عن الاستثمارات، ولذلك منذ أن وجدت العلاقات البشرية، فإن التبادل التجاري كان متمثلاً في البداية وهو ما يسمى بالمقايضة.

بعد القرن السادس عشر وحتى أواخر العشرين تغيرت مسارات التبادل التجاري من حجمها السهل حتى أصبحت أكثر تعقيداً؛ بسبب الثورة الصناعية زادت أهمية التجارة الخارجية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفضلاً عن ذلك، زاد دور التجارة الخارجية عندما تحول العالم بعد ظهور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما أدى إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في ضوء الوسائل الالكترونية الحديثة من قبل الشركات العالمية، خصوصا الشركات متعددة الجنسيات. ومن أجل التطور في حجم التبادل التجاري بين دول العالم، ظهر التكامل وظهرت التكتلات الاقتصادية والمنظمات التجارية للعالم في أواخر القرن العشرين؛ لحماية التنظيم والرقابة على التجارة الخارجية.

إن التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية ولهما الأهمية للمدارس الاقتصادية سواء أكانت كلاسيكية أم حديثة، ومن ناحية أخرى فإن التجارة الخارجية لها علاقة وثيقة بالنمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة المكاسب الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول

البعد النظري والفلسفي للتجارة الخارجية

تشير التجارة الخارجية إلى حركة التبادل بين دول العالم، وهذا التبادل يشتمل على كل من حركة السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة، إلى جانب حركة رأس المال سواء أكانت الاستثمارات المحلية أم أجنبية. لذلك، تسهم التجارة الخارجية في عملية تطور النشاط الاقتصادي؛ لكونها محركاً أساسياً لتنشيط عملية النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتقليل معدلات الفقر والبطالة، وفضلاً عن ذلك، فإنها تسهم في تطور العلاقات بين الشعوب. وهذا المبحث يتناول مطاليب متعددة وكما يأتي:

التجارة الخارجية من منظور تاريخي

إن التجارة الخارجية لها جذور تاريخية بدأت مع ظهور التجمعات الانسانية المتحضرة عن طريق المقايضة في شكلها البسيط، ثم أخذت تتطور تماشياً مع التغيرات الاقتصادية الدولية إلى أن وصلت إلى مفهوم أكثر شمولية.

تعود بدايات التجارة الخارجية في سياقها التاريخي إلى اللحظة التي بدأت فيها المجتمعات في التواصل فيما بينها، إذ كان الناس قبل ذلك يحاولون إنتاج جميع احتياجاتهم، ومع تطور الحضارات ونشأة المدن زادت تلك الاحتياجات ما أدى إلى نقص أو عجز في تلبيتها. وقد وجدوا غايتهم بناءً على التبادلات الخارجية التي كانت عن طريق المقايضة لتتطور مع تتطور الحاجات إلى عمليات تجارية أكثر تعقيد.

تعد التجارة الخارجية من بين أهم القطاعات الحيوية في أي دولة كانت إذ يعود ظهورها إلى القرن السادس عشر، فهي تعمل على زيادة الدخل في ضوء الاعتماد على التخصص في الانتاج وتقسيم العمل الدولي.

يعود زيادة الاهتمام بالتجارة الخارجية في المدرسة التجارية في القرن السابع عشر في قارة أوروبا؛ إذ كانت تعني بدراسة التجارة الخارجية كواحدة من أهم مصادر الثروة، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بزيادة الصادرات مقارنةً الاستيرادات من أجل الإسهام في زيادة تدفق الأموال إلى

الدول، وتزامنت هذه المرحلة أيضاً مع الاهتمام بتقليل الاستيرادات، وتوفير حماية للسوق، وتقليل تكاليف الأجور؛ وذلك لدعم المنافسة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية العمود الفقري للاقتصاد العالمي الذي يؤثر في دول العالم كلياً والمتغيرات الاقتصادية لكل دولة. فلقد شهدت أنماط التجارة الخارجية تطورات واضحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

نظراً لدوره الفعال في مختلف المجالات، وقد ظهر هذا الدور كان نتيجة للأوضاع التي ميَّزت العالم منذ التسعينيات من القرن العشرين، والمتمثلة في العولمة، وتداخل الاقتصادات، وارتباط مصالح العدد الأكبر من الدول ولاسيما النامية منها مع الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات، مما ترتب عليه تغير في مفاهيم التنمية والثروة والموارد الانتاجية والندرة والعمل ودور الدولة.

شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من التغيرات والتحولات والتطورات التي أفرزتها معطيات التطور التكنولوجي فتسارع وتيرة الابتكارات والتقنيات التكنولوجية أسهم في نقل المجتمعات عبر الزمن إلى عصر المعلومات، مما أدى إلى بروز العديد من التطبيقات والأنشطة الحديثة والتي تعد المعرفة أهم عوامل نجاحها، إذ أسهم ذلك في توسيع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم، وأصبح العالم في سوق إلكترونية تنافسية، وأصبحت مجالاً خصباً أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة لزيادة حجم تجارتها.

في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي، فإن التجارة الخارجية لم تحافظ على شكلها السهل الذي كانت عليه في بداية ظهورها، إذ طرأت عليها تغيرات جذرية سواء أكانت في شكل تسييرها أم في المضمون الذي تحتويه. وقد أسهم في ذلك تطور وسائل النقل والاتصال التي أثرت وانعكست عليها بشكل إيجابي، ناهيك عن إقحام التجارة الإلكترونية كنموذج حديث للتجارة الخارجية بين الدول.

لقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي استخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وما إلى ذلك، إلى تسهيل وجود المتاجر الإلكترونية وإتاحتها على نطاق واسع للمستهلكين. وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية التي تواجه قطاعي تجارة التجزئة والتجارة الخارجية، برزت توصيات تدعو إلى الحد من استخدام المدفوعات

النقدية، واعتماد تدابير صحية مشددة في مراكز التسوق، إلى جانب استكشاف إمكانات جديدة مثل إنشاء متاجر إلكترونية وتوسيع نشاط تجار التجزئة عبر الإنترنت. كما شملت التوصيات تطوير المتاجر التقليدية وتعزيز حضور الشركات متعددة الجنسيات على المنصات الرقمية. وقد أسهمت هذه التوجهات في ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات عبر الإنترنت، مما أدى إلى تنامي أهمية التجارة الرقمية كوسيلة رئيسة للبيع والشراء في الاقتصاد المعاصر.

تطورت التجارة في الوقت الحاضر، وبدأت الدول في التركيز على التكامل الإقليمي والعالمي كوسيلة للتنمية. وفي ضوء هذه الجهود التكاملية، بدأت الدول التعاون في الانشطة والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتوفر التكاملات منافع متبادلة بناءً على زيادة التعاون بين الدول الأعضاء، وتؤدي إلى نمو السوق وتنمية الاستثمار والنمو الاقتصادي. لذلك، فإن المنظمات والاتفاقيات الدولية غالبا ما يتم تصميمها إذ تعود بالنفع على الدول الأعضاء بشكل متبادل. مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام 1947. إن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي أسست في عام 1957 وأصبحت اتحاداً في ضوء التوقيع على اتفاقية ماستريخت في عام 1992. ومثال آخر، هو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي بدأت في عام 1992 بين الولايات المتحدة وكندا، وأدرجت المكسيك في عام 1994؛ بهدف الحصول على مزايا بناءً على إعادة تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء. والمجموعة الاقتصادية الثالثة هي حركة التكامل الاقتصادي بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا المجاورة.

في وقت لاحق تم تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995. كما توفر قواعد التجارة الخارجية لدى منظمة ضمانا واستقراراً للمستهلكين والمنتجين بشأن تأمين الإمدادات الآمنة للمواد الأولية والمكونات والخدمات والاختيار الأكبر من المنتجات النهائية؛ لأن منظمة تضمن ممارسات تجارية حرة ونزيهة لدول أعضائها.

مفهوم التجارة الخارجية

يعد موضوع التجارة الخارجية من الموضوعات الأساسية في اقتصاد الدولي، إذ تساهم بدور مهم في القطاعات الاقتصادية مع بعضها وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن دورها في تصريف المنتجات النهائية لتلك القطاعات. وتعد التجارة الخارجية من أقدم نماذج العلاقات بين الدول وأكثرها تقدماً، فهي أحد المكونات الرئيسة للعلاقات الاقتصادية العالمية؛ لكونها تدمج دول العالم في نظام اقتصادي دولي واحد.

التجارة الخارجية أحد القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء أكان ذلك مجتمع نامياً أم مجتمعات متقدمة. فضلاً عن ذلك، فهو يساعد في توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة ويساعد في زيادة رفاهية الاقتصادية البلاد في ضوء توسيع قاعدة الخيارات في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية.

تزايد حجم العلاقات في ظل التغيرات التي يشهدها العالم بناءً على ظاهرة العولمة وظهور أدوات دفع مالية جديدة لتمويل عمليات التجارة الخارجية والداخلية؛ لما لها من أهمية في علاقات المجتمعات بعضها ببعض وتواصلها وتفاعلها، وذلك ببيع الفائض من الانتاج المحلي وتصريفه في السوق العالمي، وتجهيز أغلب المتطلبات التي يحتاجها المجتمع من الخدمات والسلع الأساسية التي يحتاجها السوق المحلي. وكذلك نقل بنود انتاجية إلى دول مختلفة، بهدف الحصول على منافع متبادلة الأطراف التجارة.

قامت التجارة الخارجية بنقل العديد من اقتصادات دول العالم نحو تحقيق تنمية اقتصادية، وأصبحت عمليات تدويل وعولمة الانتاج ورأس المال والمتطلبات الأساسية لحياة الفرد والمجتمع من أهم العمليات التي أثرت في الاقتصاد العالمي وعملت على تغييره جذرياً.

تعد التجارة ذات أهمية بالنسبة لجميع الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية؛ نظراً لما لها من أهمية في توفير الفرص لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوافر وسائل انتاجها لديها.

التجارة الخارجية توسع قاعدة عملاء الشركات المحلية، وتعزز تبادل المعرفة والتكنولوجيا. ويتم ذلك من خلال الاستيرادات والصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر،

والشراكات الدولية. وتعتمد العملية على القوانين والاتفاقيات التجارية، التي تتطلب الالتزام بالمعايير المتعلقة بالجودة والسلامة والبيئة.

يشهد العالم في إطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساساً إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول، وذلك بالنظر إلى توسع التعاملات التجارية وتضاعفها، وهذا ما أدى إلى نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز الكمركية والقيود أمام التبادل الدولي استناداً إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل. وعلى هذا الأساس كان هناك اهتمام لدراسة العلاقات بين دول العالم بشتى الطرق، وعدم البقاء في معزل عنها؛ لأنه في العالم الحالي، لا توجد أي دولة في عزلة لجميع جوانبها الاقتصادية، بما في ذلك صناعاتها، وأن قطاعات الخدمات، ومستويات الدخل والتوظيف، ومستوى المعيشة، مرتبطة باقتصادات شركائها التجاريين. ويأخذ هذا الارتباط شكل حركات دولية للسلع والخدمات، والعمالة، ومؤسسات الأعمال، وصناديق الاستثمار، والتكنولوجيا. وفي الواقع، لا يمكن صياغة السياسات الاقتصادية القومية دون تقييم تأثيراتها المحتملة في اقتصادات الدول الأخرى.

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالتجارة ونطاق عملها، وذلك حسب طبيعة النشاط والمجالات المختلفة ونوعية التبادلات التجارية. ويمكن القول ان التجارة الخارجية هي عبارة عن حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين دول العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة، كالنقل، والتأمين، والخدمات.

التجارة الخارجية بنطاق واسع يشير إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال داخل البلد وخارجه بين الدول العالم، وهذا التبادل يشمل كل من الصادرات والاستيرادات السلع المنظورة والصادرات والاستيرادات الخدمات غير المنظورة، فضلاً عن حركة رأس المال سواء أكانت الاستثمارات محلية أم أجنبية تليها حركة الذهب.

التجارة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من الانشطة والعمليات المهمة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية دولياً في ضوء التبادل التجاري للسلع والخدمات، وتشمل التجارة الخارجية الصادرات والاستيرادات الدولية.

التجارة الخارجية العملية التي يتم من خلالها التبادل التجاري الخارجي للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة ورؤوس الأموال بين دولة ما والعالم الخارجي من قبل الأشخاص، أو

الشركات، أو الحكومات من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول، فضلاً عن تحقيق الأهداف الاقتصادية.

التجارة الخارجية تمثل مجموعة من الأنشطة التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى.

التجارة الخارجية هي ببساطة الرابط بين العرض والطلب الذي يتم عبره تبادل السلع والخدمات، ويتناول المفهوم الأحداث التي قد تحصل بواسطة قوى التكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو العوامل الأخرى مع أو بدون تأثير التدخل الحكومي.

التجارة الخارجية تعني التجارة بين دولتين أو أكثر، تتضمن التجارة عملات مختلفة من دول مختلفة وتنظم قوانينها وقواعد وأنظمة الدول المعنية.

يركز غالبية الباحثين على أن التجارة هي مباراة (Game) للمهارات التي يستطيع الكل أن يؤديها، ولكن القليل هم الذين يستثمرونها جيداً، وأن الجهود المبذولة في التجارة الخارجية بين الدول تبرر العوائد المتحصل عليها من هذه التجارة.

الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

نشأة العلاقات التجارية بدأت في مراحلها الأولى على نطاق ضيق، إذ كانت تقتصر على عمليات التبادل التجاري بين الأفراد داخل حدود الدولة الواحدة، وهو ما يعرف بالتجارة المحلية. وكانت هذه التجارة تلبي الحاجات الأساسية للمجتمعات الصغيرة ضمن إطار اقتصادي داخلي محدود. ومع مرور الزمن وتطور الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدلات الإنتاج المحلي، خاصة استجابة للنمو المتصاعد في الطلب الداخلي، لم تعد الأسواق المحلية كافية لتصريف الفائض من السلع والخدمات. ومن هنا بدأت الحاجة إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف هذا الفائض، مما أدى إلى توسع العلاقات التجارية وتجاوزها للحدود الجغرافية للدولة، لتأخذ شكلاً جديداً سميت بالتجارة الخارجية، وهي المرحلة التي تمثل انتقالاً نوعياً في طبيعة التبادل التجاري من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي.

إن المعاملات التجارية بدأت من تكوين العلاقات البشرية، لكن بداية هذه العلاقات تكون عادة بنطاق ضيق، وبعد ذلك يتغير مسار للعلاقات التجارية بين شعوب العالم، وحتى نعرف طبيعة هذه العلاقات وتطوراتها مع الزمن، لابد من التمييز بين التجارة المحلية والخارجية؛ فالتجارة الداخلية تشير إلى تبادل السلع والخدمات بين المشترين والبائعين داخل الحدود الجغرافية للبلد نفسه، ويمكن أن تتم هذه التجارة إما كتجارة جملة وإما كتجارة تجزئة. أما التجارة الخارجية، فهي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء أكانت مجاورة للدولة أم غير مجاورة لها.

الفرق الرئيس هو أن التجارة الخارجية عادة ما تكون أكثر تكلفة من التجارة المحلية؛ وذلك لأن الحدود تفرض عادةً تكاليف إضافية مثل التعريفات الكمركية وتكاليف الوقت بسبب التأخيرات على الحدود، إلى جانب التكاليف المرتبطة بالاختلافات بين الدول، مثل اللغة، أو النظام القانوني، أو الثقافة.

أسباب قيام التجارة الخارجية

إن تفسير أسباب التجارة الخارجية يعود إلى مشكلة الندرة النسبية، أي بمعنى أن كل دولة لا تستطيع أن تنتج كل المنتجات من السلع والخدمات لتلبية حاجتها المحلي؛ بسبب محدودية الموارد الاقتصادية مثل التكنولوجيا، والموارد الأولية، والظروف البيئة.

هناك عدة أسباب أسهمت في قيام التجارة الخارجية بين الدول العالم، نذكر منها:

1. **اختلافات الطلب:** يمكن ان تتم التجارة بين الدول إذا كانت طلباتها، أو أذواقها مختلفة؛ فقد يكون لدى الأشخاص من دول مختلفة رغبات أو أذواق مختلفة تجاه سلع معينة. وحتى عندما يواجهون السعر نفسه، فمن المرجح أن يرغب المستهلكون الصينيون في الأرز أكثر من الأمريكيين، ومن المرجح أن يفضل العملاء الهولنديون الأحذية الخشبية، ومن المرجح أن يرغب العملاء اليابانيون في السوشي أكثر من الأمريكيين.
2. **اختلاف التكنولوجيا:** عندما تختلف القدرة التكنولوجية للدول على انتاج المنتجات والخدمات، يصبح من الممكن إقامة التجارة بينها. وتشير التكنولوجيا إلى الأساليب المستخدمة لتحويل المدخلات العمالة ورأس المال والأرض إلى منتجات وخدمات. وكان الاختلاف التكنولوجي أحد ركائز نموذج ريكاردو للميزة النسبية لتوليد التجارة الخارجية.
3. **الاختلاف في الموارد:** عندما يختلف توافر الموارد بين الدول، فقد تحدث تجارة خارجية بينها؛ فالموارد الطبيعية: المعادن، والأراضي الزراعية، ووفقاً لنظرية هيكشر أولين، ستصدر الدولة كثيفة رأس المال السلعة كثيفة رأس المال، في حين ستصدر الدولة كثيفة العمالة السلعة كثيفة العمالة، ويشكل اختلال التوازن في الموارد أحد أسس التجارة الخارجية.
4. **وجود سياسات حكومية:** تتأثر الأسعار المفروضة على المنتجات والخدمات بالضرائب وخطط الدعم الحكومي. وقد تكون هذه التعديلات كافية لتوفير الفوائد في تصنيع سلع معينة، وفي بعض المواقف، قد تحدث التجارة نتيجة للاختلافات في السياسة الحكومية بين الدول فحسب.
5. **وجود اقتصادات الحجم في الانتاج:** لإنشاء التجارة بين دولتين، فإن اقتصادات الحجم في التصنيع كافية. وتشير اقتصادات الحجم إلى عملية تصنيع تنخفض فيها تكلفة الانتاج

مع نمو حجم الانتاج. وتعرف هذه الفائدة الصناعية أيضاً باسم زيادة العائدات على الحجم.

6. **التخصص وتقسيم العمل:** من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية بصورة عامة هو التخصص وتقسيم العمل؛ فالدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تؤهل طبيعتها وظروفها الاقتصادية بأن تنتجها بتكلفة أقل وبكفاءة أعلى، وتبيعها بأسعار تكون أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الأخرى.
7. **اختلاف الظروف الطبيعية:** تحظى بعض الدول بظروف طبيعية تقودها إلى تخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي، فبعض الدول تتوافر فيها احتياطات من النفط وبعضها الآخر مختصة في انتاج المعادن والذهب.
8. **التفاوت في توزيع عوامل الإنتاج:** التفاوت في توزيع عوامل الإنتاج يزيد من التجارة؛ ففي الدول النامية ذات الكثافة السكانية، تكثر اليد العاملة مع ندرة رأس المال، لذا تتخصص في الصناعات الخفيفة، في حين تتميز الدول المتقدمة بوفرة رأس المال، وندرة اليد العاملة، فتتخصص في الصناعات الثقيلة مثل الآلات والمعدات.

أهداف التجارة الخارجية

أصبحت التجارة الخارجية ذات أهمية في الاقتصاد، ومن الواضح أن التجارة الخارجية هي أساس التنمية الاقتصادية. ويمكن العثور على سبب مهم للتقدم الصناعي الذي حققته الدول المتقدمة في السياسة التجارية التي تتبناها. لذلك، يعد الاقتصاديون الكلاسيكيون التجارة الخارجية محركاً للتنمية الاقتصادية وليس مجرد وسيلة لزيادة الإنتاج.

هناك مجموعة من الأهداف تحققها التجارة الخارجية، ومنها الآتي:

1. **تحفيز النمو الاقتصادي:** تسهم الإيرادات الناتجة عن التجارة الخارجية خصوصاً العملات الأجنبية في تمويل أنشطة التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن دعم التوسع في الإنتاج الصناعي.
2. **نقل الابتكار والمعرفة:** تتيح التجارة الخارجية انتشار الاختراعات والاكتشافات التكنولوجية من دولة إلى أخرى، مما يعزز من التقدم العلمي والصناعي على المستوى العالمي.
3. **قياس القدرة التنافسية:** تُعد التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً لقياس قدرة الدول على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال تسويق منتجاتها وإثبات جدارة إنتاجها.
4. **دعم التنمية المستدامة:** تساعد التجارة الخارجية في بناء أنظمة اقتصادية خلال نقل المعلومات والمعرفة والوسائل التكنولوجية، مما يعزز من مسارات التنمية المستدامة.
5. **فتح الأسواق الخارجية:** تمنح التجارة الخارجية المنتجين المحليين الفرصة لعرض منتجاتهم وخدماتهم في أسواق جديدة لمختلف دول العالم، الأمر الذي يرفع من إمكانات الربحية والتوسع.
6. **تنويع خيارات المستهلك:** توفر التجارة الخارجية تنوعاً واسعاً في السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين، سواء عبر استيراد المواد الخام أو المنتجات النهائية.
7. **تعزيز التكامل الإقليمي والدولي:** تسهم التجارة الخارجية في توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية بين الدول العالم المختلفة، من خلال تعزيز التكامل والتكتلات والتبادل المنظم.

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في التجارة الخارجية، وتتنوع هذه العوامل بين الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، **ويمكن تلخيص أهمها بما يأتي:**

1. **الاحتياطي النقدي الأجنبي**: إن الاحتياطي النقدي عامل مهم للغاية في تحديد التجارة الخارجية؛ لأنه يساعد في تحديد سعر صرف العملة. ومن المعتاد الاحتفاظ باحتياطي لمدة ثلاثة أشهر على الأقل من نفقات الاستيراد. واذا كان الاحتياطي النقدي الأجنبي أقل، فسوف تنخفض قيمة العملة المحلية، ويشكل الاحتياطي النقدي الأقل تهديداً بإفلاس الدولة.
2. **التضخم:** التضخم يؤثر مباشرة في التجارة الخارجية؛ لأنه يزيد من الانتاج المحلي مما يقلل من حافز المستوردين الأجانب إذ يضطرون لدفع أسعار أعلى، وفي هذه الحالة، قد يكون المصدر الأجنبي مهتماً بمنتجات بلد آخر أرخص تنافسياً. فضلاً عن ذلك، اذا كان التضخم أعلى، فإن الاتجاه نحو الاستيراد قد يزيد. وعندما يزيد سعر المنتج المحلي، سيزداد طلب المستهلكين على السلع الأجنبية بسعر أقل.
3. **سعر الصرف:** في معظم الدول المتقدمة والنامية، يؤدي سعر الصرف دوراً رئيساً ومهماً؛ إذ يمكن أن يكون قيمة العملة مفيدة للمنتجين المحليين، ولكن قد تكون تحدياً في الاتجاه الآخر.
4. **حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تستغلها:** والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدول إلى جانب ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الانتاج المتوسع.
5. هناك عوامل أخرى، منها وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها في توسيع التجارة العالمية، فضلاً عن اقتصاد المعرفة مما أدت إلى خفض تكاليف انتاج السلع والخدمات، ومن ثم تعزيز تدفقات التجارة بين مختلف الدول في جميع انحاء العالم.

سياسات التجارة الخارجية

تعد السياسات التجارية أحد العوامل الأساسية لتوجيه العلاقات التجارية وتنظيمها بين دول العالم، إذ تحدد السياسات التجارية الإطار القانوني التي تحكم في أنظمة الصادرات والاستيرادات بين الاقتصاد القومي والدولي؛ لذلك فإن استراتيجية كل الدول في القطاع الخارجي يعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير لحماية الاقتصاد القومي، فضلاً عن تحصيل الإيرادات. وفي هذه المطلب لا بد أولاً أن اعطاء مفهوم السياسات التجارية، وأهدافها، وأنواعها، وأدواتها، كما يأتي:

أولاً: مفهوم السياسات التجارية

تعد السياسات التجارية الخارجية أحد المكونات الرئيسة لإطار السياسات الاقتصادية الكلية، التي يتم في ضوئها رسم الخطط واستراتيجيات التي تحدد المسار الاقتصادي للدولة، وتمارس هذه السياسات دوراً مهماً في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بناءً على التأثير في أداء الاقتصاد الكلي. هذا التأثير الذي ينساب عن طريق مجموعة من الآليات ليصل إلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الدول، وأهم هذه الأهداف هو الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي بزيادة تفوق معدل النمو السكاني مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق وضع جيد لميزان المدفوعات البلد تجاه العالم الخارجي، فضلاً عن المحافظة على معدل متدني للقوى العاملة المتعطلة.

السياسات التجارية هي مجموعة من الخطط والإجراءات والتدابير التي تحكم الحركة التجارية بين دول العالم، والغرض من هذه السياسات هو توجيه حركة الصادرات والاستيرادات وتنظيمها، بهدف تحقيق الأهداف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ومنها حماية الانتاج المحلي، والحصول الدولة على إيرادات لتحقيق المشاريع التنموية.

السياسات التجارة هي مجموعة من الإجراءات والتنظيمات التي تصدرها الحكومة، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، والتي تؤثر في هيكل التجارة.

الهدف من السياسة التجارية هو مساعدة التجارة الخارجية من خلال وضع معايير وأهداف يمكن فهمها من قبل الشركاء التجاريين المحتملين. وفي العديد من الأنظمة، تعمل الدول

لأدوات، مثل ضرائب الاستيراد والتصدير، والتعريفات الكمركية، وانظمة التفتيش والحصص، ويمكن أن تشكل جميعها جزءاً من السياسة التجارية. تحاول بعض الدول حماية صناعاتها المحلية بناءً على السياسات التجارية من خلال وضع أعباء ثقيلة على المستوردين ومن ثم السماح للمنتجين المحليين للسلع والخدمات بالمضي قدماً في السوق بأسعار أقل أو توفر أكبر. ويتجنب آخرون الحواجز التجارية بناءً على تعزيز التجارة الحرة التي لا يحظى فيها المنتجون المحليون بمعاملة خاصة، ويتمتع فيها المنتجون الدوليون بحرية جلب منتجاتهم.

تعمل منظمة التجارة العالمية كهيئة دولية رئيسة تحكم قواعد وانظمة التجارة العالمية. إن فهم الدور المحوري الذي تؤديه منظمة التجارة العالمية في تشكيل هذه القواعد أمر ضروري لفهم ديناميكيات التجارة الخارجية. ويتضمن ذلك استكشاف كيفية تأثير منظمة التجارة العالمية في السياسات التجارية، ووضع المعايير، وتسهيل المفاوضات بين الدول الأعضاء. يوفر تحليل تأثير منظمة التجارة العالمية في قواعد التجارة فهماً أساسياً للإطار الشامل الذي يجب أن يتم من خلاله دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: أهداف السياسة التجارية

تعمل السياسات التجارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تختلف من دولة إلى أخرى بناء على الاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة على تجارتها الخارجية، فضلاً عن ذلك، تؤدي السياسة التجارية دوراً مهماً في الاقتصادات العالمية سواء أكانت متقدمة أم نامية؛ لكونها تدمج الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، فضلاً عن تحصيل المردودات الاقتصادية متعددة، وتعمل السياسة التجارية على تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن توضيحها بما يأتي:

1. **حماية المنتج المحلي:** المقصود هنا هو عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن ان تؤثر تأثيراً ضاراً في الانتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون الكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر من التكلفة في الخارج، ومتى ما تبين بأن حماية الانتاج المحلي أمر ضروري حينها يتم تطبيق الحماية.
2. **حماية الاقتصاد القومي من خطر سياسة الإغراق:** الإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التبادل التجاري، ويقصد بسياسة الاغراق بيع السلع بسعر أقل عن تكاليف الانتاج في الأسواق الخارجية.

3. **حماية الصناعات الناشئة:** أن حماية الصناعة يجب أن تكون بشروط، أهمها: أن تكون الحماية لمدة محددة وغير ممتدة إلى ما لا نهاية، ليكون ذلك حافزاً على جدية الصناعة في الإسراع بتقوية مركزها واكتساب الميزة النسبية، ومانعاً في الوقت نفسه من تحولها إلى صناعة احتكارية، وكذلك أن تكون حماية مفروضة لعدد من الصناعات التي تتوافر أمامها فرص النجاح والاستقرار في المستقبل بكفاءة اقتصادية.
4. **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** يتم ذلك من خلال زيادة المعروض من العملات الأجنبية، أي تعظيم حصيلة الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على العملة الأجنبية عن طريق ترشيد الاستيرادات.
5. **زيادة مستوى التوظيف والحد من البطالة**: وذلك بفرض قيود على السلع البديلة للاستيرادات للحد منها، ومن ثم تشجيع توجيه الاستثمارات إلى انشطة انتاج السلع المحلية البديلة للاستيرادات.
6. **تحقيق التوازن الخارجي (حساب الجاري):** فمن الأهداف المهمة التي تسعى الدول العالم إلى تحقيقها من خلال أدوات السياسة التجارية، هي زيادة الصادرات والعمل على تخفيض الاستيرادات.

ثالثاً: انواع السياسات التجارية

لقد عرف الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الخارجية بسياستين، تتضمن إحداهما رفع القيود والحواجز على التبادلات التجارية بين الدول، ولها أهدافها وحججها، في حين أن الثانية تنادي بضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية؛ بغية تحقيق جملة من الأهداف ولها حججها، ويجري اختيار نوع السياسة بناءً على مجموعة من الاعتبارات، منها الأهداف المراد تحقيقها من تطبيق هذه السياسة، وطبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة، والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومما لا شك فيه أن تطبيق سياسة حماية مطلقة أو حرية مطلقة أمر نادر الحدوث، ففي الواقع أن معظم الدول تنتهج مزيجاً بين الحرية والحماية.

جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسة التجارية إلى نوعين أساسيين، هما: سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارية، ولكن قبل استعراضهما لا بد أن نتعرف مفهوم هاتين

السياستين والمبررات التي يعتقد الاقتصاديون أنها مبررة تطبيقهما، وكذلك الأدوات المستخدمة في التجارة الخارجية لكل منهما:

1 - سياسة حماية التجارية

ظهر مجموعة من الكتاب في أوروبا كانوا يعنون بعملية بناء الدولة، ووفقاً للتجاريين، كان السؤال المركزي هو كيف يمكن للدولة تنظيم شؤونها الداخلية والدولية لتعزيز مصالحها الخاصة، وكان الحل في قطاع تجارة خارجية قوي، فإذا استطاعت البلاد تحقيق رصيد تجاري إيجابي، فإنها ستحقق دفعات صافية من باقي العالم بشكل ذهب وفضة، وكانت هذه الإيرادات ستسهم في زيادة الإنفاق، وارتفاع الانتاج المحلي والتوظيف؛ لتعزيز رصيد تجاري إيجابي، ودعم التجاريين لتنظيم الحكومة للتجارة. وقد اقترح التجاريون فرض الرسوم الكمركية والحصص وسياسات تجارية أخرى؛ لتقليل الاستيرادات من أجل حماية موقف التجارة القومية.

تعد سياسة الحماية أحد انواع الإستراتيجيات المستخدمة في السياسات التجارية، وتتضمن هذه السياسة مجموعة من الإجراءات والأدوات والأساليب، مثل التعريفات الكمركية، ونظام الحصص، وتراخيص الاستيراد لبعض السلع. وتهدف هذه السياسة إلى حماية الانتاج المحلي من ظاهرة الإغراق. إلى جانب ذلك، أن غالبية الدول النامية تعتمد على نوع من هذه السياسة التجارية، لكون هذه الدول تعاني من نقص الانتاج المحلي لتلبية الطلب الداخلي، فضلاً عن إيرادات للموازنة العامة لتحقيق الإنفاق العام. ولذلك، فهناك كثير من الاقتصاديين لهم حجج ومبررات في تطبيق أساليب هذه السياسة.

تعرف السياسة الحماية بأنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات والإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية. إن قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب، منها فرض رسوم كمركية على الاستيرادات، أو وضع حد أقصى لحصة الاستيرادات خلال مدة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

الهدف من سياسة الحماية هو حماية الانتاج القومي من المنافسة الأجنبية، وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد وتعيق السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.

يمكن تلخيص المبررات في السياسة الحماية التجارية، كما هو موضح في الجوانب الآتية:

أ- **حماية المنتج المحلي:** في ظل التجارة الخارجية، ومنافسة المنتوج الأجنبي للمنتوج القومي ارتأت بعض الدول إلى اتخاذ جملة من التدابير، أهمها فرض تعريفة كمركية مرتفعة على البضائع المستوردة المشابهة للمنتوج القومي؛ لغرض زيادة سعرها في السوق المحلية، وعدم قدرتها على منافسة المنتج المحلي.

ب- **عوائد مالية:** تسهم التعريفة الكمركية بتحقيق عوائد مالية وضريبية تساعد في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق الضرائب الكمركية من تخفيض الاستيرادات المنافسة للمنتج القومي وتشجيع الصادرات دون أن يكون هناك إهمال للدور الاقتصادي والمالي الذي يؤمن الموارد المالية للخزينة العامة للدولة.

ج- **تحسين معدل التبادل التجاري:** يعد تحسين معدلات التبادل التجاري في صالح الدولة التي تفرض الحماية من أهم دوافع الحماية، وذلك في ضوء فرض تعريفة كمركية يمكن أن تخفض مستوى الاستيرادات، ومن ناحية أخرى تمكن من زيادة الصادرات.

د- **حماية السوق من الإغراق:** يهدف فرض الرسوم والضرائب الكمركية في المنافذ الحدودية على الاستيرادات لحماية السوق المحلية من سياسة الإغراق، وضمان استدامة الأعمال والصناعات المحلية الناشئة.

هـ- **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة:** يعتمد أنصار الحماية زيادة الطلب المحلي على المنتجات؛ كون ذلك يقلل من حجم البطالة، ويزيد فرص الاستثمار، فالحماية تخلق صناعات جديدة تمتص البطالة.

إن استراتيجيات سياسات التجارة تتمثل بمجموعة من الأدوات لتطبيق تلك السياسات، وتتمثل سياسة الحماية التجارية مجموعة من الأدوات السعرية، والأدوات الكمية، ويمكن عرضها كالآتي:

أولاً. الأدوات السعرية:

هي الأدوات التي تؤثر في التجارة الخارجية في ضوء تأثيرها في أسعار الاستيرادات وتشمل عدة أدوات، ومنها ما يأتي:

- **الرسوم الكمركية:** هي ضريبة تفرض على السلع المستوردة عند دخولها حدود البلد؛ بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهي أداة لا تفرض على السلع المنتجة محلياً،

وهناك عدة أنواع من الرسوم الكمركية التي تختلف من ناحية تحديد وعاء الضريبي من دولة إلى أخرى حسب الاستراتيجيات السياسة التجارية الحماية كما يأتي:

- **الرسوم القيمية:** هي الرسوم التي تفرضها الدولة على السلع بنسبة معينة من قيمتها، مثل 10% أو 20% أو 50%. وتتضمن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في تحديد نسبة الضريبة وتطبيقها، إذ تعفي الدولة عادة السلع الأساسية من الضرائب أو تفرض عليها ضرائب منخفضة لحماية الفئات الكادحة والطبقة الدنيا والمتوسطة. وتفرض ضرائب مرتفعة على الكماليات التي تقتنيها الطبقات الغنية، وذلك لضمان التوازن في الميزان التجاري الداخلي والخارجي. فإذا زاد الإعفاء الضريبي للسلع فإن ذلك قد يزيد من حركة الاستيراد، ويقلل من الانتاج المحلي، وإن فرض الضرائب على السلع الكمالية قد يؤثر سلباً في السوق الداخلية ويقلل من قدرتها على المنافسة.
- **الرسوم النوعية:** وهي ضريبة تفرض على السلع والخدمات المستوردة، تبعا لنوع ومصدر ومنشأ كل سلعة. ومن عيوب هذه الطريقة في فرض الضريبة صعوبة تحديد الأصناف المختلفة من السلع ودرجاتها، ومن ثم الآثار التي تنجم عن استيرادها على الاقتصاد عموماً، وعلى النشاطات الانتاجية خصوصاً. والأمر يتطلب دقة ودراية كاملة بالأصناف وبواقع السوق وتبعات تحديد السعر على المجتمع والأفراد، حتى تنجح هذه الطريقة في فرض الضريبة دون ترك آثار سلبية.
- **الرسوم المركبة:** وهي التي يتم فيها استخدام الطريقتين السابقتين، أي القيمة من ناحية، والنوع من ناحية أخرى. والغرض هو تلافي عيوب ونواقص الطريقتين السابقتين.
- **الرسوم الأسمية:** وهي الضريبة التي يتم فرضها على السلعة المستوردة حسب سعرها، أي أن هذه الضريبة تتناسب عكساً مع سعر السلعة. فإذا كان السعر مرتفعاً، يتم خفض الضريبة، وإذا كان السعر منخفضاً تتم زيادة الضريبة. والغرض هو عدم إرهاق المستهلك من جهة، ومن جهة أخرى ضمان حماية الانتاج المحلي والميزان التجاري من ظاهرة الإغراق.

❖ **نظام الإغراق:** الإغراق هو بيع سلعة في الخارج بأقل من سعرها في البلد المنتج، فهذا يغطي سعر البيع تكاليف الانتاج، ومن ثم فأثر الإغراق في المنتج المحلي هو تحميله الخسائر، فهدف المغرق هو القضاء على السلعة المحلية؛ بهدف التحكم في السوق، والتمكن فيما بعد بفرض

أسعار مرتفعة وفي هذه الحالة تصبح الحماية بكل أشكالها المختلفة ضرورية لتصدي لظاهرة الإغراق وحماية الاقتصاد القومي، وأكبر الدول التي تمارس سياسة الإغراق هي الصين، ولا سيما في دول العالم الثالث من أفريقيا وآسيا.

- **نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات من المنظور التجاري على أنه جميع المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج المحلي؛ لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء أكان في السوق الداخلية أم الخارجية.

ثانياً. الأدوات الكمية:

أن استخدام الأدوات السعرية والكمية في استراتيجية السياسة الحماية التجارية تختلف من دولة إلى أخرى حسب آلية هذه الأدوات، والجدير بالذكر أن تطبيق هذه الأدوات معاً يكون عملية صعبة ولا سيما في الدول التي تعاني من مشكلة في نقص الإنتاج المحلي؛ وضعف الطلب الداخلي، هذا يعني أن الدول ستبني الاستراتيجية بهذه الأدوات بحذر؛ لتجنب الآثار السلبية التي قد تنتج عن فرض هذه الأدوات دون التأكد من كمية الانتاج لتلبية الاحتياجات المحلية. وسوف نتناول انواع الأدوات الكمية وكما يأتي:

- **نظام الحصص:** نظام يحدد حجم الاستيرادات والصادرات مباشرةً، بفرض حد أقصى للاستيرادات (حصص الاستيرادات). ويسمح لكل مستورد باستيراد السلعة إلى الحد المسموح به، في حين أنه من النادر ما تفرض حصص على التصدير.
- **تراخيص الاستيراد:** نظام يتطلب الحصول على ترخيص من الجهة الحكومية لاستيراد بعض السلع، وقد تستخدم لفرض حصص دون الإعلان عنها. وتعد مكملة لنظام الحصص وتستخدم أحيانا لحماية السوق المحلية أو الصناعة الناشئة.
- **الحظر (المنع):** قيام الدولة بحظر التعامل مع الأسواق الدولية، الصادرات والاستيرادات على حد سواء، أو كليهما.

2 - سياسة الحرية التجارية

التجارة الخارجية هي نشاط معاملات السلع والخدمات التي تتم بين الدول. وقامت عدد من الدول بإنشاء مناطق تجارية لتشجيع التجارة. كما أنه غالبًا ما يتم تشكيل المناطق التجارية على أساس مبادئ التجارة الحرة، وهي مجموعة من المبادئ التي تدعم التجارة الدولية غير المقيدة. وتسعى هذه المبادئ إلى إزالة أو تقليل الحواجز التجارية، مثل التعريفات الكمركية والحصص والحواجز غير الكمركية، والسماح بحرية حركة السلع والخدمات.

توجد اختلافات بين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية، ومن جهة أخرى، يتفق معظم الاقتصاديين على التفوق الاقتصادي لسياسات التجارة الحرة على الحماية التجارية. فإذا كانت هذه الرؤية ستسود أيضا في ممارسة سياسات التجارة، فإن معظم الدول ستعتمد سياسة تجارة حرة وتقوم ببساطة بإزالة الحواجز والعوائق التجارية من جانب واحد.

يقصد بسياسة الحرية التجارية التبادل التجاري دون قيود، وهو الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة كمؤثر في العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية، إذ يضمن هذا الوضع حرية تدفق السلع والخدمات من الناحية الكمية والسعرية. وقد نادى آدم سميث في كتابه ثروة الأمم (1776) إلى ترك المبادرة الفردية وتحرير المنافسة من القيود إلى تجارة دولية حرة والتي تزامنت مع ظهور الثورة الصناعية، ثم بعده كل من دفيد ريكاردو، وجون ستيوارت مل، وباقي الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين بنوا نظرياتهم على مبادئ الحرية التجارية. ووفقاً لمنطق التجارة الحرة، تؤدي الأسواق المفتوحة القائمة على مبدأ الميزة التنافسية والتخصص إلى استخدام أكثر فعالية للموارد العالمية. ولا تقوم التجارة الحرة والتخصص بتعزيز رفاهية العالم فحسب، بل يمكن أن تفيد أيضاً كل دولة مشاركة. ويمكن لكل دولة التغلب على قيود قدرتها الانتاجية الخاصة لاستهلاك مزيج من السلع يتجاوز أفضل ما يمكنها انتاجه في عزلة.

السياسة التجارية الحرة أحد انواع السياسات التجارية، وهي تقصد إزالة الحواجز الكمركية وغير الكمركية أو عدم فرض القيود على التجارة الخارجية بين الدول العالم وتكون تجارة حرة من ناحية الصادرات والاستيرادات، اهتمت هذا نوع في مبادئ الفكر الكلاسيكي الذي يرى أن الحرية التجارية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب. لكن في الواقع الحقيقي لا توجد حرية مطلقة في التجارة، ولا بد أن هناك مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدول في تنظيم العلاقات

التجارية دون اللجوء إلى فرض مالي على تجارتها الخارجية، مثل التكتلات أو التكامل الاقتصادي؛ إنه شبه التجارة الحرة لكن برقابة على منافذها الحدودية، ومن عيوب هذا النوع من التجارة أن الدول التي تعاني من ضعف الانتاج المحلي لم تكون ناجحة؛ نظراً لعدم حماية صناعتها المحلية، إضافة إلى جزء من إيرادات موازنة هذه الدول يعتمد على منافذها الحدودية وعندما كانت تجارة الحرة لم تستفد هذه الدول نتيجة انخفاض الضرائب والرسوم الكمركية.

من مميزات السياسة التجارة الحرة الوصول إلى أسواق تصدير المنتجات، إلى جانب فتح مصادر الحصول على السلع الرأسمالية والمواد الخام الصناعية من دول أخرى. ونظرياً، إذا كانت الإدارة جيدة وشفافة، يمكن للسياسات الاقتصادية المفتوحة في مجال تجارتها الخارجية تسريع التنمية الاقتصادية، وتتكون سياسات التجارة الخارجية من سياسات تعزيز التصدير، وسياسات استبدال الاستيرادات.

تؤكد الأدبيات الاقتصادية بخصوص النمو والتجارة الخارجية بشكل ساحق أن التجارة تحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. والاعتقاد النظري السائد، هو أن الاقتصادات المفتوحة، هي تلك الأكثر نشاطاً في التجارة الخارجية تنمو بسرعة أكبر من الاقتصادات المغلقة. وفي الأدبيات ذات الصلة، تكشف إحدى النتائج المهمة أن الدول النشطة في السوق الدولية تميل إلى أن تكون أكثر انتاجية من نظيراتها المغلقة نسبياً، وهذه الأخيرة تنتج فقط لسوقها المحلية في ضوء زيادة الصادرات وتوسيع حجم الانتاج المحلي.

هناك مجموعة من الحجج للمؤيدين التجارة الحرة بين الدول العالم، ويمكن تلخيصها بالآتي:

1. إن التجارة الحرة وبدون تدخل حكومي تزيد من الرفاهية الاقتصادية العالمية وتؤدي إلى النمو الاقتصادي في جميع الدول التجارية، فضلاً عن تعزيز المنافسة، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وزيادة الكفاءة للمنتجين.
2. لا يتم انشاء أي مصالح خاصة فالجميع متساوون، ومن ثم لا يمكن لأي صناعة ان تطالب بأي حق خاص، ولا يتم اعتماد أي تمييز في السياسات الحكومية، مما يزيل أي شعور بالمحسوبية، فضلاً عن جذب رأس المال الأجنبي. وأن رأس المال الأجنبي يبقي المنتجين المحليين على قيد الحياة للقيام بواجبهم وللنضال معهم في المنافسة.

3. تسمح إزالة الحواجز التجارية، مثل التعريفات الكمركية والحصص بتخصيص أكثر كفاءة للموارد والتخصص وفقا للميزة النسبية.
4. تزيل أي فرص للميول الاحتكارية ولا يظهر أي إغراء في قلب المنتجين المحليين؛ بسبب المنتجين الأجانب، وهكذا تمت إزالة نزعة كسب الربح الاحتكاري، فضلاً عن أنها تعزز التقسيم والتخصص على المستوى الدولي، إنها تغذي مشاعر التعاون بين المنتجين في مختلف الدول.
5. تزيل الشعور بالكراهية تجاه الدول الأخرى، وتساعد في إقامة الصداقة الدولية، فضلاً عن أنها تؤدي إلى التوزيع العادل للثروة وتتم إزالة الاتجاهات المركزية، وكذلك تحقق أقصى قدر من الحماية لمصالح المستهلكين.

التعريفة الكمركية

التعريفة الكمركية هي أحد الأدوات السعرية المستخدمة في السياسة الحماية التجارية، وتعد وسيلة فعالة تعتمدها دول العالم؛ كونها من الأدوات المهمة في تنظيم وتوجيه العلاقات التجارية بين الاقتصاد المحلي مع العالم الخارجي، فضلاً عن تحصيل الإيرادات في ضوء التعريفات الكمركية للمنافذ الحدودية، وفي هذا الصدد لابد أن نتعرف أولاً على مفهوم التعريفة الكمركية وأنواعها وأهدافها:

أولاً: مفهوم التعريفة الكمركية

التعريفة الكمركية هي فرض ضرائب أو رسوم على السلع التي تعبر حدود البلد، وغالباً ما تُعرف الرسوم الكمركية بأنها الضرائب المفروضة على جميع السلع التي عبرت حدود البلد، وغالبًا ما يُشار إلى الرسوم الكمركية أيضًا بالرسوم الاستيرادية، التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية، وفي الواقع فإن الهدف ليس توفير الحماية فحسب، بل فرض التعريفة عادة ما يكون متطلبًا تم تنظيمه في ميزانية الدخل والنفقات الحكومية التي تهدف إلى زيادة كمية الإيرادات من وظيفة الصرف الأجنبي للدولة.

تعد التعريفة الكمركية أبسط السياسات التجارية، ويتم فرض تعريفات محددة كرسوم ثابتة على كل وحدة من السلع المستوردة فعلى سبيل المثال، ثلاث دولارات لكل برميل من النفط. إن التعريفات الكمركية القيمية هي ضرائب يتم فرضها كجزء صغير من قيمة البضائع المستوردة على سبيل المثال، كالتعريفة بنسبة 25% على الشاحنات المستوردة. وفي كلتا الحالتين، فإن تأثير التعريفة الكمركية هو رفع تكلفة شحن البضائع إلى بلد ما.

التعريفة الكمركية من المنظور الاقتصادي والمالي يشمل كلاً من الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات التي تعبر حدود البلد، ولاسيما الدول المتقدمة والنامية، لكن بنسبة مختلفة، وإن غالبية الدول النامية تعتمد على التعريفات الكمركية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، الغرض منها حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتحقيق التوازن التجاري. فضلاً عن ذلك، تسهم التعريفات الكمركية في تعزيز إيرادات الموازنة العامة لتمويل المشاريع التنموية في هذه الدول.

ثانياً: أهداف فرض التعريفة الكمركية:

يعد فرض التعريفات الكمركية من الأدوات الاقتصادية المهمة في السياسات التجارية المعاصرة، ويكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات النامية نظراً لتعدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به. إذ تستخدم التعريفة الكمركية كأحد مصادر تمويل الإنفاق العام للموازنة العامة، فضلاً عن دورها في المساهمة بتحقيق التوازن الخارجي.

فيما يأتي استعراض مجموعة من هذه الأهداف:

1. زيادة موارد الخزينة العامة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بأشكالها وأنواعها كافة.
2. حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد القومي، كحالات الانكماش والتضخم.
3. حماية الصناعة الناشئة، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
4. حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، أي بيع بسعر أقل من تكاليف الانتاج.
5. حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعد ضرورية أو أساسية في الدولة.

نظريات التجارة الخارجية

النظرية الاقتصادية هي إطار فكري يعتمد على مجموعة من الأفكار والسلوك للظواهر الاقتصادية المختلفة، وتطورت هذه عبر الزمن في ضوء إسهامات المدارس المفكرين الطبيعيين والتجاريين إلى الكلاسيكيين والنيو كلاسيك، فضلاً عن النظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية، وفيما يلي نستعرض هذه النظريات بشكل مفصل، وكما يأتي:

أولاً: الفكر التجاري (المريكانتيلية)

المذهب التجاري هو سياسة اقتصادية قومية تهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية، وكان سائداً في أوروبا منذ القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. ويشجع هذا المذهب التنظيم الحكومي للاقتصاد بغرض زيادة سلطة الدولة، وكانت استراتيجية التعريفات الكمركية المرتفعة سمة شبه عالمية لهذه السياسة. كان المبدأ الرئيس هو تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات، وزيادة جمع الذهب والفضة؛ لاكتساب المزيد من القوة. ولذلك، تعتقد بأن زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات يزيد من كمية الذهب والفضة التي تدخل البلاد، ومن ثم زيادة دخل الدولة. وتقوم على فكرة أن التجارة الخارجية هي لعبة مصفوفة الصفر، إذ يفوز بلد ويخسر آخر، مما دفع الحكومات لفرض رسوم وقيود على الاستيرادات وتقديم دعم للصادرات.

ثانياً: النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

1. **نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم (1711-1776):** تعود هذه النظرية إلى دافيد هيوم في عام 1752. قدم هيوم مقالاته الشهيرة في "المناقشات السياسية"، وجعلته أحد أعظم الفلاسفة في التاريخ، وقوة رائدة في الاقتصاد السياسي. وكان أحد المدافعين عن الحرية التجارية، أي عكس ما جاء به الفكر التجاري. إذ أخذ بتطبيق النظرية الكمية للنقود على التجارة الخارجية، واستنتج أن كمية المعادن النفيسة ستوزع بأكملها؛ بسبب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود، ويعتقد هيوم أنه لا يبقى للبلد إلا تلك الكمية من النقود التي يحتاجها المجتمع، أما إذا كانت هذه الكمية أكبر من حاجة الاقتصاد لها، فإن الفائض عن حاجة المجتمع من النقد سيتسرب إلى تلك الاقطار التي تكون فيها الحاجة ملحة للنقود والتي يكون فيها مستوى الاسعار للبضائع منخفضاً للغاية. وأوضح دافيد هيوم أن زيادة

الصادرات الصافية لن تزيد الدخل بسبب تدفق الذهب، وهو ما يعرف بالنظرية الكمية النقدية للنقود. أشار هيوم إلى أن زيادة الأسعار المحلية ستقيد الصادرات وتزيد الاستيرادات، مما يقيد زيادة الصادرات عن الاستيرادات، وهنا قد يحصل توزان تلقائي.

2. **نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790):** شهد تاريخ الفكر الاقتصادي ولادة العديد من الأفكار، منها الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي لآدم سميث التي يركزها على الحرية الطبيعية، والمصلحة الذاتية، والمنافسة، وهو يشكل الأساس لظهور الاقتصاد الرأسمالي. وكانت للميزة المطلقة في التكلفة مساهمة بارزة لآدم سميث، إذ أكد في كتابه "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776 أن ثروة الأمم لا تأتي من تراكم الذهب والفضة، بل من عدد السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك من خلال التجارة الحرة. وأشاد سميث بفكرة تقسيم العمل، إذ يتخصص كل بلد في انتاج السلع التي يتمتع بميزة مطلقة في تكلفتها، مما يؤدي إلى إثراء كلتا الدول التجارية نتيجةً لإعادة توزيع الموارد على نطاق دولي وتحقيق زيادة في حجم التجارة. وان إزالة القيود والحواجز في التجارة من شأنها أن تسمح بتوسيع حجم السوق، الذي كان في السابق مقتصراً على الحدود القومية، كما أن تبادل السلع من شأنه أن يجعل جميع الدول المعنية في وضع أفضل.
3. **نظرية ميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1772-1823):** دافيد ريكاردو قدم نظرية الميزة النسبية (التكاليف النسبية) في القرن التاسع عشر كرد على نظرية آدم سميث للميزة المطلقة. في كتابه الشهير عن التجارة الخارجية في عام 1817، أكد ريكاردو على أهمية الجانب العرضي للسوق، إذ تنبع أساسيات التجارة من فروق التكاليف التنافسية النسبية بين الدول العالم. أشار ريكاردو إلى أنه ليس باستطاعة جميع الدول أن تمتلك الميزة المطلقة في الانتاج؛ ففي الكثير من الدول ولاسيما النامية لا تتوافر لديها الميزة المطلقة في أي سلعة من السلع، ومن ثم لا يمكن عد نظرية الميزة المطلقة كتفسير لقيام التبادل التجاري، إلا أن السبب الاساس من وجهة نظر ريكاردو لقيام التجارة هو الاختلاف في الميزة النسبية لإنتاج أي سلعة من دولة إلى أخرى.
4. **نظرية القيمة الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1873):** جاءت هذه النظرية لتطوير نظرية التكلفة النسبية لريكاردو على يد الاقتصادي جون ستيوارت ميل عام 1848، فبعد أن عجز ريكاردو عن السير في نظريته الميزة النسبية ليحدد معدلات التبادل التجاري، وحلل جون ستيوارت ميل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك

الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في انتاجها بميزات نسبية، وقام بتثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافترض بدلاً من ذلك أن الذي يتغير هو حجم الانتاج من السلعتين وليس العمل.

يمكن تحديد العديد من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتجارة الخارجية، ولعل أهمها:

أ. اعتمادها على نظرية القيمة للعمل، أي أن العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد المعتمد في تحديد تكلفة الانتاج واهمال باقي العوامل الانتاجية الأخرى.

ب. افتراض عنصر العمل متجانساً، أي أنه لا توجد فروقات في كفاءة اليد العاملة، أي إهمال التدريب والتكوين.

ت. الاعتماد على مبدأ ثبات غلة الحجم، وإهمال تزايد الغلة ولا سيما في حالة الانتاج الصناعي، أو تناقصها.

ث. حرية انتقال عوامل الانتاج محليا وليس دولياً وهذا يكون بعيداً عن الواقع.

ج. الاهتمام بجانب العرض في التحليل، وإهمال جانب الطلب على اعتبار تماثل أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم.

ثالثاً: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

1. **نظرية هيكشر (1919) – أولين (1933):** إحدى أكثر النظريات تأثيرًا في الاقتصاد الدولي هي أن التجارة تدفع أساساً بفعل الاختلافات في موارد الدول. وضمنت هذه النظرية من قبل اقتصاديين سويديين اثنين، وهما: إيلي هيكشر، وبرتيل أولين، وغالباً يشار إلى النظرية باسم نظرية هيكشر-أولين. وتفترض النظرية التي طورت النموذج الكلاسيكي، وجود اختلافات في استخدام العوامل والتكنولوجيا المستخدمة لإنتاج سلعة معينة ويشير النموذج إلى أن الوفرة النسبية في عوامل الانتاج تؤدي إلى التجارة بين الدول. ووفقاً لنظرية، تحدث التجارة بسبب الاختلاف في التكلفة البديلة للمنتج بين دول وآخر، إذ يمكن أن تحدث التبادلات بسبب الاختلاف في نسبة العوامل الانتاجية المملوكة في كل دولة. إن

الدول التي تملك نسبة مرتفعة نسبياً من عوامل الانتاج أو تكون تكلفة انتاجها منخفضة ستتخصص في الانتاج وتصدير سلعها. وعلى العكس، سيقوم الدول باستيراد منتجات معينة إذا كان يعاني من نقص نسبي أو تكلفة مرتفعة لعوامل الانتاج. ويأتي النموذجهم مع فرضيات، مثل عدم وجود تكاليف نقل، والمنافسة المثالية في أسواق السلع والخدمات، وان وظائف الانتاج متجانسة، وأن أذواق المستهلكين متماثلة في البلدين.

2. **جوتفريد هابرلر (1900-1995) Gottfried Haberler ونظرية تكلفة الفرصة البديلة:** تعد نظرية تكلفة الفرصة البديلة في عام 1936 بمثابة صياغة جديدة لنظرية الميزة النسبية لريكاردو، إذ اعتمدها هابرلر على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة باستخدام أسلوب المقايضة بدلاً من نظرية العمل للقيمة في حساب التكاليف النسبية للسلع، بسبب عدم تجانس العمل ووجود عوامل انتاج أخرى مهمة، مما يجعل التقييم غير دقيق. وهكذا تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تكون فيها تكلفة الاحلال أقل، وركز هابرلر على التحليل المقارن لأوضاع التوازن للتجارة الدولية، وان الدول التي تتمتع بميزة نسبية تحصل على مكسب أكبر منها.
3. **ستوبلر وساموليسون (1941) Stopler Samuelson**: أوضح ستوبلر وساموليسون بالاعتماد على تحليل هكشر - أولين في إطار نموذج للتوازن العام، ان قيام التجارة الخارجية سيؤدي إلى استقرار الأسعار النسبية للسلع على المدى الطويل. وقد أوضحا أيضاً أن زيادة الطلب على سلعة سيؤدي إلى زيادة سعرها، مما يؤدي إلى زيادة سعر العنصر الانتاجي المستخدم فيها بكثافة، ونقص سعر العنصر الانتاجي الآخر، وقد فسر ذلك التجارة الخارجية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في الملابس والصلب. وقد أوضح ستوبلر وساموليسون أن التدخل في أسعار السلع سيؤثر في حجم الانتاج وامكانية التصدير.
4. **لغز ليونتيف (فاسيلي ليونتيف، 1905-1999):** لقد استهل ليونتيف اقتصادي أمريكي دراسته التطبيقية مؤكداً على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هيكشر - أولين، والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في انتاجها على عنصر الانتاج الأوفر نسبياً. وجاء تفسير نتائج اختبارات هذه النظرية على يد حامل جائزة نوبل الاقتصادي الامريكي ليونتيف والذي عرف في أدبيات التجارة بلغز ليونتيف، في ضوء هذه النظرية تعد الولايات المتحدة الامريكية دولة وفيرة رأس المال، ومن ثم يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة

العمل، إلا أن هذا الاقتصادي قد لاحظ في دراسته لهيكل الصادرات والاستيرادات الامريكية ارتفاع كثافة رأس المال في الاستيرادات الامريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات وهذا يتناقض مع مضمون هكشر واولين.

اعتمدت النظرية النيوكلاسيكية على عدة فروض رئيسة، ولكنها تواجه العديد من الانتقادات، ومن أبرز الانتقادات الموجهة لها ما يأتي:

أ. تفرض النظرية تجانس المنتجات في البلدين المشاركين في التبادل الدولي، فيصدر البلد المنتوج الذي فيه ميزة نسبية، ففي هذا النموذج لا يمكن ان يستورد بلد ما منتجاً لا يصنع محلياً، كما قد يستورد منتجاً ينتجه، ولكن بالمواصفات نفسها.

ب. تماثل اذواق المستهلكين، الشيء الذي أدى بهم إلى تصغير دور الطلب في شرح المبادلات الدولية، ولكن في الواقع لا يقوم أي منتج بالانتاج إلا إذا كان هناك طلب محلي على المنتوج، ولا يقوم بالتصدير كذلك إلا إذا كان هناك طلب أجنبي مهم.

ت. انتقاد عمل هكشر وأولين؛ لكونه يفترض العقلانية الاقتصادية في كل الدول في حين أنه في الواقع لا تتوافر هذه العقلانية في كل الدول، حتى وان توافرت في بعضها فلا تتوافر في كل منتجي هذا البلد.

رابعاً: النظريات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

1. **نظرية ليندر – تشابه الأذواق:** قدم الاقتصادي السويدي Saffan Linder في مقاله في عام 1961، تفسيراً لقيام التجارة الخارجية يعتمد على منهج ديناميكي مختلف عن الكلاسيك والنيو كلاسيك، فقد فرق ليندر في تفسير التجارة الخارجية في هذا المقال بين السلع والدول التي تنتجها، فتجارة السلع الأولية تتم عادة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة والسلع المصنعة تكون بنسبة أكبر بين الدول المتقدمة الصناعية. فطبقا لليندر، لا يستطيع بلد أن يحقق ميزة نسبية في انتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية، فالطلب المحلي على السلعة شرط ضروري، وان لم يكن كافياً لتحقيق الميزة النسبية. وبناء على ذلك فإن التجارة تكون أكثر كثافة بين البلاد التي تتشابه هياكل الطلب فيها، وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب، فإن التجارة تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتقارب مستوى الدخل الفردي فيها.

2. **نظرية الفجوة التكنولوجية:** تعد إحدى النظريات المهمة التي أدخلها الاقتصادي مايكل بوزنر في عام 1961 في تفسير قيام التجارة بين الدول. وتعتمد هذه النظرية على مفهوم المعرفة الأفضل في التجارة، إذ تقوم على فكرة دورة حياة المنتج منذ ظهوره وحتى انتشاره وبعدها التدهور في التجارة. بجانب دور الموارد وتوافرها في قيام التجارة وتخصص الدول، ويعد التفاوت التكنولوجي بين الأمم أيضًا محددًا رئيساً للتجارة الخارجية. ووفقًا لنموذج الفجوة التكنولوجية، يرتكز التعامل الأكبر بين الدول الصناعية بشكل أساسي على إدخال منتجات جديدة وتقنيات جديدة في العمليات الانتاجية. ونتيجة لذلك، يحتفظ المنتج الأول لهذه المنتجات بحق الاحتكار والسيطرة المؤقتة على الانتاج، وذلك بفضل حقوق الإبداع والابتكار التي يمتلكها، وهو ما يعد من أهم المحفزات للتجديد والإبداع المستمر. بشكل عام، يمكن القول: إن فهم التفاوت التكنولوجي بين الدول يسهم في تفسير سبب وجود التجارة الخارجية، إذ تعمل الدول على استغلال تلك الفجوة التكنولوجية لتعزيز تبادل السلع والخدمات بينها وبين الدول الأخرى.
3. **نظرية دورة حياة المنتوج:** نظرية التجارة لفيرنون (1970) أخذت في الاعتبار دور رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية وجلبت الانتباه إلى نموذج "دورة حياة المنتج". واعتبرت الابتكار الذي أدى إلى تكييف التكنولوجيا الجديدة في الدول المتقدمة مدخلاً لتقديم منتجات جديدة تنتج وتستهلك وتصدر إلى بقية العالم، وبعد ذلك من المفترض أن ينتقل "نضج" المنتج إلى دول أقل تطوراً. وتستورد الدول الأقل تطوراً هذه المنتجات في البداية من الدول المتقدمة خلال المراحل الأولى للإنتاج. ولكن تدريجياً مع نضوج المنتجات، تبدأ الدول الأقل تطوراً في انتاج هذه السلع، مكملةً بذلك دورة حياة المنتج. ويرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون، في حين يعد امتداد النظرية بوزنر، لاعتمادها على المبدأ نفسه المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دور دورة حياة المنتج الجديد في قيام التجارة الخارجية. وتعد الدول المتقدمة كالولايات المتحدة دول وفيرة رأس المال ومن ثم تستطيع هذه الدول ان تتوافق تكنولوجيا لإنتاج سلع ريادية واحتكار انتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة.

خلاصة:

يتبين من الأدبيات الاقتصادية وجود تباين واضح في تفسير أسباب نشوء التجارة الخارجية، وذلك تبعاً لاختلاف توجهات المدارس الاقتصادية ومفكريها. إذ أن كل مدرسة قدمت تفسيراً مختلفاً للعوامل التي تدفع الدول إلى الدخول في علاقات تجارية مع غيرها، إذ ركزت النظريات التقليدية، مثل المدرسة الكلاسيكية، على مبدأ التكاليف المطلقة والنسبية باعتباره الأساس في قيام التجارة الدولية. في المقابل، توسعت النظريات الحديثة لتشمل عوامل إضافية مثل وفورات الحجم، والتقدم التكنولوجي، وتفاوت الموارد بين الدول، فإن هناك اتفاقاً عاماً بين مختلف المدارس الاقتصادية على أن الاختلاف في تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول يمثل الأساس الفلسفي لنشوء التجارة الخارجية. كما أن التباين في تكاليف استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وتجارة الخدمات البيئية، أصبح من العوامل التي تدعم توسع التجارة الدولية في العصر الحديث. وبذلك، فإن هذه الاختلافات الاقتصادية والتكنولوجية تسهم في تعزيز فرص التبادل التجاري، وترسيخ العلاقات الاقتصادية بين الدول، سواء كانت متقدمة أم نامية.

المبحث الثاني

البعد النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات الأساسية التي يركز الاقتصاديون عليها، إذ يعد مؤشر تطور الدولة سواء أكانت دول متقدمة أم نامية؛ لذلك فإن دول العالم كافة تحاول زيادة معدل نموها الاقتصادي؛ لكونها تسهم في النمو لجميع الجوانب الاقتصادية وتنشيطها، ويؤدي إلى فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، ومن ثم يسهم في تحسين مستويات المعيشة للسكان ورفاهيتهم.

مفهوم النمو الاقتصادي

لقد حظي مفهوم النمو الاقتصادي باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين، وقد تطور هذا الاهتمام بين الاقتصاديين من مختلف التوجهات الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، إذ يعد النمو الاقتصادي أداةً مهمة في اقتصاديات جميع الدول.

تعمل معظم الدول العالم على زيادة معدلات النمو الاقتصادي بهدف رفع مستوى المعيشة لسكانها. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الحكومات على رسم مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

أصبح قياس النمو الاقتصادي عبر الدول أحد موضوعات الدراسة المهمة على مدى العقود الماضية. ويعتمد النمو بشكل أساسي على وجود المزيد من الموارد وبكفاءة أكبر، والتغيير التكنولوجي.

عملية النمو الاقتصادي تعد أمرا بالغ الأهمية لجميع أصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص والصناعيين ورجال الأعمال والجمهور بشكل عام. ويستثمر جميع أصحاب المصلحة جهودهم في صياغة طرق مؤثرة لتحقيق نمو مستدام. لكونها يؤثر مباشرة في تطور البلد في جميع الدول. ويقيس مدى تطور المستوى الاقتصادي من جهة، ومدى تحسن مستوى المعيشة والرفاهية عند أفراد المجتمع من جهة أخرى. ويمثل مؤشراً للتقدم الاقتصادي داخل الدولة، إذ إن له آثاراً على توفير ايرادات الدولة، وتحسين مستويات المعيشة ورفاهيتهم، وتوليد فرص العمل

بناءً على زيادة دخل الفرد وتحسين مستوى الصحة والتعليم وزيادة المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

من الناحية النظرية هو أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ومقياس للأداء التنموي، ويتمثل في قدرة الاقتصاد القومي على انتاج السلع والخدمات لجميع القطاعات الاقتصادية اعتماداً على مدخلاته من العوامل الانتاجية الأساسية خلال مدة زمنية معينة، مما يسهم في الرخاء المجتمعي الشامل.

يمكن قياس النمو الاقتصادي في ضوء الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه. إذ يعبر كمياً عن زيادة الانتاج في المدى الطويل، وهو محصلة للتوسع الاقتصادي الذي يعني الزيادة الإضافية للإنتاج والتي تصاحبها زيادة معدل النمو الحقيقي بين فترتين، فضلاً عن ارتفاع معدل الدخل الحقيقي للفرد وبشرط أن تكون نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الزيادة في النمو السكاني.

قد أصبحت دول العالم تتسابق فيما بينها لرفع معدلات نموها الاقتصادي ولا سيما بعد التحولات التي كانت على الساحة الاقتصادية العالمية بفعل من العوامل الاقتصادية نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرون، أهمها التكتلات والانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الرقمي. فالتحول الاقتصاد إلى الاقتصاد الرقمي، لكونه هدفاً لتعزيز القدرة التنافسية بالتركيز على القطاعات الاقتصادية الانتاجية المختلفة، والرغبة في التطور التقني لرفع التنويع مستوى مرونة الأداء، والاستفادة منه في الأسواق العالمية، في خضم هذا نشط من زيادة قدرته على تحقيق نقلة نوعية ومتسارعة، والإسهام بتوفير المزيد من واستدامة الموارد للأجيال القادمة.

تعددت الدراسات والبحوث لتحديد مفهوم للنمو الاقتصادي خلال مختلف المراحل التاريخية، فلقد تمت دراسته من قبل العديد من الاقتصاديين حسب آرائه واتجاهاته الفكرية والظروف والأوضاع المعيشية في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطور الفكر الاقتصادي. فضلاً عن أن النمو الاقتصاد يشمل الثروة المتزايدة بمرور الزمن، والتي يتم قياسها بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ويمثل القيمة المضافة التي تم انشاؤها في حدود بلد ما خلال مدة زمنية معينة.

يعرف النمو أيضاً بأنه الزيادة الحقيقية في كمية السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية معينة. فضلاً عن ذلك فإنه يشير إلى التحسن المستمر في مستوى المعيشة داخل الدولة أو

المنطقة، والذي يصاحبه تغيرات مستمرة في القاعدة الصناعية للاقتصاد، ويمثل الزيادة التدريجية في انتاج السلع والخدمات حسب القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي.

أن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من الدول خلال مدة زمنية محددة بالمقارنة بمدة سابقة.

يعرف النمو بأنه الارتفاع الكمي في السلع والخدمات المحققة من طرف الدولة في مدة زمنية محددة، إذن يقاس باستعمال الناتج المحلي، أي الأخذ بعين الاعتبار مجمل العمليات الانتاجية المحققة داخل القطر القومي مهما كانت جنسيات الأعوان الاقتصادية.

النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تعبر عن الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال مدة زمنية معينة، يصاحبها زيادة في نصيب الفرد من تلك الزيادة، ومن ثم يركز على التغيير الكمي المتواصل للطاقة الانتاجية، ومدى استغلال الموارد المتاحة، وبذلك فهو يعد دليلاً على نجاح النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية في البلد.

يمكن القول بأنه يمثل الزيادة الحقيقية في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدول خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، وتكون هذه الزيادة حقيقية وليست ناتجة عن تغيرات في الأسعار والتضخم، فضلاً عن أنه يعبر عن النمو بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بشرط أن يكون أعلى من معدل نمو السكان، مما يؤدي ارتفاع المستوى المعيشي للفرد.

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

أن النمو الاقتصادي تكون أهمية عند الاقتصاديين، ويسعى الجميع إلى تحقيقه وكذلك من الأهداف الرئيسة لكل بلد في العالم؛ ولوجود علاقة قوية ما بين النمو والتنمية الاقتصادية جعل بعض الاقتصاديين يعدوهما مترادفين.

تضاربت أفكار بعض الاقتصاديين بخصوص الاختلاف بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية؛ لأنه عادة ما يتم الخلط بينهما، فكلاهما يمثل زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد إلا أنهما يختلفان في المضمون لذلك وجب تحديد تعريف دقيق لكل منهما.

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي على المدى الطويل، وتعد الزيادات في الدخل نمواً اقتصادياً. والتنمية الاقتصادية هي تغيير جذري في معظم هياكل الاقتصاد القومي، على عكس النمو الذي يركز على التغير التي يحصل عليها الفرد والمتمثلة في زيادة متوسط دخله فحسب.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها سياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، وبأنها عملية يزداد بوساطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال مدة زمنية طويلة، وإذ كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني، سيؤدي الى ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي.

النمو والتنمية الاقتصادية من المفاهيم الاقتصادية التي ترتبط بطبيعة النمو الاقتصادي الذي تحققه الدول على مرور الزمن، إلى جانب طبيعة الانجازات التنموية التي حققتها الدول؛ لأن النمو يشكل عاملاً حاسماً للتنمية في جميع انحاء العالم. أن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحد من عدم المساواة وتحسين مستويات المعيشة، لا يمكن أن يكون حقيقة واقعة دون نمو إجمالي الانتاج في الاقتصاد.

الأدب الاقتصادي عبر تاريخه مر بالعديد من النظريات الاقتصادية المتداخلة للنمو والتنمية، والتي كثيراً ما يتم دمجهما معاً ولا سيما إذا كان الهدف منها، هو تحسين حياة الأفراد وبالأخص إذا كان النمو مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية. وقد طرح من قبل الاقتصاديين الكلاسيك، مثل آدم سميث، وديفيد ريكاردو، ومالثوس، أما النيوكلاسيك أمثال (شومبيتر)، فقد اهتموا بالابتكارات التكنولوجية. ويعد النمو مؤشراً رئيساً لتقدم الدول، وما يزال رواد التنمية

يبحثون عن سياسات تنموية لتعظيم معدلات النمو التي تؤدي إلى تحسين توزيع الدخل. وكذا الحال بخصوص نظرية الدفعة القوية لروزنشتاين رودان، والذي يهتم بالقطاع الصناعي، ونظرية النمو المتوازن لرنجنال نركسه، والذي يهتم بجميع القطاعات والإنفاق على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية ويأخذ التوازن بين القطاعات المختلفة على أساس المرونة، ونظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان، التي تأخذ من عدم التوازن أساساً للوصول إلى مستوى النمو الاقتصادي المناسب.

النمو الاقتصادي شرط مهم، ولكنه ليس كافياً لتحقيق التنمية حتى مع النمو السريع. ويمكن للتنمية ان تكون أكثر اعتدالا. فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة في الدخل على الأفراد والتي تعد موضوعاً شائعاً مرتبطاً بالنظم الاقتصادية والسياسية لكل دولة. فالنمو فعل تلقائي في حين أن التنمية فعل إرادي.

فالنمو هو الزيادة في إجمالي الدخل القومي للبلد مع الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، بغض النظر عن توزيعه ودرجة مشاركة الناس في النمو الفعال. لذالك، هناك فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية في حين أن النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي ذو طابع كمي بخصوص كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في مدة زمنية معينة، وتحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج إلى زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطاً بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها، وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف. فضلاً عن ذلك، أن التنمية الاقتصادية تعني عملية اقتصادية متعددة الأوجه، وواسعة النطاق تتجاوز نمو مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، وما إلى ذلك، ولكنها تأخذ في الاعتبار أيضا تطوير المؤشرات الاجتماعية كالصحة، والتغذية، والسياسية، وكالحرية، والأمن، الديمقراطية، والثقافة للمجتمع، وعلى سبيل المثال مستوى التعليم.

يمكن القول ان هناك اختلافاً بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية من قبل الاقتصاديين، فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بشرط أن تكون هذه الزيادة حقيقية وأعلى من المعدل الطبيعي للسكان، في حين أن التنمية الاقتصادية تشير إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنها بزيادة نصيب الفرد الحقيقي، إلى جانب التغير الهيكلي للعلاقات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية. وتهتم التنمية الاقتصادية برفع المستوى الصحة والتعليم ومؤشرات التنموية أخرى، وهذا يعني أن مضمون التنمية يكون أوسع من مصطلح النمو الاقتصادي.

يمكن التفريق أوجه الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال النقطتين الآتيتين:

1. يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط، في حين أن التنمية الاقتصادية يعبر عنها بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى تغيرات جذرية لهيكل الصحة والتعليم والعدالة الاجتماعية.
2. يركز النمو الاقتصادي على الزيادات الكمية، والزيادة في نصيب الفرد من الناتج، في حين أن التنمية الاقتصادية تركز على كمية ونوعية الزيادات في المؤشرات الاقتصادية.

فوائد النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أبرز المؤشرات التي تحظى باهتمام واسع من قبل الدول العالم، نظراً لتأثيره الشامل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً في تحفيز نشاط التجارة الخارجية وتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات.

يمكن تلخيص أبرز الفوائد المترتبة على النمو الاقتصادي في النقاط الآتية:

1. ارتفاع الدخل القومي، إذ تؤدي مبادرات الحكومة لتعزيز التقدم الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات الدخل القومي والدخل الفردي، مما سيسمح للأفراد بتحمل تكلفة شراء منتجات وخدمات مختلفة وجديدة.
2. زيادة معدل التوظيف ومستويات الدخول تمكن الأفراد في الاقتصاد من الحصول على أفضل تعليم وخدمات صحية فضلاً عن تعزيز مهاراتهم وكفاءاتهم لتناسب فرص العمل الحديثة في الأسواق.
3. الحد من الفقر، مع حصول المزيد من الأفراد على فرص العمل وإيجاد طريقة لإعالة أنفسهم، مما سيسهم في تحسين كل جانب من جوانب الحياة.
4. يساهم في زيادة عرض السلع والخدمات.

5. تحسين الرفاهية خلال زيادة الإنتاج والأجور والأرباح والدخول ومتوسط نصيب الفرد، فالنمو شرط ضروري، ولكنه غير كاف لتحسين الرفاهية، ولا بد من توافر شرط آخر وهو عدالة توزيع الزيادة في النمو والتي ترتبط بالنظام السياسي والاقتصادي للبلد.
6. يدعم ميزان المدفوعات من خلال تحسين الحساب الجاري.
7. له دور في خفض نسبة العجز المالي في موازنة الدولة.

المؤشرات النمو الاقتصادي

يعد الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من المقاييس أكثر شيوعاً واستخداماً في الأدبيات الاقتصادية لقياس النمو، في حين هناك اختلافاً في معدلات النمو بين الدول؛ بسبب العوامل المؤثر فيه؛ ولأن هناك دولاً تعتمد على مواردها الأولية لزيادة معدلات نموها، بينما هناك دول أخرى تعتمد على الصناعات المتطورة. وبشكل عام تهتم النظرية الاقتصادية في التغيرات التي تحدث النمو الاقتصادي ابتداء من الكلاسيك إلى المنظور الحديث وبسياقات المختلفة للتفسير في العوامل التي تتأثر بها معدلات النمو في العالم. **وفيما يلي عرض لمؤشرات قياس النمو الاقتصادي:**

أولاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

إذ يعبر عنه كمقياس للرفاهية العامة لأبناء البلد، وهو يشير إلى ما يحصل عليه الفرد من دخل وهو أحد ادوات قياس النمو الاقتصادي. وبمعنى آخر إذا ارتفع الدخل القومي لدولة ما بمعدل أسرع من الزيادة في السكان، عند ذلك هناك نمو والعكس صحيح. ويتكون متوسط نصيب الفرد من قسمة الناتج على عدد السكان. وصنفت هذه المعايير، سالفة الذكر، تحت معايير الدخل، إلا أنه توجد معايير أخرى اجتماعية تضم مجموعة من المؤشرات، كالمؤشرات الخاصة بكفاية الغذاء، والصحة والتعليم، والثقافة، إلا انه لا يعتمد عليها إلى حد بعيد في قياس النمو الاقتصادي للدول.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي:

كان نصيب الفرد من الدخل القومي مؤشراً تقليديا للنمو الاقتصادي، إلا أنه ليس المقياس الوحيد. لذلك، استخدم العلماء الاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي بشكل شائع لتقييم النمو. ويمثل القيمة السوقية لجميع المنتجات النهائية المنتجة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة. ويعد الناتج المحلي الاجمالي مهمًا؛ لأنه يوفر معلومات بخصوص حجم الاقتصاد وأدائه، إذ يظهر ارتفاع الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي عادة على أداء جيد للاقتصاد، في حين أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يشير إلى فترة ركود اقتصادي.

أنواع النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي أحد الموضوعات التي استقطبت اهتمام الباحثين الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية منذ منتصف القرن المنصرم، فلم يتفق الاقتصاديون على وضع مفهوم محدد الجوانب والأبعاد للنمو الاقتصادي؛ فاختلفت المفاهيم من حيث الزاوية التي ينظر منها إليه، كما اختلفت الآراء بخصوص خصائصه وأنواعه. وبما أن النمو الاقتصادي يعبر عنه بالزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة زمنية معينة، فلا بد هنا من التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي:

1. **النمو التلقائي:** وهو النمو الذي يتحدد بشكل عفوي بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي دون تدخل الدولة، أو دون إتباع تخطيط علمي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.
2. **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وانما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها الذي أحدثته. إن هذا النمو هو الأكثر بروزاً في الدول النامية إذ يأتي استجابة لتطورات مفاجأة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية، وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد على رأسها المحروقات. لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى التنمية مما نجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.
3. **النمو المخطط:** هو ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين في تنبؤاتهم للمستقبل وواقعية الخطط المرسومة. وتجدر هنا الإشارة إلى أن دراسة أساليب التخطيط تعد نهجاً علمياً ونشاطاً واسعاً تمارسه العديد من الدول. وكذلك لرسم سياسات

الطلب الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة على وفق النظرية الكينزية لمعالجة الأزمات التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

محفزات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل والمحفزة المتنوعة للنمو الاقتصادي، وتكون أهميتها وتأثيرها مختلفة من دول إلى أخرى، بسبب الظروف التي تمر بها الدولة، ولذلك سيتم عرض هذه المحفزات بشكل مفصل، وكما يأتي:

1. **عامل الاستثمار في الموارد البشرية:** عند دراسة نظريات النمو توضح ان معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، غير أنه في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية، إذ توسعت فكرة رأس مال الإنفاق على الصحة والتعليم والبحوث الانتاجية.
2. **عامل التدخل الحكومي:** إذ تتدخل الحكومات في اقتصاداتها؛ لتخصيص الموارد، وتوزيع الثروة، وتحقيق استقرار الأوضاع. وهذا مهم بشكل خاص؛ بسبب القيود المفروضة على نظام السوق الحرة. وتستخدم الحكومات الدول السياسات النقدية والمالية؛ لتوجيه اقتصاداتها نحو التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي السريع.
3. **استخدام السياسة المالية العامة:** يتم تعيين السياسة المالية وفقاً للظروف الخاصة بكل دولة لتعزيز النمو الاقتصادي؛ لأنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن في ضوءيها تحقيق تقدم اقتصادي قوي، وأن الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد في وقت واحد للمجتمع يعني زيادة إمكانات نمو الاقتصاد بناءً على سياسات مالية وميزانية متوازنة تؤدي إلى مكاسب انتاجية دائمة.
4. **التطور التكنولوجي:** يعد أحد العوامل المهمة التي تؤثر في النمو الاقتصادي، وتتضمن التكنولوجيا تطبيق الأساليب العلمية وتقنيات الانتاج الحديثة، ويساعد التطور في اختيار التكنولوجيا المناسبة والتي لها دور في النمو الاقتصادي، على العكس من اختيار التكنولوجيا غير المناسب، فالتكنولوجيا تسهم في زيادة الانتاجية على الرغم من محدودية الموارد، إذ إن الدول التي تعمل في مجال التطور التكنولوجي تنمو بسرعة، مقارنة بالدول التي لديها تركيز أقل على التطور التكنولوجي، وذلك يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج.

5. **العوامل الاجتماعية:** تشغل مكانة مميزة في النمو الاقتصادي للدولة، وتشمل العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات للمجتمع التي تسهم في نمو الاقتصاد، وعلى عكس المجتمع ذي المعتقدات والخرافات التقليدية الذي يقاوم تبني أساليب الحياة الحديثة، فإنه من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيه.

محددات النمو الاقتصادي

هناك العديد من العوامل والمحددات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر على النمو الاقتصادي وكالآتي:

1. **حجم ونوعية الموارد الطبيعية:** تعد الموارد الطبيعية هي واحدة من تلك العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي. وظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد على دور الموارد الطبيعية وأهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى هناك جدلية حول تأثير الموارد الطبيعية في النمو، وأن بعض الدول حققت نمواً اقتصادياً، وذلك بالاعتماد بشكل اساسي على ثروتها الوفيرة، إلى جانب الانتاج الزراعي، ولكن هناك بعض الدول التي ليس لديها وفرة في الموارد الطبيعية، ولكنها استطاعت تحقيق النمو، وذلك في ضوء تركيزها على القطاعات التي تعتمد بصورة مباشرة على رأس المال، ووفرة أيدي العمل الماهرة؛ وذلك لغرض تخطي النقص في الموارد الطبيعية لديها.
2. **الموارد البشرية:** أكد الاقتصاديون ومنهم آدم سميث، وديفيد ريكاردو الاقتصاديين الكلاسيك على دراسة النمو الاقتصادي وأسبابه، إلا أنه لم يكن لرأس المال البشري دور في النمو لديهم، وبقي النمو الاقتصادي يتجاهله الجميع إلى القرن الماضي عندما جاءت وجهة النظر النيوكلاسيكية التي أكدت على رأس المال البشري كأحد الركائز للنمو. وبرز دور رأس المال البشري وأهميته على وجه الخصوص في ظل التقدم التكنولوجي الذي أسهم في تحديد الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية وعمل على خلق وظائف جديدة تركز على المعرفة وتعمل على التأثير في الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا ما يدعو إلى تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف، إذ أصبحت العناصر المادية لا تحقق الأثر الإنتاجي إلا بتوافر عنصر بشري فعال قادر على إحداث توليفة مثالية في المزج بين عناصر

الإنتاج في ضوء تطوير المقدرات والمهارات، وعبر إعداد برامج التدريب والتأهيل التي يمكن أن يسهم لتأثير في عملية النمو.

3. **تراكم رأس المال:** يعد عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، ويتكون من الآلات والتجهيزات والمباني والأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الانتاج، ومن ثم يكون العامل المؤثر في عملية النمو؛ لأن النمو لا يتحقق إلا في ضوء استثمار كل الموارد المادية، والبشرية المتاحة في الدول؛ لأن الاستثمار في أحدهما لا يحقق الهدف المنشود، بل إن كل منهما مكمل للآخر.
4. **التقدم التكنولوجي:** اهتم الاقتصاديون بالعوامل التي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ أشارت الأدبيات الاقتصادية إلى العديد من تلك العوامل، ومع التقدم الحاصل في القرن الحادي والعشرين وانتقال الاقتصاد العالمي إلى مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة برز التقدم في التكنولوجيا بعدها أساساً وعاملاً مهماً آخر لتحقيق ذلك النمو. فهو يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة في العملية الانتاجية التي ستؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

نظريات النمو الاقتصادي

تعد الحاجة إلى تحفيز النمو وإدارته موضوعاً عالمياً له أهمية قصوى سواء في الدول المتقدمة أو الدول الناشئة والدول الأقل نمواً، في حين أن الموضوع ليس جديداً؛ فقد تدرج مفهوم النمو الاقتصادي عبر المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة، فبعد أن اعتمد التجاريون على التجارة والطبيعيون على الطبيعة، والكلاسيكيون على الأرض والإنتاجية، والرأسماليون على حرية الاقتصاد، والكينزيون على تدخل الدولة بسياستها الاقتصادية، قد كان موضوع النمو الاقتصادي محل بحث ونقاش مكثف لعدة قرون. وتهدف نظريات النمو الاقتصادي إلى تفسير الزيادة طويلة المدى في انتاج الدولة من السلع والخدمات، وهو أمر ضروري لتحسين مستويات المعيشة للسكان والحد من الفقر. وعلى مر السنين، طور الاقتصاديون نظريات مختلفة لفهم محركات النمو والعوامل التي تسهم في الرخاء المستدام، ومنها نظريات النمو الاقتصادي الرئيسة التي ظهرت مع مرور الزمن. إن النمو الاقتصادي يتعمق في نظريات النمو الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة والداخلية والحديثة. فقد تعددت الآراء في تفسيره ضمن نظريات ونماذج جاء بها اقتصاديون

بارزون على مثال آدم سميث، وريكاردو، ومالثوس وماركس من الكلاسيك، أما من رواد النيو كلاسيك نجد سولو وشومبيتر، إلى جانب ما جاء به نموذج هارود - دومار من الكينزيين الجدد، والذي أعطى إسهاما فعالاً للنمو الاقتصادي آنذاك، إلى غاية منتصف ثمانينيات من القرن الماضي، إلى أن برزت نظرية جديدة سميت بنظرية النمو الداخلي، والتي سعت في البحث عن تأثير بعض المتغيرات الداخلية في النمو الاقتصادي، وبرز فيها العديد من الباحثين أمثال رومر.

هناك العديد من نظريات النمو، وتم إجراء الكثير من الأبحاث على مر السنين؛ لتوضيح كيفية تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب بنجاح، وهي كما يأتي:

أولاً: المذهب التجاري

يعد المذهب التجاري، نظرية اقتصادية سائدة دعت إلى تدخل الدولة في التجارة لتعزيز الرخاء القومي في ضوء الصادرات وتراكم الثروة. في حين وصلت إلى ذروتها في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر، إلا أن أهميتها في السياق المعاصر، ولا سيما في سعي العالم الثالث لتحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تظل موضوعاً للجدل. إن المذهب التجاري الذي يتميز بالسياسات الحماية التجارية، وترويج الصادرات، وتراكم الذهب، يهدف إلى تعظيم ثروة الأمة وقوتها. فقد أعطت الأولوية لشراء المعادن الثمينة، وفرضت تعريفات كمركية وحصصاً على الاستيرادات، ودعمت الصناعات المحلية للحفاظ على الفوائض التجارية. وفي سياق العالم الثالث، وبالإشارة إلى الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فان السعي إلى النمو الاقتصادي غالباً ما يستلزم التغلب على التحديات الهيكلية، مثل الفقر والتخلف والاعتماد على الأسواق الخارجية. وتسعى هذه الدول إلى استراتيجيات لتحفيز التصنيع، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة وسط التفاوتات الاقتصادية العالمية.

ثانياً: النظريات الكلاسيكية

إن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية تعتمد على العمل ورأس مال بوصفهما المحركان الرئيسان للنمو في أي اقتصاد، إلى جانب معدل نمو السكان، ومن أهم علماء الاقتصاد للنظرية الكلاسيكية آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وتوماس مالثوس، الذين كان لهم سبق في وضع الأسس الأولى لمسألة تطور النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج، وتقديم تفسيرات اقتصادية لظاهرة النمو. فضلاً عن ذلك، فإن هذه المدرسة التي قامت على مبادئ أساسية، أهمها المنافسة التامة، وحالة

الاستخدام التام للموارد، وحرية التجارة، وأسلوب تحليل الاقتصاد الجزئي. وفيما يلي النظريات التي جاء بها هؤلاء الاقتصاديون:

1. **آدم سميث:** يعد آدم سميث واحداً من أوائل الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين سعوا لفهم عملية النمو الاقتصادي، وقد قدم نموذجاً أولياً للنمو الاقتصادي الديناميكي. ويعتمد هذا النموذج على عوامل، مثل التراكم الرأسمالي وانتاجية العمل، والتي ما تزال تشكل أساساً للنظريات الحديثة بخصوص النمو الاقتصادي. ووفقًا لآدم سميث، يتألف النمو من الزيادة في الانتاجية، والتي تنشأ نتيجة تقسيم العمل وزيادة العمالة المنتجة عن طريق تراكم رأس المال. ويؤدي هذا التراكم إلى توسيع الانتاج وزيادة الفائض والمدخرات، مما ينعكس إيجاباً على توسع حجم السوق ويحقق ظاهرة وفرات الحجم. وكل هذا يسهم في زيادة الطاقة الانتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الانتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة، مع ذلك، يلاحظ ان تحليل آدم سميث لموضوع النمو كان غير دقيق، إذ إنه لم يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل الابتكار التكنولوجي وتوزيع الثروة بشكل عادل، وهو ما تم تطويره وتوسيعه في النظريات الحديثة للنمو.
2. **ديفيد ريكاردو:** قدم ريكاردو تفسيراته لكل من العوائد التي تتحصل عليها كل مجموعة وطريقة توزيعها، غير أنه يرى ان الأرباح التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال تتناقص بشكل تدريجي بسبب ارتفاع معدل الأجور، تصل الأرباح لمستوى معين يسبب انخفاض تراكم رأس المال وهو ما يؤدي إلى ثبات النمو. ويرى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت في المجتمع والأزمات الاقتصادية تنصب على ما اسمه الربع، وليس على الربح، والربح هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الأرض، أما الريع فهو المكسب الصناعي الرأسمالي، ويعلل ذلك معتمداً على نظرية سميث في إعطاء القيمة للعمل بأن الربع ليس ثمناً للعمل، ولكنه ناتج عن امتلاك موارد طبيعية للثروة، ويرى ريكاردو أنه حين يتقاضى الملاك إنما أعلى لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل، ولكنهم يستغلون صاحب العمل الذي

يضطر إلى أداء عالية لعماله، في حين هو لا يستطيع أن يرفع من أثمان منتجاته؛ لأنها تتحدد في سوق يسوده المنافسة، وتميل الأرباح في الأجل الطويل إلى الهبوط حتى تصل إلى درجة الصفر، في حين يستولي ملاك الأراضي على فائض الاقتصادي.

3. **توماس مالثوس:** أسهم توماس روبرت مالثوس (1766-1834) كثيراً في تحليل الإحصاءات السكانية، ويظل عمله في مجال السكان علامة بارزة في تاريخ النظريات السكانية. قدم مالثوس تحليلاً مفصلاً للعلاقة بين الديناميات السكانية والتغير الاجتماعي. افترض مالثوس أنه بسبب الجذب القوي بين الجنسين، يمكن أن ينمو عدد السكان، ويتضاعف حجمهم إلى خمسة وعشرين عاماً. وقال إن هذا النمو السكاني غير المستقر سيتجاوز في النهاية قدرة انتاج الغذاء على مواكبة النمو النهائي للدول التي لا تشكل استثناءً لها. لقد ميز مالثوس بشكل حاسم بين معدلات النمو السكاني وانتاج الغذاء. كان يعتقد أن التكاثر البشري لديه القدرة على النمو بمعدل أسي، أي (1، 2، 4، 8)، وما إلى ذلك، في حين أن انتاج الغذاء من الأرض لا يمكن أن يزيد إلا بمعدل خطي، أي (1، 2، 3، 4)، ونتيجة لذلك، أكد مالثوس أن سكان في العالم يتوسعون بمعدل أسرع مما يمكن أن تدعمه الإمدادات الغذائية المتاحة. وقد أسهم هذا التقييم الصارخ لديناميات السكان والغذاء في التحديات التي يفرضها النمو السكاني الجامح. يتمثل النمو عند مالثوس في الفرق بين أقصى ناتج قومي نهائي منتظر والناتج القومي الفعلي، وأن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسين هما الزراعة والصناعة واعتبر أن الزراعة تخضع لقانون تناقض الغلة بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني والتكنولوجي، وأن تحليل مالثوس للقطاع الزراعي يقوم على افتراض وجود حالة للتشغيل التام، وان استخدام رأس المال قد وصل إلى أعلى حد له في ظل الفن الانتاجي السائد، أي أن القطاع الزراعي لا يوفر فرصة واسعة ومن ثم فإن أساس عملية النمو والتقدم يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي، إذ توجد فرصة مربحة، إذ يسمح باستخدام قدر متسع من رأس المال، إضافة إلى استيعابه الزيادة في السكان، ولا سيما الصناعة تمكن من ذلك في ضوء ارتباط التقدم الفني بها. ومن ثم، انتقد منظرو ما بعد مالثوس النظرية المالتوسية للسكان على أساس أن الافتراضات التبسيطية لمالثوس لا تصمد أمام اختبار التحقق التجريبي. أولاً، يتجاهل النموذج التأثير الهائل للتقدم التكنولوجي في معادلة قوى النمو المصاحبة للزيادات السكانية السريعة. أما النقاد الأساسيون الثانيون للنظرية، فقد ركزوا على افتراضها بأن المعدلات القومية للزيادة

السكانية ترتبط إيجابياً بمستوى الدخل القومي للفرد. ووفقا لهذا الافتراض، عند مستوى منخفض نسبياً من دخل الفرد، ينبغي أن تتوقع أن نجد معدلات النمو السكاني تتزايد مع زيادة دخل الفرد.

4. **كارل ماركس:** كان كارل ماركس أول من تنبأ بانهيار الرأسمالية، في حين اتفق الاقتصاديون الكلاسيك بشكل عام على أن معدل الربح على رأس المال سينخفض مع نمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا في تفسير سبب هذا الانخفاض. فعلى سبيل المثال، اعتقد آدم سميث أن التنافس بين الرأسماليين هو السبب، في حين اعتقد ديفيد ريكاردو أن السبب يعود إلى تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح. أما بخصوص ماركس، فإنه ربط بين الأزمات الدورية وحالة فائض الانتاج والاضطراب الاجتماعي، مؤكداً أن النمو لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وعلى الرغم من أن تحليلات ماركس كانت مفيدة لفهم النمو الاقتصادي، فإن تنبؤاته بانهيار الرأسمالية لم تتحقق بالشكل الذي توقعه.

هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي، ومنها:

1. تفرض النظرية الكلاسيكية تقسيم المجتمع إلى طبقتين: الطبقة الرأسمالية، وطبقة العمال وتتجاهل الطبقة الوسطى التي تعد من أهم الطبقات الدافعة لعملية النمو الاقتصادي في المجتمع بوصفها مصدراً للمدخرات في المجتمع.
2. افترض الكلاسيك تحقق جزء من النمو في شكل ثابت ومستمر، وهذا المفهوم غير واقعي.
3. اتسمت أفكار هذه النظرية بالتشاؤم والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية، وتناقص الغلة من ناحية أخرى.
4. يرون أن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو وعلى مشكلات التنمية، لكنها كانت خاطئة بخصوص حتمية الركود وكذلك سياسة الحرية "دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة ولا سيما في الدول النامية.

ثالثاً: النظرية النيوكلاسيكية (شوبيتر)

اشارت نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي إلى أن الابتكار التكنولوجي هو مصدر القوة الأساسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي السنوات الأخيرة، أصبح التأثير المعزز للابتكار التكنولوجي في الاقتصاد نقطة جذب بحثية للاقتصاديين. ومن ناحية أخرى، يعمل الابتكار التكنولوجي في تحسين جودة العمال ومعدل استخدام عوامل الانتاج، مما يعزز تحويل وضع النمو الاقتصادي من واسع النطاق إلى مكثف، ويحسن جودة التنمية. فوفقاً لـ شوميتر، لكي ينمو أي اقتصاد، فإنه يحتاج إلى التقنيات أو الابتكارات الجديدة ويحتاج فئة من المنظمين والتمويل. إلى جانب أهمية الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ومن ثم تشتمل عملية النمو لدى شومبيتر على ثلاثة عناصر، وهي: الابتكار، والمنظم، والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية المناسبة لظهور المنظمين، هي التي يرتفع فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل. إذ يرى أن النظام المالي القوي يمكن أن يحفز النمو في ضوء الابتكار التكنولوجي وتطوير منتجات وخدمات جديدة. وهذا بدوره يستلزم تكيف المؤسسات المصرفية مع هذه الابتكارات، ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي المعزز. وأخيراً انتقد بعض الاقتصاديين هذه النظرية ولا سيما فيما يتعلق بالتركيز على الابتكار وحده كقوة دافعة للنمو وإغفال مجموعة المتغيرات الاقتصادية والهياكل التنظيمية والإدارية ومجموعة عوامل أخرى لها دور أساسي في عملية النمو، كما أن التركيز على الائتمان المصرفي كمصدر وحيد للاستثمارات يعد أمرا غير كافٍ؛ لأنه يمكن الاعتماد على المصادر الأخرى، كالادخارات والأسواق المالية.

رابعاً: النظرية الكينزية

استمرت النظريات الكلاسيكية عبر عقود في تفسير معظم الظواهر الاقتصادية الي يشهدها العالم آنذاك، إلا أن أزمة الكساد العالمية* سنة 1929 أعجزت تلك النظريات في تفسيرها ومعالجتها بكل ما انتبه من فرضيات واعتقادات، مما أدى إلى ظهور نظريات جديدة، أهمها نظرية شومبتير والنظرية الكينزية التي شكلت منعطفاً كبيراً في الفكر الاقتصادي وقاعدة مهمة للعديد من النماذج التي ظهرت بعدها. يعتقد كينز أن القوة الرئيسة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي والتي تتسبب في تقلبات قصيرة الأجل هي طلب المستهلكين على السلع والخدمات. كما تدعي اقتصاديات جانب الطلب أن النشاط الاقتصادي يتم دعمه بشكل أفضل في ضوء زيادة القوة الشرائية للفئات الدنيا والمتوسطة، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات. كما ركز كينز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال. كما أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، فوفقا لنظريته، عندما تزيد الحكومة أو الشركات الخاصة من استثماراتها في الاقتصاد، يتم انشاء وظائف جديدة وزيادة الانتاج ومن ثم الإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، مما يعني أن الزيادة في حجم الاستثمارات تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

* **أزمة الكساد العالمي سنة 1929:** هي واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار مفاجئ في سوق الأسهم في 24 أكتوبر 1929، تسبب هذا الانهيار في إفلاس آلاف الشركات والبنوك، وارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق، وانكماش كبير في الإنتاج والتجارة الدولية. تعود أسباب الأزمة إلى المضاربة المفرطة في البورصة، والاقتراض غير المنضبط، وضعف الرقابة المصرفية، إلى جانب سياسات اقتصادية خاطئة مثل رفع أسعار الفائدة وفرض قيود كمركية على الاستيرادات. وقد كشفت الأزمة عن ضعف النظام الرأسمالي الحر آنذاك، ومهدت الطريق لنظريات جديدة في الاقتصاد، أبرزها نظرية الاقتصادي "جون مايناردكينز" التي دعت إلى تدخل الدولة لتنشيط الطلب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خامساً: نظرية النمو الداخلي

تذهب هذه النظرية إلى أن النمو الاقتصادي يرجع إلى عوامل داخلية للاقتصاد، وليس بسبب عوامل خارجية. إن النظرية مبنية على الابتكار والمعرفة وإن تحسينات رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الانتاجية والتوقعات الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، تم انشاء النظرية نقض نماذج النمو الخارجية الكلاسيكية الجديدة، إذ قدمت تنبؤات بخصوص النمو الاقتصادي دون الأخذ في الاعتبار التغير التكنولوجي.

تعد نظرية النمو الداخلي، والتي يشار إليها عادةً بنظرية النمو الجديدة، عنصراً حاسماً في تطوير نظرية التنمية. وصاغ بول رومر هذه الفكرة في منشور رائد عن التجديد الحديث لنظرية النمو، والذي نُشر في مجلة الاقتصاد السياسي في عام 1986. ومن بين أنصار هذه الفكرة الإضافيين لوكاس (1988)، وريبيلو (1991)، وأورتيجويرا وسانتوس (1997)، جنباً إلى جنب مع هارود ودومر. تمثل هذه الفكرة امتداداً وتغييراً لنظرية النمو التقليدية. لقد ظهرت في منتصف الثمانينيات كرد فعل على عدم رضا مجموعة من منظري النمو عن التفسيرات السائدة التي تقدمها النظريات الكلاسيكية الجديدة، والتي تؤكد أن القوى الخارجية تؤثر في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لذلك، تحدت نظريات النمو الجديدة آراء الكلاسيكيين الجدد وقدمت مبرراً منطقياً لسبب اختلاف النمو الاقتصادي طويل المدى بين الدول، ولماذا يميل رأس المال إلى الانتقال من الدول الفقيرة إلى الدول الأكثر ثراءً، على الرغم من انخفاض نسبة رأس المال في الأولى. وتوضح النظرية أيضاً المتغيرات التي تحكم المبلغ غير المحسوب لنمو الناتج المحلي الإجمالي (سولو المتبقي) والتي تمليها خارجياً في معادلة نمو سولو الكلاسيكية الجديدة.

تتناول نظرية النمو الاقتصادي القوى الديناميكية والتفاعلات التي تمكن المجتمعات من زيادة رفاهيتها المادية تدريجياً. وتم الاعتراف بالإجماع بنماذج النمو الكلاسيكية الجديدة والداخلية، في الخمسينيات والستينيات والثمانينيات والتسعينيات، تفترض نماذج النمو معالجة أوجه القصور الكلاسيكية الجديدة. وتقوم هذه النماذج بتحليل النمو باستخدام التغيرات في التكنولوجيا وعوامل الانتاج. والنظرية النمو توضح أن أي سياسة مالية تعزز المدخرات والاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري والبحث والتطوير، وكذلك الابتكار التكنولوجي، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو. ومن بين أهم تلك النماذج نجد نماذج الكنزيون الجدد، ونماذج النيوكلاسيكية، ونماذج النمو الداخلي بدءاً بنموذج هارود - دومار الذي ينتمي للفكر النيوكينزي،

ثم نموذج سولو، وبعدها تحلل نماذج نظرية النمو الداخلية، إذ تذكر نموذج لوكاس ورومر، إلى جانب نموذج بارو وريبلو.

1. **نموذج هارود 1939-دومار 1946 ما بعد كينز:** يتضح من النموذج أن حدوث عملية النمو مرتبطة بقدرة الاقتصادات على الادخار والاستثمار على كمية الوحدات الاستثمارية المضافة إلى الناتج والتي تقاس بمقلوب رأس المال ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي، إذ كلما زاد حجم الادخار والاستثمار تسرعت وتيرة النمو أكثر، وهذا يعني أنه يجب على كل دولة زيادة نسبة ادخارها من ناتجها الإجمالي لغايات تعويض رأس المال الثابت، أي تعويض قيمة الإهلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها من الأصول؛ وذلك للمحافظة على مستوى الناتج في ضوء المحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الإهلاك، وعلى الدول التي ترغب في الحصول على مستوى متقدم من التنمية زيادة نسبة الادخار فيها لا يقل عن 15-20% من دخلها القومي سنوياً.
2. **نموذج سولو سنة 1956:** يعد نموذج سولو من بين أهم النماذج للنمو الاقتصادي، فبعد النتائج التي طرحها هارود ودومار والتي ظهرت وكأنها متشائمة، وبداية من نموذج سولو كان لنظرية النمو جديد وظهرت تفسيرات عديدة. وخلال الخمسينيات من القرن الماضي، بدأ سولو سنة (1956) في نشر الأدبيات الحديثة بخصوص النمو الاقتصادي. وتركز أدبيات القرن العشرين على نظرية النمو الكلاسيكي الجديد، تعتمد وظيفة الانتاج الكلاسيكية الجديدة على العودة المستمرة إلى الحجم، وهو ما يفسر تناقص عوائد الحجم مع كل إضافة جديدة للمدخلات ولا توجد ابتكارات مالية محددة في الاقتصاد. وهكذا، تاريخيًا، تشير نظرية النمو الاقتصادي الحديثة التي يقودها سولو، نموذج النمو الكلاسيكي الجديد إلى أن النمو على المدى الطويل يعتمد على إجمالي رأس المال، وإجمالي القوى العاملة، والتقدم التكنولوجي. وهذا يدل على أن النمو يتم تحديده خارجياً في الإطار الكلاسيكي الجديد. ومن الأفكار الرئيسة المستمدة من هذا النموذج إدراك أن النمو الاقتصادي المستدام لا يتوقف فقط على تراكم رأس المال، بل يعتمد بشكل حاسم على تعزيز التكنولوجيا وانتاجية العمل. وفي نموذجه، يكون النمو الاقتصادي مدفوعاً بتراكم رأس المال والسكان والتقدم التكنولوجي. أما في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، فيتحدد

النمو على المدى الطويل فقط في ضوء التقدم التكنولوجي، الذي يفترض انه منفعة عامة متاحة في كل دول. ومع ذلك، فان الطبيعة الخارجية للتقدم التكنولوجي تمثل قيداً على نموذج سولو، مما يجعله أقل فائدة لتحليل السياسات. والانتقادات التي وجهها سولو لنموذج هارود ودومار بداية انشغاله بموضوع النمو الاقتصادي وطرح أفكار جديدة وسمت بالنظرية النيوكلاسيكية أو نظرية النمو الخارجي المنشأ هذه النظرية التي تدعي أن حصول زيادة في الناتج جراء زيادة معدل الاستثمارات لن يحقق نمواً متواصلاً في الأجل الطويل، وأن مصير أغلب الاقتصادات هو التقارب في الأجل الطويل. كما أنه هذا النموذج يعد أن معدل التغير التكنولوجي هو المحدد الرئيس لمعدل النمو، إلا أنه لم يفسر العوامل المحددة للتغير التكنولوجي، ويعده عاملا خارجيا، لذلك رأى بعض الاقتصاديين أن هذه النظرية قد تجاهلت المحرك الأساسي للنمو، فقاموا بتطوير نظرية جديدة للنمو رأت أن التحسن في الانتاجية عبارة عن عوامل داخلية، مما يعني أنها نتيجة أشياء تحدث داخل النموذج الاقتصادي وليست مجرد عامل يفترض حدوثه كما كانت تنطوي عليه النظرية الكلاسيكية الجديدة.

3. **نموذج رومر سنة 1986:** طور بول رومر نظرية النمو الداخلي، وذكرت هذه النظرية أن الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا والمعرفة في ضوء الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف يؤدي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. وتشير نظريته إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهم في النمو على المدى الطويل بناءً على توليد عوائد إيجابية في الانتاج من خلال التأثير غير المباشر. وترى هذه النظرية أيضًا إلى أن النمو الاقتصادي للبلد المحلي يعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتم عن طريق موظفين ماهرين وذوي قاعدة معرفية، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الانتاج والدخل. ومن ناحية أخرى، تستثمر الدولة المستثمرة أموالها في البلد المحلي في شكل استثمار أجنبي مباشر مقابل تكلفة العمالة المنخفضة والانتاجية العالية والتسويق الأفضل والهياكل الإدارية الجيدة. إلى جانب ذلك، فإن العلاقة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي للبلد المضيف تتطلب الانفتاح التجاري، والأسواق المالية المتطورة، ومستوى مناسب من الموارد البشرية. وقام رومر في سنة (1990) بتعديل نموذج النمو الداخلي الخاص به ليأخذ في الاعتبار التقدم التكنولوجي الذي تم تطويره نتيجة للإجراءات التي اتخذها الوكلاء استجابة لحوافز السوق. من المفترض ان يكون التغير التكنولوجي غير منافس وهو أيضًا

المحدد الرئيس للنمو المشابه لنماذج النمو الكلاسيكية الجديدة سولو. ومع ذلك، يتم إدخال الآثار غير المباشرة التكنولوجية في النموذج الداخلي لالتقاط فكرة أن المجتمع يمكن أن يتمتع بفوائد الابتكارات والاكتشافات، ومن ثم، فإن المعرفة لها خاصية غير قابلة للاستثناء تشبه الصالح العام.

4. **نموذج لوكاس سنة 1988:** طور لوكاس سنة (1988) نموذجاً للنمو الداخلي يصور رأس المال البشري، الذي يُعرف بأنه مهارات مثل القدرات البدنية والفكرية التي يمتلكها الأفراد، كمحرك للنمو. وتفترض النظرية ايضاً أن المعرفة منافسة ولا يمكن استبعادها، وأن رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي يمكن أن يكون لهما علاقة بديلة ومتكاملة. ويتمثل القيد الرئيس للنظرية في التعامل مع المعرفة، فضلاً عن ذلك، تم تجاهل تطور التقدم التكنولوجي. دفع الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في تحليل أسباب زيادة معدلات النمو بوتيرة متسارعة في الدول المتقدمة وبيان مصادر النمو طويل الأجل، عدم القدرة على اعطاء تفسير معدلات النمو المتفاوتة بشدة بين الدول المتخلفة في الثمانينيات والتسعينيات، وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الكتابات في منتصف الثمانينات ابتداءً بنماذج رومر ولوكاس. وعلى الرغم من نجاح نموذج سولو في توضيح العديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادي فإن تلك النظرية لم تستطع تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، وظهر ما يعرف بنموذج النمو الداخلي ليعالج تلك المشكلة.

5. **نموذج بارو 1990:** ركز سولو على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو والذي يفسر بقاء وتطور النمو على المدى الطويل، وجاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو لأسباب وعناصر داخلية في النموذج كرأس المال البشري عند لوكاس والمعارف عند رومر وفي نموذج آخر للنمو الداخلي أدخل بارو كعامل للإنتاج تدفق نفقات العامة المرتبطة بالبنية التحتية التي تقدمها الدولة وتدعم الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص، عدَّ فيه بارو أن النمو الداخلي يتحقق انطلاقا من الإنفاق على نشاط الحكومة واقامة البنية التحتية والتي تزيد من الانتاجية الحدية للقطاع الخاص، أي أن زيادة الإنفاق العام يرفع من الكفاءة الانتاجية بوصفه شرطاً لها، وتكون هناك وفورات إيجابية خارجية.

خلاصة

يتبين أن هناك اختلافاً بين نظريات النمو الاقتصادي من وجهة النظر المدارس الاقتصادية التجارية، والكلاسيكية، والنيو الكلاسيكية والمحدثة، إلى جانب النماذج الجديدة لتفسير عملية النمو الاقتصادي، وأن جميع هذه النظريات والنماذج اتفقت حدوث عملية النمو ولكن بالمسارات والآراء المختلفة، ولذلك فمن منظور الكلاسيك القدماء منهم آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وتوماس ملثوس، فإن تطور عملية زيادة الانتاج والنشاط الاقتصادي تحدث زيادة العمالة وتراكم رأس المال، فضلاً عن معدل النمو السكاني، في حين من زاوية النيو كلاسيك وعلى رأسها شومبيتر، ركزت على أن أحد العوامل المؤثرة في زيادة النمو الاقتصادي مرتبط بالزيادة التقدم التكنولوجي والابتكار وهو محرك الرئيس للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فاعتقدت أن القوة الرئيسة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وهي فعالية طلب المجتمع على السلع والخدمات، وأخيراً ركزت النظرية النمو الداخلي لبول رومر على عوامل الداخلية مبنية على الابتكار والمعرفة وتحسين رأس المال البشري من خلال الاستثمار والادخار، فضلاً عن النماذج الحديثة ومنها سولو، ولوكاس وبارو التي ركزت على مجموعة من الأفكار مختلفة بخصوص تطور نظريات النمو الداخلي لعملية النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث

العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

يسلط هذا المبحث الضوء على التحليل النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا المبحث مهم، كونه يساعد الباحث في تكوين رؤية واضحة عن العلاقات الاقتصادية من وجه نظر الاقتصاديين والدراسات التجريبية التي تناولت هذه العلاقات، وتشمل المتغيرات التي سيتم تناولها في هذه الدراسة المتمثلة بالتعريفات الكمركية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإجمالي تكوين رأس المال، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي. ويمكن عرض هذه المتغيرات بشكل مفصل وكما يأتي:

أولاً: العلاقة بين التعريفات الكمركية والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تشير الاتجاهات الحديثة إلى أن الدول الصناعية تفقد تدريجياً المزيد من الأسواق لصالح الدول الناشئة. ويشعر الليبراليون بالقلق بشأن زيادة الحواجز الكمركية الجديدة، في حين يحذر أنصار التدابير الحماية من تفاوت الخسائر والفوائد بين العمال في الصناعات التي تتنافس على الاستيرادات. ومن ثم، تظل السياسات الاقتصادية المتعلقة بتقييد الاستيرادات وتعزيز الصادرات من التدابير الحاسمة للتجارة. إن تبسيط نظام العلاقات التجارية وتوفير المزايا للدول الفردية يسهم في زيادة حجم دوران التجارة وتحسين هيكل الصادرات والاستيرادات بشكل أكثر فعالية، مع مراعاة تخصصها الدولي ومزاياها التنافسية. وتشكل إحدى العناصر الأساسية لعملية العولمة تعزيز المنافسة بين المنتجين المحلين والأجانب. وفي هذا السياق، يعد من الأهمية بإمكان على الاقتصاد القومي أن يحقق توازناً مناسباً بين التدابير الحماية وأدوات التجارة الحرة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أدرك صناع السياسات في الاقتصادات الناشئة تدريجيًا أهمية تحقيق فوائد التجارة الخارجية، ومن ثم فلا بد من اتخاذ تدابير لتسهيل العمليات التجارية. يجب أن يكون خفض تكاليف المشاركة في التجارة الخارجية عنصراً أساسياً في التنمية الطويلة الأجل للاقتصادات الناشئة، إذ يعد توسيع نطاق التجارة الخارجية أمرًا ضروريًا لتعزيز نموها الاقتصادي. لكن وبناءً على الأبحاث الحديثة، يُظهر أن التجارة الحرة ليست دائمًا مفيدة لجميع الاقتصادات. فالاقتصادات الصناعية المتقدمة التي تتمتع بشركات قوية قادرة على المنافسة هي التي تستفيد بشكل رئيس من التجارة الحرة. وفي الواقع، يشير انخفاض التعريفات الكمركية الدولية إلى أنه من

المرجح أن يؤدي إلى تحسين ربحية الشركات والأكثر انتاجية في قطاع الخدمات الأجنبية. لذلك، تستهدف التدابير التي تهدف إلى تنمية قدرات الشركات واستثمارات البحث والتطوير، فضلاً عن القيود التجارية التي تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة، وتعزيز التقارب الدولي بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة. فالتكاليف الثابتة النسبية، مثل ارتفاع الأسعار المحلية التي تفرضها السياسات الصناعية يمكن تعويضها بمكاسب ديناميكية قوية ناتجة عن التعلم واستيعاب التكنولوجيات الأجنبية. وتبرز أهمية فهم أن الحماية وحدها لا تكفي لدعم، بل تبقى الدول في نوع من الفخ الناجم عن الدخل المتوسط. وفي سياق حرب تجارية عالمية، إذ تفرض اقتصادات دول العالم تعريفات انتقامية في نظامها الكمركي. وتم تصميم تنظيم الكمارك والتعريفات لتعزيز أهداف وغايات النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ضمان أمن البلاد وحماية المصالح القومية. تعد أساليب تنظيم الكمارك والتعريفات أكثر اتساقًا مع طبيعة علاقات السوق ومن ثم تؤدي دورًا رئيساً في تنظيم النشاط الاقتصادي. في الظروف الحديثة، ينبغي أن يصبح تنظيم الكمارك والتعريفات أداة فعالة للتخفيف من ظواهر الأزمات والتغلب عليها تدريجياً.

تناول الاقتصاديون (Malefane & Odhiambo, 2018) تزايد العلاقات الدولية والتكامل الاقتصادي، وأصبحت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي محل نقاش. وعلى مدى العقود الماضية، سعت دراسات مختلفة إلى دراسة مدى أهمية الانفتاح التجاري وأهميته في النمو الاقتصادي. وتوصلت دراستهما إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي عندما يتم استخدام نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي كبديل. وأشارت دراسة الاقتصاديين (yessenzholova & kapysheva, 2023) إلى أن التجارة الخارجية تعد عاملاً رئيساً في النمو الاقتصادي، ومن ثم فمن المهم فهم الإجراءات التجارية التي لها جانب سلبي وإيجابي على تطوير العلاقات التجارية بين الدول. وإن الإجراءات الكمركية جزء لا يتجزأ من مرور الحدود الدولية. ومن المهم ألا يكون لهذه الإجراءات تأثير سلبي في التجارة الخارجية.

بينت دراسة (Lawin et al., 2023) الأدبيات التي تركز على التعريفات الكمركية بوصفها العامل الرئيس الذي يحد من التجارة الخارجية بين الدول، وأن هناك علاقة سببية بين الوصول إلى الانترنت والوصول إلى الهاتف المحمول، ومعدل الرسوم الكمركية وتطوير البنية التحتية للنقل وتنظيم الأعمال والمنافسة وانفتاح التجارة. وهناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح

التجاري بين الدول وتنمية القطاع الصناعي من ناحية، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تطوير البنية التحتية للنقل وتنمية القطاع الصناعي من ناحية أخرى.

من خلال الدراسات التجريبية، أن هناك علاقة متبادلة بين التعريفة الكمركية والتجارة الخارجية، فضلاً عن تأثيرها في معدلات النمو الاقتصادي، وهذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للظروف التي تمر بها الدول، فزيادة التعريفات الكمركية على حركة التجارة الخارجية بين الدول يمكن أن تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي خصوصا في الأمد الطويل، ومع ذلك، يمكن لبعض الدول التي تعاني من نقص في الانتاج المحلي أن تستفيد على المدى القصير من استراتيجية فرض التعريفات الكمركية لحماية الصناعات الناشئة وتمويل الإنفاق للمشاريع الاستثمارية.

ثانياً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

كان موضوع الاستثمار المباشر الأجنبي ذا أهمية في مجال الاقتصاد لمدة طويلة، وهو الاستثمار الذي يتم بهدف الحصول على مصلحة طويلة الأجل في الشركات العاملة خارج بلد المستثمر. وقد بحثت العديد من الدراسات في العديد من القضايا ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على مر السنين، وتعرف حصة الملكية في شركة أو مشروع أجنبي باسم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم به شركة أو فرد في بلد ما في عمل أو أصل يقع في بلد آخر. ويمكن أن يتم الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متنوعة، بما في ذلك حصة مسيطرة في شركة أجنبية، أو انشاء عمل تجاري جديد في بلد أجنبي، أو الاندماج أو الاستحواذ مع شركة أجنبية، أو شراء العقارات أو الأصول الملموسة الأخرى في بلد أجنبي. إن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم لكل من الدول المستثمرة والمضيفة. فبالنسبة للبلد المستثمر، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يوفر الوصول إلى أسواق وموارد وتقنيات جديدة. ويمكن أن يساعد أيضًا في تنويع اقتصاد البلد المستثمر وزيادة صادراته. وبالنسبة للبلد المضيف، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يوفر الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الإدارية. وأن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي في البلد المضيف في ضوء خلق فرص عمل جديدة وزيادة الانتاجية وتوسيع الأسواق والقدرة التنافسية ونقل المعرفة الفنية الجديدة إلى البلد المضيف. ومن ثم، فإن يكون مصدراً قيماً للنمو والتنمية لكل من الدول المستثمرة والمضيفة. ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر عادةً انشاء

عمليات تجارية جديدة، مثل فتح مرافق جديدة، أو الاستحواذ على حصص في شركات أو أصول قائمة في البلد المضيف. على عكس الاستثمارات في المحافظ المالية، والتي هي في المقام الأول مالية وتنطوي على شراء الأسهم أو السندات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يدل على مصلحة طويلة الأجل ودور مباشر في إدارة وتشغيل الأعمال المستثمرة. وغالبًا ما يكون هذا النوع من الاستثمار مدفوعاً بالرغبة في الوصول إلى أسواق جديدة، أو الاستفادة من الموارد المحلية، أو الاستفادة من الظروف الاقتصادية المواتية، مثل انخفاض تكاليف العمالة أو الحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة المضيفة. في ضوء الإسهام في التكامل العالمي للاقتصادات، يؤدي الاستثمار الأجنبي دوراً حاسماً في تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العالم. وكشفت الدراسة (Hobbs et al., 2021) ايضاً أنه تم خفض الحواجز التجارية، وتقديم حوافز أخرى لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمثل 10% من إجمالي تكوين رأس المال الثابت العالمي. وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة والنمو الاقتصادي.

أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد المتغيرات الأساسية التي يمكن أن تؤثر في التجارة الخارجية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الدول العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية، ويشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحويل الأموال من مستثمر بلد أجنبي إلى استثمارات بلد محلي وبالعكس، يسهم هذا الاستثمار في زيادة تدفقات رأس المال الدولة، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، فضلاً عن ذلك، يؤدي استخدام المستثمر الأجنبي للبنوك المحلية في عملية تمويل المشاريع، وهذا يؤدي إلى تنشيط عملية النمو في كافة الجوانب. وفيما يتعلق بدول العالم ولا سيما الدول النامية التي تعاني من مشكلات الانتاج والتصدير، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن يساعد هذه الدول في زيادة دخلها القومي من خلال تحويل هذه الاستثمارات إلى مشاريع الانتاجية والتنموية، ومع ذلك، يتطلب هذه الاستثمارات مناخاً مستقراً من الناحية الاقتصادية والسياسية، ولذاك، من الضروري تبني الدول النامية سياسات فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار، مما يسهم في تعزيز معدلات النمو وتطور التنمية الاقتصادية.

كما إن الدول النامية تعاني من نقص القدرات والمهارات التكنولوجية، ونظراً لغياب القدرات المحلية في الاقتصادات الناشئة، فإن الجهات الفاعلة المحلية تشجع على البحث عن مصادر خارجية للمعرفة. وبشكل عام، تعتمد الدول الناشئة إلى حد في التكنولوجيا المنقولة من

الدول المتقدمة. وتعد التأثيرات المعرفية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بين أبرز القنوات المفيدة للمعرفة الجديدة والمتقدمة للشركات المحلية. وتحدث التأثيرات المعرفية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما يؤدي وجود الشركات المتعددة الجنسيات، التي عادة ما تتمتع بتقنيات ومهارات تنظيمية أفضل، إلى زيادة معرفة الشركات المحلية. ومن ثم فإن وجود شركة تابعة أجنبية في منطقة معينة يمكن أن يزيد من معدل التغيير التقني والتعلم التكنولوجي في المنطقة المضيفة في ضوء التأثيرات المعرفية للشركات المحلية. وقد حفزت الفرصة للاستفادة من التأثيرات المعرفية الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء سياسات جذب الاستثمار الأجنبي التي تهدف إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية.

تستخدم السياسة الضريبية في مختلف انحاء العالم كأداة لتعزيز الاستثمار الدولي. وتعتمد الدول على مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية لجذب المستثمرين إلى القطاعات أو المناطق ذات الأولوية. ويظهر تحليل تدابير السياسة الاستثمارية المتعلقة بالضرائب التي تم تبنيها في مختلف انحاء العالم على مدى العقد الماضي، أن الحوافز القائمة على الربح، مثل الإعفاءات الضريبية، وخفض ضريبة دخل الشركات، فإن تأثير هذه السياسات في الاقتصاد المحلي ليس من السهل التنبؤ به دائماً وغالباً ما يثير تحديات وأسئلة قانونية مختلفة خصوصاً عندما يقوم الدول بدمج الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ان عمليات الدمج والسيطرة، حين يندمج المستثمر مع شركة قائمة أو يسيطر عليها، يمكن أن توفر دخولاً أسرع إلى أسواق جديدة والوصول إلى شبكات وأصول تجارية قائمة. وتتضمن المشاريع المشتركة التعاون بين الشركات الأجنبية والمحلية، والجمع بين الموارد والخبرة لتحقيق أهداف مشتركة. ويحمل كل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي مخاطر وفوائد فريدة. فعلى سبيل المثال، يمكن للاستثمارات الجديدة أن تخلق فرصاً جديدة، ولكنها قد تواجه تحديات تتعلق بإنشاء العمليات والامتثال التنظيمي المحلي. ويمكن أن توفر عمليات الدمج والسيطرة حضورًا فوريًا في السوق، ولكنها قد تواجه مشكلات التكامل والاختلافات. ويمكن للمشاريع المشتركة الاستفادة من المعرفة المحلية، ولكنها قد تكافح مع صراعات الإدارة وتحديات التنسيقٍ. وهنا أيضًا خطر الاعتماد الاقتصادي على المستثمرين الأجانب، والذي قد يخلق نقاط ضعف إذا تغيرت الظروف الاقتصادية العالمية، أو إذا سحب المستثمرون استثماراتهم. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي أحياناً إلى صراعات مع الشركات أو المجتمعات المحلية إذا لم تتم

إدارته بشكل صحيح. لمعالجة هذه التحديات، وتحتاج الدول المضيفة إلى تنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة تعزز الشفافية وتحمي المعايير البيئية، وتضمن توزيع فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عادل. وأن إدارة هذه المخاطر أمر بالغ الأهمية لتعظيم التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على تعزيز معدلات النمو والتنمية الاقتصادية. ولذلك، حسب دراسة (Epor et al., 2024) فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً مهماً في عملية تمويل التنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

كما تظهر في دول العالم مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة، مما يمثل تحديات للمستثمرين الأجانب. وتشمل هذه المخاطر طيفًا واسعًا، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي الناجم عن التحولات غير المتوقعة في الحكم، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وإمكانية الاستحواذ. وتتجسد المخاطر الاقتصادية في ضوء السياسات الاقتصادية العشوائية، مثل خفض قيمة العملة المفاجئ أو التغييرات التنظيمية التعسفية، والتي يمكن ان تؤثر سلبًا في المصالح المالية للمستثمرين الأجانب. لذلك، فإن الاستقرار السياسي يؤدي دوراً حاسماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يعمل كمحدد أساسي لثقة المستثمرين والأداء الاقتصادي. وأن الاستقرار السياسي يؤثر في عمليات صنع القرار في الشركات المتعددة الجنسيات. وتوفر البيئات السياسية المستقرة القدرة على التنبؤ، وتقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات السياسية المفاجئة، وتضمن التنفيذ المتسق للقوانين والتشريعات. وتعمل هذه العوامل مجتمعة على خلق بيئة مواتية للاستثمار، وتشجيع الشركات الأجنبية على تخصيص موارد للمناطق المستقرة. وان الدول ذات المؤسسات السياسية القوية والمستقرة تميل إلى جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يسلط الضوء على أهمية جودة الحوكمة في التنمية. فضلاً عن ذلك، يعزز الاستقرار السياسي مناخ الاستثمار العام من خلال حماية حقوق الملكية وضمان انفاذ العقود بشكل موثوق. وتعد هذه الضمانات القانونية بالغة الأهمية للمستثمرين الأجانب، الذين يحتاجون إلى بيئة آمنة لحماية استثماراتهم والحد من المخاطر. كما يعزز الاستقرار السياسي السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو، وتقلل من العقبات البيروقراطية، وتوفر حوافز جذابة للمستثمرين الأجانب. وأن الحكومات المستقرة أكثر ميلاً إلى تنفيذ الإصلاحات التي تسهل العمليات التجارية، مما يعزز من جاذبية الدولة المضيفة للمستثمرين الأجانب. وأن التطبيق المتسق للسياسات وتقليص عوامل

الخطر السياسية، مثل الفساد والعنف السياسي تشكل مكونات أساسية لمناخ بيئة الاستثمار المستقر.

ثالثاً: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

إن الإنفاق الحكومي هو مقدار المال الذي تخصصه الحكومة لمختلف الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والدفاع وغيرها من النفقات. ويهدف الإنفاق الحكومي في كل سنة مالية إلى التأثير في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في ضوء توفير المرافق الأساسية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، والتي من شأنها تعزيز رفاهة المواطنين. ومع ذلك، فقد أتضح أن البنية الأساسية الضعيفة والمتدهورة تؤثر في القدرات المالية والتشغيلية لشركات التصنيع والانتاج في البلاد. والتنمية الاقتصادية هي عملية زيادة دخل الفرد في الدولة والرفاهية الاقتصادية. وهي تتحدد في ضوء العديد من العوامل، ومنها الإنفاق الحكومي الذي يعد عاملاً مهماً منها. وتتولى الحكومة أشكالًا مختلفة من الإنفاق بغرض تلبية تطلعات مواطنيها ورفاهيتهم الاقتصادية وضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وفيما يتعلق بالارتباط السببي بين الإنفاق العام والدخل القومي، فهناك نظريات متعددة على نطاق واسع. ويقترح قانون فاجنر أن النمو في الدخل القومي يسبب نموًا في الإنفاق، في حين من ناحية أخرى، يدعم قانون كوزنتس الرأي القائل بان النمو في الإنفاق الحكومي يسبب نموًا في الدخل القومي. ومع ذلك، فإن بعض الدراسات ترى أنه لا يوجد ارتباط سببي بين هذين المتغيرين. ويؤدي الإنفاق الحكومي، ولا سيما بالنسبة للدول غير الصناعية، دورًا حيويًا في انشاء قنوات لتحفيز النمو الاقتصادي، وتنمية البلد، ورفع القدرة التنافسية وتحقيق فوائد إيجابية لبقية القطاعات الاقتصادية. وكثيراً ما يرتبط انخفاض النمو الاقتصادي بتصاعد الفقر، وتراجع التصنيع، والبطالة، وانخفاض مستويات المعيشة، وعدم كفاية الاستثمارات في رأس المال البشري، وزيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فإن فهم العوامل التي تسهم في النمو الاقتصادي أمر ضروري لتوجيه الاقتصاد في الاتجاه الصحيح. وقد حددت الأدبيات الاقتصادية التجريبية بأن الإنفاق الحكومي كعامل يدفع النمو الاقتصادي. لقد خضع الهيكل الحكومي ووظيفته في جميع انحاء العالم لتغييرات بمرور الزمن. وبدأت الحكومات في جميع انحاء العالم في إنفاق المزيد من الأموال على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم خلال القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة في الإنفاق العام. وتنفق في الدول المتقدمة حاليًا نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة في الدول النامية.

لقد كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي موضوع نقاش مكثف بين خبراء الاقتصاد وصناع السياسات لعقود من الزمن. ووفقًا لاقتصاديات كينز، يزعم بعض المختصين أن زيادة الإنفاق الحكومي يمكن ان تحفز النمو من خلال خلق فرص العمل ودعم الاستثمار العام. ووفقًا لنظرية فاغنر، يزعم آخرون أن الإنفاق الحكومي يمكن ان يزاحم الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى انخفاض النمو. وحسب الدراسة (Babatunde, 2018) إلى أن الإنفاق الحكومي على النقل والاتصالات والتعليم والبنية التحتية الصحية له آثار ايجابية في النمو الاقتصادي. في حين كشفت الدراسة (Olaoye & Afolabi, 2021) أن الإنفاق الحكومي عندما يرتبط بارتفاع مستوى الفساد والحكومة المتضخمة وإهدار الموارد العامة (الاستثمار الخاص) لن يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وتوصلت دراسة (Popescu & Diaconu, 2021) إلى التعرف على طبيعة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنمو، وذلك لاختبار نظريتي فاغنر وكينز. والنتائج لا تشير إلى وجود متجهات التكامل المشترك على المدى الطويل، ولكنها تدعم العلاقة السببية المزدوجة على المدى القصير. لذلك، لا يمثل الناتج المحلي سببًا للإنفاق الحكومي فحسب، بل العكس أيضًا. تؤكد نتائج صحة الانتقادات الليبرالية لمشاركة الدولة في دعم الاقتصادات. وكما قال منتقدو المدرسة النقدية، فإن تأثير مضاعفة الإنفاق الحكومي في الدخل القومي قصير الأمد. ويظهر التأثير طويل المدى تحت تأثير الاختناقات الاقتصادية الكلية التضخمية.

أشارت دراسة (Barra et al., 2020) إلى افتراض فاغنر بشأن التدفق الاتجاهي أحادي الجانب الذي ينتقل من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام. وباستخدام مؤشرات على مستوى سيطرة الدولة على الفساد، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والجودة التنظيمية، والصوت والمساءلة، وتدعم الأدلة التجريبية وجود قانون فاغنر، الذي يوضح أن الإنفاق العام، في الأمد القريب، يتفاعل بشكل إيجابي مع صدمة إيجابية في الدخل القومي، وبحجم أقل في الدول الديمقراطية. وعلى المدى الطويل، يُظهر نموذج تصحيح الأخطاء أن التقارب بين الإنفاق العام والناتج القومي يحدث بسرعة أقل في الدول غير الديمقراطية وذات الدخل المنخفض، وبدرجة أقل في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ان الجودة المؤسسية، مثل الجهود المبذولة للسيطرة على الفساد ووجود الانظمة التي تسمح وتشجع تنمية القطاع الخاص، قد تساعد في تقليل حجم الإنفاق العام للفرد وجعله أكثر انتاجية. قد يفسر ارتفاع النفقات في المرافق التركيبية مثل الخدمات العامة لكبار السن سبب زيادة الإنفاق العام للفرد

بشكل أكبر في الاقتصادات التي بها نسبة أعلى من السكان الذين يحتاجون إلى مرافق الرعاية الصحية.

أن أحد التحديات الاقتصادية الكلية التي لم يتم حلها في الدول الأقل نمواً هو عبء الديون الخارجية. وتميل أزمة الديون إلى خفض الإنفاق الحكومي على القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية. وفي حالة استخدام جزء ضخم من عائدات الحكومة لخدمة الديون، تصبح الأموال محدودة للنمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك، عندما تتراكم على دولة العالم كميات من الديون الخارجية، فأنها غالباً ما تواجه تحديات في خدمة هذه الديون. ويتم تحويل الموارد التي كان من الممكن توجيهها نحو الاستثمار المحلي والبنية الأساسية والتنمية الاجتماعية لتلبية التزامات الديون. ويمكن أن يؤدي هذا التحويل إلى هبوط النمو للبلاد من خلال الحد من قدرتها على الاستثمار في المجالات الحيوية التي تسهم في التنمية طويلة الأجل.

يتبين من الدراسات التجريبية أن هناك جدلية بخصوص التأثير الإنفاق الحكومي في التجارة الخارجية ومعدلات النمو، ويرى بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز أن الإنفاق الحكومي ممكن أن يعزز النمو في ضوء هذا الإنفاق إلى دعم الاستثمار العام (الحكومة)، في حين أن الرأي الآخر يحاجج بأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بناءً على مزاحمة الاستثمار الخاص، إذ يصبح تمويل الحكومة عبئاً على القطاع الخاص، كما يوجد اتجاه ثالث يشير إلى وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والجدير بالذكر، أن الإنفاق الحكومي ما يزال في الدول النامية اللاعب المؤثر للنشاط الاقتصادي؛ بسبب تدخل حكومتها، في حين أنه في الدول ذات الدخل المرتفع يكون تأثيرها ضعيفاً.

رابعاً: العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

إن سعر الصرف هو ببساطة السعر الذي يتم به تبادل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى. ان المعدل الذي يتم به التعبير عن عملة دولة ما من حيث عملة أخرى يؤدي دوراً مهماً في أي اقتصاد؛ لأنه يؤثر على مستوى الأسعار المحلية وهامش الربح للسلع والخدمات المتداولة، وتخصيص الموارد وقرارات الاستثمار سواء أكانت محلية أم أجنبية. فضلاً عن ذلك، يجعل التجارة الخارجية من خلال ربط أنظمة الأسعار في بلدين مختلفين، فضلاً عن القوة التفاوضية للدولة وقدرتها على المشاركة الدول في التجارة الخارجية؛ وهذا يعني سياسة سعر الصرف لها مجموعة واسعة من التأثيرات على كل من التوازنات الداخلية والخارجية. لأن سعر الصرف هو أداة لقياس الوضع الاقتصادي للبلد. وتشير قيمة العملة المستقرة إلى أن الوضع الاقتصادي للبلاد جيد ومستقر نسبيًا، ولذلك، عندما تقوم مؤسسة بأعمال الاستيراد، فإنها تحتاج إلى دفع ثمن البضائع بالعملة الأجنبية عند شراء السلع الأجنبية. وفي الوقت نفسه، من المرجح ان تتلقى الشركات التي تقوم بأعمال التصدير مدفوعات بالعملات الأجنبية. ومن ثم، يجب ان تشارك دولتان بعملتين مختلفتين في مسألة أسعار صرف العملات.

إن سعر الصرف نوعان: سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وبمعنى أكثر حقيقية، يشير سعر الصرف إلى القيمة الدولية للمال من حيث القدرة الشرائية، وتشير التغيرات في سعر الصرف إلى التغيرات في هذه القيمة. تنبع أهمية سعر الصرف من حقيقة أنه يربط بين انظمة الأسعار في بلدين مختلفين مما يجعل من الممكن للتجارة الخارجية إجراء مقارنة مباشرة للسلع المتداولة. وبعبارة أخرى، يربط الأسعار المحلية بالأسعار الدولية. فضلاً عن ذلك، فإن سعر الصرف الحقيقي، كمقياس لقيمة العملة المحلية مقابل عملات الدول الأخرى، يعكس الوضع الاقتصادي للبلد مقارنة بالدول الأخرى. وينقسم سعر الصرف حقيقي إلى رسمي وغير رسمي، ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي من قبل الحكومة وفقًا للظروف المحددة التي تحكم الاقتصاد. وسوف يتم الإعلان عنه ودعمه من قبل البنك المركزي بموجب نظام الصرف الثابت. في المقابل، هناك سوق موازية. تُعرف السوق غير الرسمية بالسوق الحرة أو السوق السوداء التي تعتمد على العرض والطلب الإضافيين في السوق ويكون سعرها عادة أعلى من السعر الرسمي. وهناك طريقتان لتحديد أسعار الصرف، إما عن طريق السوق وإما عن طريق الحكومة. وتكون هذه الأسعار "مُدارة" أو "ثابتة" عندما تحددها الحكومة. ويشار إليها باسم "مرنة" عندما تحددها قوى السوق، أو قوى العرض

والطلب؛ وذلك لأن الأسعار في مثل هذا السيناريو تكون حرة في التقلب صعوداً وهبوطاً استجابة لقوة قوى الطلب والعرض.

إن سياسات أسعار الصرف الثابتة تستلزم نظاماً يتم فيه تثبيت قيمة عملة الدولة مقابل عملة رئيسة أخرى أو سلة من العملات. وتعمل تدخلات البنوك المركزية في قيم العملات المرتبطة المدعومة بالاحتياطيات، مثل الذهب، على ضمان استقرار سعر الصرف. وتعمل آليات مثل سلطات العملة أو التدخل المباشر على الحفاظ على هذه الأسعار الثابتة. وتشمل مزايا الأسعار الثابتة الحد من تقلبات العملة، وتشجيع التجارة، وتعزيز استقرار الأسعار للتخطيط للأعمال التجارية على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن العيوب تنطوي على مرونة محدودة في الاستجابة للصدمات الاقتصادية والضعف في مواجهة الهجمات المضاربين. وتوضح حالات تاريخية مثل معيار الذهب في المدة من القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين ونظام بريتون وودز (1944-1971)، تم ربط العملات بممارسة أسعار الصرف الثابتة. من ناحية أخرى، تسمح سياسات سعر الصرف العائم لقيم العملات بالتقلب بناءً على قوى السوق. وتشمل خصائصها تحديد الأسعار وفقًا لقوى السوق دون تدخل حكومي مباشر، والفوارق في أسعار الفائدة، وعوامل أخرى في أسعار الصرف العائمة. وتشمل مزايا أسعار الصرف العائمة المرونة في التكيف مع الصدمات الاقتصادية وانخفاض قابلية التعرض للهجمات المضاربين. ومع ذلك، تنشأ التحديات من التقلبات الأعلى التي تؤثر في التجارة وإمكانية حدوث أزمات العملة أثناء عدم اليقين في السوق.

لقد أثارت التقلبات في أسعار الصرف على الأنشطة التجارية مجادلات حادة بين صناع السياسات والأكاديميين منذ انهيار معاهدة بريتون وودز* في عام 1973. وعلى النقيض من ذلك، قد يتسبب تقلب أسعار الصرف في حالة من عدم اليقين بين التجار الذين يريدون تعظيم عائداتهم، وزيادة النفور من المخاطرة، والحد من شدة مشاركتهم في الأنشطة التجارية الأجنبية (الصادرات والاستيرادات)، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة وكمية التجارة وزيادة خنق التنمية. وعلى الرغم من حقيقة أن مثل هذا التوقع يستلزم ظهور بعض أعراض القلق، فإن تأثير عدم استقرار سعر الصرف في حركة الصادرات والاستيرادات يشير إلى أن النتيجة قد تكون مفيدة أو سلبية. وعليه، فإن التجارة

* **نظام بريتون وودز:** هو اتفاق اقتصادي عالمي سنة 1944 خلال مؤتمر دولي عقد في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامبشر الأمريكية، وشاركت فيه 44 دولة من الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. جاء هذا النظام بهدف إعادة بناء النظام المالي والنقدي الدولي الذي تضرر بشدة نتيجة الحرب، وتفادي الأزمات الاقتصادية مثل الكساد الكبير.

الخارجية قد تزيد بالفعل إذا حفزت ديناميكيات سعر الصرف المرتفعة التجار على زيادة حجم تجارتهم من أجل موازنة أي انخفاض متوقع في المكافآت المحتملة. ومن ثم، فإن هناك تأثيرات ثنائية محتملة لديناميكيات سوق الصرف الأجنبي على تحركات التجارة. لذلك، يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة قيمة العملة الأجنبية. وهذا الانخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، مما يعزز الصادرات ويقلل الاستيرادات. ولذلك، فإن أسعار صرف العملات الأجنبية مع العملة المحلية لها تأثير مباشر في حجم التجارة الخارجية بين الدول العالم. ولذلك، تؤكد النظرة التقليدية أن هناك علاقة إيجابية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. لدرجة أن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية يعزز صافي حجم الصادرات ومن ثم يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي؛ بسبب زيادة الطلب الإجمالي. ومع ذلك، يرى الاقتصاديون الهيكليون أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. ويعتمد هيكل مدخلات الانتاج، لا سيما في الدول النامية، على رأس المال المستورد والسلع الوسيطة، ومن ثم، فإن زيادة أسعار الصرف تجعل مدخلات انتاج الاستيرادات أكثر تكلفة ومن ثم تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.

خامساً: العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

يستخدم في النظرية الاقتصادية كمصطلح حديث لتكوين رأس المال، والذي يشير إلى إجمالي مخزون رأس المال. وبمعنى أوسع يتم استخدام مصطلح "تكوين رأس المال" في الآونة الأخيرة في الاقتصاد المالي للإشارة إلى حوافز الادخار وانشاء المؤسسات المالية والتدابير المالية والاقتراض العام وتطوير أسواق رأس المال وخصخصة المؤسسات المالية. ويشير مصطلح إلى أي طريقة لزيادة مقدار رأس المال المتاح لاستخدام أو تعبئة موارد رأس المال لأغراض الاستثمار. ومن ثم، يمكن تشكيل رأس المال بطرق مختلفة بمعنى تجميعه لغرض الاستثمار. ظهر النمو الاقتصادي القائم على الائتمان خلال تسعينيات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مصحوبًا بالنمو السريع للتنمية الاقتصادية. ولذلك، فهو يؤثر بشكل غير مباشر في التنمية في ضوء تأثيره على النمو الاقتصادي. وقد ثبت انه لا توجد تنمية بدون نمو اقتصادي أي زيادة الانتاج في الأمد البعيد. ويعتمد النمو الاقتصادي في حد ذاته على قدرة الدولة على تعبئة المزيد من رأس المال. وتعتمد تعبئة رأس المال هذه أيضًا على قدرة الدولة على تعبئة الادخار. ومع

ذلك، عندما يكون مستوى الدخل ضعيفًا للغاية في دولة ما، يصبح من الصعب الادخار للاستثمار، وهذا يعرض عملية التنمية للخطر.

كما إن النظرية الكلاسيكية لتكوين رأس المال، والمعروفة باسم النظرية الكلاسيكية للادخار والاستثمار وفق اراء الاقتصاديين الكلاسيك، أوضحت أن تراكم رأس المال ضروري للنمو الاقتصادي، وأن الادخار هو المحرك الرئيس لتكوين رأس المال. وتشير النظرية إلى أن الناس يدخرون جزءًا من دخلهم، والذي يستخدم بعد ذلك لتمويل مشاريع الاستثمار. ويؤدي الاستثمار بدوره إلى خلق سلع رأسمالية جديدة، مما يزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد. ووفقًا للنظرية الكلاسيكية، يوفر الادخار الأموال للاستثمار، ويخلق الاستثمار الطلب على السلع الرأسمالية ويحفز النشاط الاقتصادي. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل والمزيد من الادخار. كما أكد خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون على دور قوى السوق في تخصيص المدخرات والاستثمارات بكفاءة، وهنا يأتي دور العولمة في تعزيز هذا التخصيص للمدخرات والاستثمارات. لقد زعم خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون أن أسعار الفائدة في ظل اقتصاد السوق الحرة سوف تتكيف لموازنة العرض من المدخرات مع الطلب على صناديق الاستثمار. فعندما تكون المدخرات وفيرة، سوف تكون أسعار الفائدة منخفضة، مما يشجع على زيادة الاستثمار. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون المدخرات نادرة، سوف ترتفع أسعار الفائدة، مما يثبط الاستثمار ويشجع على الادخار.

حسب الدراسة (Qayyum & Zaman, 2019) هو العلاقة طويلة المدى بين التجارة الخارجية وإجمالي تكوين رأس المال، وإجمالي القوى العاملة والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن العلاقة الإيجابية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، قد تم بحث على نطاق واسع في بيئات اقتصادية مختلفة، إلا أن النتائج في الدول النامية ما تزال غير حاسمة. وقامت هذه الدراسة بتحليل تأثير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي. ويتم استخدام إجمالي القوى العاملة وإجمالي تكوين رأس المال كمتغيرات تحكم في هذه الدراسة. وتظهر النتائج كذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الانفتاح التجاري إلى إجمالي تكوين رأس المال وإجمالي العمالة إلى النمو الاقتصادي. وحسب دراسة (Meyer & Sanusi, 2019) يُنظر إلى إجمالي تكوين رأس المال، وهو المكون الرئيس للاستثمار المحلي، على أنه عملية مهمة يمكنها تسريع النمو الاقتصادي. والنظر في القضية المثيرة للجدل المتمثلة في العلاقة السببية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي. وظل الافتراض التقليدي للعلاقة السببية الممتدة من الاستثمار إلى النمو الاقتصادي

غير حاسم، وتشير النتائج التجريبية إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار المحلي والنمو، إذ تمتد العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار وليس العكس. في حين أن الدراسة (Zahir & Rehman, 2019) أن إجمالي تكوين رأس المال له تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد يكون المنطق هو ان الدولة لديها القدرة على الادخار والإنفاق أكثر على الاستثمار من إجمالي الدخل المعطى، مما يزيد من الناتج والدخل والصادرات وفرص العمل ويعزز الرفاهية الاقتصادية.

استناداً إلى النظرية الاقتصادية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، يتبيَّن أن إجمالي تكوين الرأس المال من المتغيرات الضرورية وله علاقة بالنمو الاقتصادي، والتي يمكن أن تؤثر في النشاط الاقتصادي في ضوء تحويل الادخارات المحلية إلى الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الانتاج وتصدير السلع والخدمات، فضلاً عن تحفيز النمو الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى زيادة تراكم الرأس المال للدولة، مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشي للسكان ورفاهيتهم.

الفصل الثاني

تحليل واقع بيانات التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي للمدة (1990-2022)

شهدت المدة (1990-2022) تطوراً في التجارة الخارجية ومعدلات النمو في مدة عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة زيادة في التجارة العالمية، إذ تم تحرير الأسواق وتوسيع الاندماج الاقتصادي عبر الحدود. إلى جانب ذلك، تقدمت التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصالات، مما ساعد على تقليص المسافات وتسهيل التجارة العالمية، فضلاً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذا الفصل سيتم عرض اتجاهات تطور معدلات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، إذ يتناول الأول تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي في ضوء عرض النتائج الإحصائية في وصف تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة عينة الدراسة والبالغ عددها سبع دول، تتمثل في كل من (بلجيكا، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، والسويد). هذه الدول غالباً ما تكون متقدمة اقتصادياً. وكما تمثل تنوعاً في الانظمة الاقتصادية والسياسية، ولديها أيضاً تجارب اقتصادية مهمة لدراسة تأثيراتها على الحاضر والمستقبل؛ لأن العديد منها أعضاء في منظمات دولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. في حين أن المبحث الثاني يتناول تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الدول النامية عينة الدراسة والبالغ عددها ثماني دولٍ، وتتمثل في كل من (الأرجنتين، بنغلادش، ماليزيا، الفلبين، تايلند، تركيا، فيتنام، وجنوب أفريقيا). وتمثل هذه الدول مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، من الدول النامية إلى الأسواق الناشئة، مما يوفر نظرة شاملة على تأثير السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسات التجارية والتنموية. أما المبحث الثالث، فيتناول تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق. نظراً لما يشهده الاقتصاد العراقي من تحديات هيكلية واضطرابات مستمرة في سياساته التجارية، فضلاً عن اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية مقابل ضعف في تنويع مصادر الدخل والتبادل التجاري. وفيما يخص بالمدة الزمنية تم اختيار المدة الممتدة (1990–2022) كونها كثيرة بالتحولات الاقتصادية العالمية، شهدت تحرير التجارة، تغير السياسات الكمركية، تطور التجارة الخارجية، وظهور اتفاقيات دولية وأزمات مالية، مما يوفر إطاراً زمنياً مناسباً لتحليل المؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول

تطور التجارة الخارجية والنمو في الدول المتقدمة للمدة (1990-2022)

تعد التجارة الخارجية إحدى الوسائل المهمة لتعزيز تطورات الاقتصادية للبلاد بناءً على خلق فرص العمل، ورفع مستوى الدخل وتوليد الموارد المحلية، وكذلك زيادة موارد التبادل اللازمة للتنمية سواء أكانت دول متقدمة أم نامية؛ لأنه لا توجد دولة في العالم قادرة على ان تصنع داخل حدودها كل ما تحتاجه؛ لتنميتها وتقدمها. هذا يعني أن التجارة، تعد جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد القومي لأي بلد في العالم، وهي شكل الرائد للعلاقات الاقتصادية الدولية، إذ إن معدلات نموها اليوم تتجاوز نمو الانتاج الصناعي. لذلك، تحتاج الدول التي تسعى إلى معدلات النمو في ضوء زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية إلى إيجاد شركاء تجاريين جدد في الأسواق المحلية والأجنبية لذلك، هناك مؤشرات مهمة يجب على الدول الاهتمام بها من أجل زيادة مستويات تجارتها وقدرتها التنافسية. إن الكفاءة تأتي في المقام الأول بينها. عندما نركز على ظروف التجارة اليوم يتبين أن انخفاض تكلفة الانتاج يزيد من القدرة التنافسية للدول. ومن أجل بقاء تكاليف الانتاج منخفضة، تحتاج الدول إلى زيادة انتاجيتها ومن ثم خفض تكاليف الوحدة لكل منتجيها. وينبغي تصدير فائض الانتاج المنخفض التكلفة وتحويله إلى مدخرات واستثمارات جديدة. كما تعد دراسة تحليل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، موضوعاً مهماً في الأدبيات الاقتصادية خاصة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على الأقل، فقد تم تسمية عملية التكامل المتزايد للأسواق الدولية للسلع والعمالة ورأس المال. وفي السنوات الأخيرة باسم "العولمة". ووفقاً للنموذج النمو الاقتصادي، فإن تحقيق قدر أكبر من التكامل بين الدول، من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون حركة السلع، من شأنه أن يؤدي في الأمد القصير إلى زيادة الكفاءة في استخدام المدخلات الانتاجية. وهذا بدوره سيترجم إلى زيادة في الناتج من كمية معينة من المدخلات، أي ما يسمى بالمكاسب الثابتة للتكامل. وعلى المدى المتوسط، فإن زيادة مستوى الانتاج، في ضوء زيادة المدخرات والاستثمار ومن ثم رأس المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة إضافية في الانتاج، وعلى المدى الطويل قد تحدث زيادة دائمة في معدل النمو إذا أظهر رأس المال عوائد متزايدة على الحجم مباشرة في وظيفة الانتاج عن طريق العوامل الخارجية؛ أو، بدلا من ذلك، إذا أدى التكامل الاقتصادي أعلى إلى زيادة معدل التقدم التكنولوجي. وسيتم التركيز على تحليل تطور التجارة الخارجية، ومعدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول المتقدمة وكما يأتي:

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بلجيكا للمدة (1990-2022)

تعد بلجيكا الدولة أكثر عولمة في العالم وتشغل المرتبة العشرين بين الدول الأكثر تنافسية. كما أنها تحتل المرتبة الخامسة للمشروعات الاستثمارية الجديدة في أوروبا. إن الغرض من البنية التحتية الفعالة والمنتجة للنقل، هو تعزيز الأنشطة الاقتصادية والتنمية، فضلاً عن القدرة التنافسية الدولية. وهذا الأمر أكثر أهمية بالنسبة لبلجيكا منه للعديد من الدول الأخرى؛ لأنه اقتصاد مفتوح ومندمج في الاقتصاد العالمي. لذلك، وفي ضوء التطورات الأخيرة في التجارة الخارجية، يبدو من المهم النظر في كيفية تمكن بلجيكا من التطور في هذا السياق الذي يتسم بالتحركات. إن التجارة الخارجية ضرورية لازدهارها، وفي الواقع، ونظراً لاقتصادها المحلي الصغير نسبياً ومواردها الطبيعية المحدودة، فإن بلجيكا ملزمة بالتجارة مع بقية العالم، في ضوء استيراد السلع والخدمات غير المتوافرة في أراضيها أو التي يمكن انتاجها بتكلفة أقل في الخارج. وبالمثل، فإن نسبة من السلع والخدمات التي تنتجها الشركات في بلجيكا يتم توجيهها في نهاية المطاف للتصدير الدولي من أجل تمويل استيرادات بلجيكا واقتصادها المحلي. ويتجلى هذا الاعتماد النسبي للاقتصاد البلجيكي على بقية العالم بشكل خاص من مستوى الصادرات والاستيرادات بما يتناسب مع ناتجها المحلي الإجمالي. ومن خلال الجدول (1)، يتبين أن صادرات بلجيكا خلال المدة من سنة (1990) إلى سنة (2000) شهدت تذبذباً في قيمها. في سنة (1993)، كانت أقل قيمة للصادرات تسجل (149,622) مليون دولار مع معدل نمو سلبي بلغ (0.4%)، في حين أنها في سنة (2000)، قد بلغت أعلى قيمة للصادرات (240,040) مليون دولار مع معدل نمو بلغ (12.4%). في السنة نفسها، كانت قيمة الاستيرادات أقل من الصادرات، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة في تلك المدة وتجاوزت (365,711) مليون دولار. لذلك فإن متوسط المدة (1990-2000) للصادرات والاستيرادات هو (5%) لكل منهم والناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو (2%). وخلال المدة من سنة (2001) إلى سنة (2011)، شهدت الصادرات تراجعاً في بعض السنوات، مثل في سنة (2009) إذ بلغت أقل قيمة للصادرات (285,694) مليون دولار مع معدل نمو سلبي بلغ (11.3%). ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب أزمة رهن العقاري* في الولايات المتحدة وتأثيرها

* **أزمة الرهن العقاري** هي أزمة مالية نشأت في الولايات المتحدة عام 2007 بسبب التوسع الكبير في منح قروض عقارية عالية المخاطر لأشخاص غير قادرين على السداد. بدأت البنوك في تقديم هذه القروض دون ضمانات كافية، ومع ارتفاع أسعار الفائدة، عجز الكثير من المقترضين عن السداد، مما أدى إلى انهيار أسعار العقارات وتراجع قيمة الأصول المالية المرتبطة بها. تحولت الأزمة إلى أزمة مالية عالمية في عام 2008، وأثرت بشكل كبير على البنوك والأسواق المالية والاقتصاد العالمي.

في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك اقتصاد بلجيكا. وفي السنة التالية، شهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (315,518) مليون دولار مع معدل نمو إيجابي بلغ (10.4%). وبالنسبة لمعدل النمو السنوي بالمتوسط خلال المدة (2001-2011) للصادرات والاستيرادات كان (3%) لكل منهم ومقارنة في متوسط الأعوام السابقة كانت بلجيكا بشكل عام تراجعاً اقتصادياً.

وفيما يتعلق بالمدة من سنة (2012) إلى سنة (2022)، كانت الصادرات تتذبذب في القيم، إذ كانت أقل قيم في سنتي (2012) و(2020) وبلغ (328,523) و (396,046) مليون دولار على التوالي مع معدلات نمو سلبية (0.5%) و (5%) على التوالي. ويعزى الانخفاض في الأعوام السابقة في السلع والخدمات إلى ارتفاع صافي الاستيرادات من منتجات الطاقة، فضلاً عن ذلك، توسع الفائض في المواد الكيميائية، بما في ذلك المنتجات الصيدلانية. ومن ناحية أخرى، كان هناك انخفاض شديد في ميزان الآلات ومعدات النقل، بما في ذلك مركبات الطرق، وفي الحالة الأولى، يعكس الانخفاض التخصص في بلجيكا في صناعة السيارات، في حين يرجع الانخفاض في الحالة الأخيرة إلى زيادة استخدام المدخلات المعدنية المستوردة الذي يشمل النفط والغاز الطبيعي والكهرباء، مما تسبب في انكماش مماثل في نتيجة السلع الإجمالية. في حين أن التراجع في سنة (2020) يمكن مرتبطًا بأزمة كوفيد-19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي، خاصة في مجال التجارة الخارجية. وفي سنة (2022)، نمت الصادرات ارتفاعا بلغ (462,973) مليون دولار مع معدل نمو إيجابي بلغ (5.1%). وهذا ما يوضحه الشكل البياني (1) ادناه:

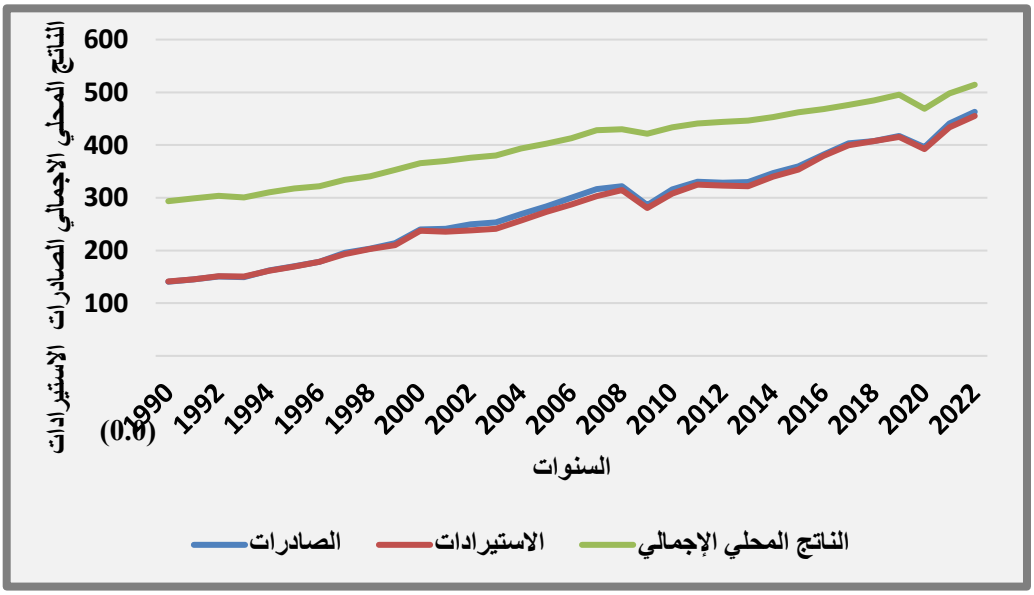

شكل (1) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بلجيكا للمدة (1990-2022)

جدول (1) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بلجيكا للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز (**)	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو (%) (*)	القيمة مليون دولار	معدل نمو (%)	مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو (%)
1990	140,673	-	141,224	-	(551)	293,456	-
1991	144,971	3.1	145,262	2.9	(291)	298,835	1.8
1992	150,287	3.7	151,243	4.1	(956)	303,410	1.5
1993	149,622	-0.4	150,697	-0.4	(1,075)	300,491	-1.0
1994	162,082	8.3	161,668	7.3	414	310,188	3.2
1995	170,173	5.0	169,189	4.7	985	317,585	2.4
1996	178,640	5.0	178,585	5.6	54	321,782	1.3
1997	195,594	9.5	193,234	8.2	2,360	333,989	3.8
1998	203,687	4.1	203,008	5.1	679	340,541	2.0
1999	213,564	4.8	209,856	3.4	3,709	352,606	3.5
2000	240,040	12.4	237,169	13.0	2,870	365,711	3.7
متوسط المدة ***	**177,212**	**5**	**176,467**	**5**	**745**	**321,690**	**2**
2001	240,952	0.4	235,378	-0.8	5,575	369,733	1.1
2002	249,261	3.4	237,863	1.1	11,398	376,044	1.7
2003	253,287	1.6	241,335	1.5	11,953	379,947	1.0
2004	268,975	6.2	256,555	6.3	12,420	393,515	3.6
2005	283,798	5.5	273,043	6.4	10,755	402,652	2.3
2006	299,976	5.7	287,082	5.1	12,894	412,929	2.6
2007	316,283	5.4	303,099	5.6	13,184	428,112	3.7
2008	322,000	1.8	314,632	3.8	7,368	430,025	0.4
2009	285,694	-11.3	280,467	-10.9	5,227	421,336	-2.0
2010	315,518	10.4	307,638	9.7	7,879	433,404	2.9
2011	330,130	4.6	324,943	5.6	5,187	440,748	1.7
متوسط المدة	**287,807**	**3**	**278,367**	**3**	**9,440**	**408,040**	**2**
2012	328,523	-0.5	322,750	-0.7	5,773	444,006	0.7
2013	329,681	0.4	322,060	-0.2	7,621	446,045	0.5
2014	346,814	5.2	339,864	5.5	6,950	453,086	1.6
2015	359,721	3.7	353,165	3.9	6,556	462,336	2.0
2016	382,031	6.2	379,482	7.5	2,549	468,192	1.3
2017	402,932	5.5	399,288	5.2	3,644	475,775	1.6
2018	407,273	1.1	407,181	2.0	92	484,305	1.8
2019	417,002	2.4	415,148	2.0	1,854	495,258	2.3
2020	396,046	-5.0	391,997	-5.6	4,050	468,699	-5.4
2021	440,637	11.3	433,806	10.7	6,831	498,161	6.3
2022	462,973	5.1	455,125	4.9	7,848	514,341	3.2
متوسط المدة	**388,512**	**3**	**383,624**	**3**	**4,888**	**473,655**	**1**
معدل نمو مركب (****)	**3.8**		**3.7**			**1.8**	

المصدر: World Bank, Open Data: https://data.albankaldawli.org

(*) معدل النمو السنوي: وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{قيمة سنة المقارنة}-\text{قيمة سنة الاساس}}{\text{قيمة سنة الاساس}} \times 100\%$

(**) الفائض والعجز: وفق (الصادرات- الاستيرادات) والأرقام بين الأقواس تمثل العجز

(***) متوسط المدة: وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{مجموع قيمة سنوات}}{\text{عدد السنوات}}$

(****) معدل النمو السنوي المركب: وفق المعادلة الآتية: $\left(\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة البداية}}\right)^{1/n} - 1 \times 100\%$

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في كندا للمدة (1990-2022)

إن العلاقة بين الصادرات والاستيرادات والنمو الاقتصادي كانت موضوعا ذو اهتمام في الأدبيات التجارية، فالهدف الرئيس لكل دولة منها كندا، هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها. إلى جانب ذلك، يرتبط الاقتصاد الكندي بقوة بالاقتصاد الأمريكي، وذلك بسبب القرب الجغرافي والاتفاقيات التجارية. وتعد كندا واحدة من دول العالم القليلة التي تنتج غذاءً أكثر مما تحتاجه؛ والتي تصدر من الغذاء أكثر مما تستهلك. يقدم المزارعون الكنديون أغذية مستدامة ومغذية للعائلات في جميع أماكن البلاد وفي جميع انحاء العالم. يضمن قطاع الزراعة أمناً غذائياً واستقراراً في كندا. أنه يضيف قيمة هائلة للاقتصاد في ضوء المبيعات والصادرات. يتبين من خلال الجدول (2)، حدوث تغيرات في قيم كل من الصادرات، الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في كندا خلال المدة من سنة (1990) إلى سنة (2022). في سنة (1990)، بلغت أدنى قيمة للصادرات (191,831) مليون دولاراً. وفي سنة (2000)، سجلت أعلى قيمة للصادرات، بلغت (432,993) مليون دولاراً، مع معدل نمو متناقص (9%) مقارنة بسنة (1999) كانت معدل نمو (10.8%). وفي مدة نفسها، كانت الاستيرادات أقل من الصادرات، وهذا أدى إلى فائض في ميزان التجاري خلال المدة (1990-2000) ووصل الناتج المحلي الإجمالي لكندا في سنة (2000) إلى (1,163,710) مليون دولار بمعدل النمو الثابت (5.2%). وفي المتوسط المعدل النمو للمؤشرات الثلاثة خلال السنوات السابقة كانت (7.7%) للصادرات و(6.4%) للاستيرادات و(2.6%) للناتج المحلي الإجمالي. وفي المدة من سنة (2001) إلى سنة (2011)، شهدت قيم كل من الصادرات والاستيرادات تراجعاً في بعض السنوات، مثلاً في السنة (2001) كانت قيمة الصادرات (420,434)، (333,795) مليون دولاراً على التوالي مع معدل نمو السالب بلغ (2.9%، 4.9%) على التوالي، ونتيجة هذا الانخفاض للمؤشرات الصادرات والاستيرادات كان الركود في سنة (2001) وانفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة باسم (فقاعة الدوت كوم). تليها سنتي (2008 و2009)، إذ بلغت قيم للصادرات (439,723) و(382,712) مليون دولاراً على التوالي، مع معدل نمو سلبي بلغ (4.5% و13%) على التوالي. وعلى العكس، كانت قيمة الاستيرادات أعلى من الصادرات في سنة (2008) بلغت (463,999) مليون دولار مع معدل نمو إيجابي بلغ (0.9%). نتيجة لذلك، سجل حساب الجاري عجزاً شديداً بلغ (24,276) مليون دولار في كندا في السنة لنفسها، ويمكن تفسيرها بسبب أزمة رهن العقاري في الولايات المتحدة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي، لا سيما الاقتصاد الكندي. وفي السنة التالية، شهدت الصادرات ارتفاعاً بلغ (408,268)

مليون دولار مع معدل نمو بلغ (6.7%). أما في المدة من سنة (2012) إلى سنة (2022)، فقد شهدت الصادرات تذبذبا في القيم، إذ كانت أغلب قيم الصادرات أقل من قيم الاستيرادات، وهذا يرجع إلى أن الشركات في كندا التي تقوم بالتصدير بإنتاجية أعلى بكثير من الشركات التي لا تقوم بالتصدير. وأسهمت الاستيرادات من المدخلات الوسيطة بأكثر من نصف نمو الانتاجية الأخير في كندا. إلى جانب تحرير التجارة وخفض التعريفات الكمركية. ويتجلى تأثير اتفاقيات التجارة الحرة التي بأكملها كندا مع الولايات المتحدة والمكسيك في معدل التعريفة الكمركية الفعلية على الاستيرادات. وانخفضت الرسوم المحصلة على الاستيرادات من (3.5%) من قيمة استيرادات كندا قبل تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مباشرة إلى (1%) بعد اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية. فمن الطبيعي أن تنجذب التدفقات التجارية إلى القطاعات الاقتصادية التي تكون فيها التعريفات الكمركية منخفضة أو غير موجودة وبعيداً عن قطاعات مثل منتجات الألبان والدواجن إذ تكون التعريفات الكمركية الكندية عقابية إلا أنها تقدم نظرة على مدى فعالية كندا في التجارة الخارجية. تم تخفيض معدل التعريفة الكمركية بناءً على اتفاقيات التجارة الحرة. وكل هذه الاسباب أدت إلى عجز واضح في ميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة، لكن في (2022) نمت الصادرات وبلغت (515,463) مليون دولاراً مع معدل نمو إيجابي، بلغ (2.6%). ويمكن تفسير هذا الارتفاع بأن الدول العالمية بدأت بحركة تجارية وصناعية بعد الخروج من كوفيد-19 والتي أحدثت تأثيرات جوهرية على الاقتصاد الكندي وعطلت كل جانب من جوانب حياة. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (2) أدناه:

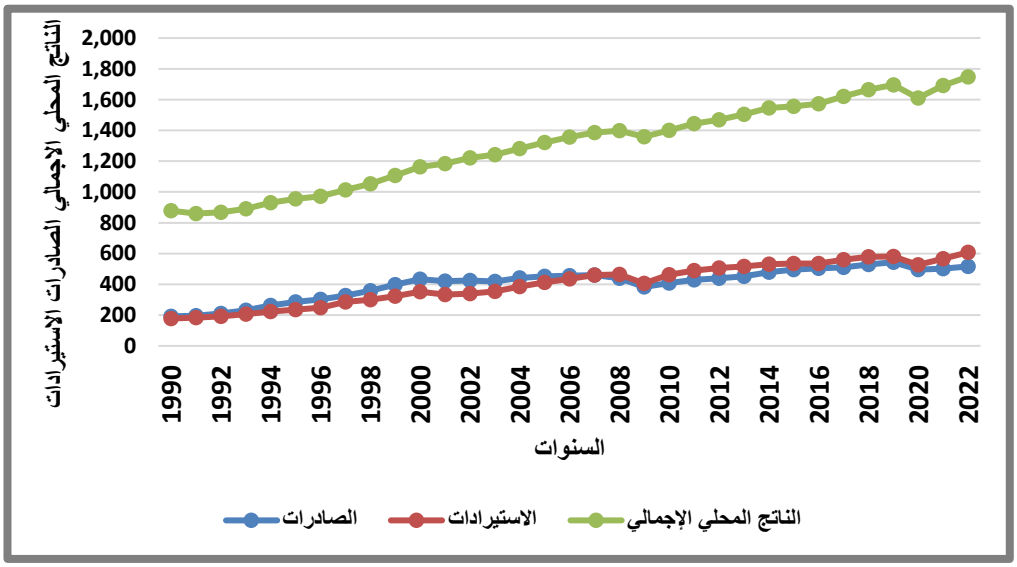

شكل (2) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في كندا للمدة (1990-2022)

جدول (2) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في كندا للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	191,831	-	177,855	-	13,976	878,016	
1991	194,943	1.6	182,322	2.5	12,620	859,700	-2.1
1992	209,435	7.4	191,672	5.1	17,763	867,440	0.9
1993	232,044	10.8	206,015	7.5	26,030	890,521	2.7
1994	261,782	12.8	223,107	8.3	38,675	930,545	4.5
1995	284,992	8.9	236,010	5.8	48,982	955,614	2.7
1996	301,303	5.7	248,664	5.4	52,639	971,087	1.6
1997	327,204	8.6	284,371	14.4	42,833	1,012,650	4.3
1998	358,344	9.5	299,437	5.3	58,907	1,052,104	3.9
1999	397,148	10.8	323,557	8.1	73,590	1,106,423	5.2
2000	432,993	9.0	351,018	8.5	81,975	1,163,710	5.2
متوسط المدة	**290,184**	**7.7**	**247,639**	**6.4**	**42,545**	**971,619**	**2.6**
2001	420,434	-2.9	333,795	-4.9	86,639	1,184,540	1.8
2002	425,602	1.2	340,010	1.9	85,592	1,220,290	3.0
2003	418,328	-1.7	354,403	4.2	63,924	1,242,274	1.8
2004	441,464	5.5	384,549	8.5	56,915	1,280,622	3.1
2005	451,494	2.3	412,811	7.3	38,683	1,321,656	3.2
2006	455,473	0.9	434,775	5.3	20,698	1,356,473	2.6
2007	460,654	1.1	459,882	5.8	772	1,384,576	2.1
2008	439,723	-4.5	463,999	0.9	(24,276)	1,398,482	1.0
2009	382,712	-13.0	406,488	-12.4	(23,776)	1,357,563	-2.9
2010	408,268	6.7	462,536	13.8	(54,268)	1,399,510	3.1
2011	427,978	4.8	488,411	5.6	(60,433)	1,443,540	3.1
متوسط المدة	**430,193**	**0.04**	**412,878**	**3.3**	**17,315**	**1,326,321**	**2.0**
2012	440,024	2.8	506,524	3.7	(66,500)	1,468,960	1.8
2013	450,852	2.5	517,046	2.1	(66,194)	1,503,174	2.3
2014	479,358	6.3	530,132	2.5	(50,774)	1,546,316	2.9
2015	495,747	3.4	534,115	0.8	(38,368)	1,556,509	0.7
2016	502,721	1.4	534,386	0.1	(31,665)	1,572,096	1.0
2017	509,986	1.4	559,114	4.6	(49,129)	1,619,885	3.0
2018	529,514	3.8	577,587	3.3	(48,073)	1,664,870	2.8
2019	543,864	2.7	579,770	0.4	(35,906)	1,696,307	1.9
2020	495,710	-8.9	525,606	-9.3	(29,896)	1,610,230	-5.1
2021	502,431	1.4	566,595	7.8	(64,164)	1,690,932	5.0
2022	515,463	2.6	607,648	7.2	(92,185)	1,748,359	3.4
متوسط المدة	**496,879**	**1.8**	**548,957**	**2.1**	**(52,078)**	**1,607,058**	**1.8**
معدل نمو المركب	**3.1**		**3.9**			**2.2**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ألمانيا للمدة (1990-2022)

يعد اقتصاد ألمانيا من أكبر اقتصادات العالم، إذ يشغل المرتبة الرابعة من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة، والصين، واليابان. فضلاً عن ذلك، فهي تحتل المرتبة الخامسة من حيث القوة الشرائية؛ لأنها الدولة الأكثر امتلاءً بالسكان في أوروبا، إذ يبلغ عدد السكان حوالي 82 مليون نسمة. إلى جانب، اجتذب اقتصاد ألمانيا المزدهر ملايين المهاجرين من جميع انحاء العالم إذ تعد ثالث أكبر دولة من حيث عدد المهاجرين. حافظت ألمانيا على مستوى معيشي مرتفع. انهم يستفيدون من مجموعة من القوى العاملة الموهوبة التي مكنت ألمانيا، وأن تكون واحدة من أكثر الدول من حيث السيارات والآلات والمواد الكيميائية والمعدات والأجهزة في جميع انحاء العالم. وفي سنة (1990)، انضمت ألمانيا الشرقية إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ظل ظروف التكامل الاقتصادي والنقدي والاجتماعي. ومن الناحية الاقتصادية، كان ينظر إلى بداية العملية على أنها إضافة للعمالة (8.5) مليون عامل، وأرض، ومخزون من رأس المال المتقادم (70%) من المعدات الصناعية المستخدمة كانت عمرها أكثر من (10) سنوات إلى ألمانيا الغربية. ومن الجدول (3) يتبَّين أن صادرات ألمانيا كانت مستقرة خلال مدة (1990-2000)، إذ كانت في أعلى قمة لها في سنة (2000) بقيمة (775,729) مليون دولاراً، ونمو بنسبة (13.8%) في سنة (1993)، شهدت أقل قيمة للصادرات بقيمة (439,695) مليون دولاراً، بمعدل نمو سلبي (5.9%). في الوقت نفسه، وتراجعت استيرادات ألمانيا بقيمة (429,522) مليون دولار، بمعدل نمو سلبي (6.7%)، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (1%) سنويًا. وفي المدة من (2001) إلى (2011)، شهدت الصادرات ومعدلات النمو في ألمانيا تذبذباً، إذ بلغت أعلى قيمة للصادرات في سنة (2010) بقيمة (1,265,995) مليون دولار بمعدل نمو إيجابي (14.4%). وكانت أقل قيمة للصادرات في سنة (2009) بقيمة (1,106,564) مليون دولار بمعدل نمو سلبي (14.3%). ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة كما ذكرنا سابقاً. وفي المدة (2012) إلى (2022) كانت أقل قيمة الصادرات في ألمانيا في سنة (2012) ما قدره (1,411,562) مليون دولار، وعلى الرغم من أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي بما فيها ألمانيا شهدت تراجعاً في التصنيع، فقد كان هناك قدر من عدم التجانس بينها. وبهذا المعنى، أدت عملية التكامل الأوروبي إلى ظهور "فجوة تصنيعية" داخل الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن نشاط التصنيع قد تركز بالشكل متزايد في أوروبا الوسطى والشرقية. وارتفعت قيم كل من الصادرات والاستيرادات

والناتج المحلي الإجمالي في سنة (2014)، وخلال السنوات الخمس الماضية، زادت صادرات ألمانيا بمعدل سنوي قدره (3.4%)، من (1,106,564) مليون دولار في سنة (2009) إلى (1,494,113) مليون دولار في سنة (2014). وتتصدر الصادرات الألمانية السيارات التي تمثل (116%) من إجمالي صادرات ألمانيا. تليها قطع غيار المركبات بنسبة (4.49%). وفي سنة (2014)، استوردت ألمانيا ما قيمته (1,248,030) مليون دولار، مما يجعلها ثالث أكبر مستورد في العالم. وخلال السنوات الخمس الماضية، زادت استيرادات ألمانيا لتصل إلى معدل سنوي قدره (6.1%)، من (964,543) مليون دولار في سنة (2009) إلى (1,248,030)مليون دولاراً في سنة (2014). ويتصدر النفط الخام أحدث الاستيرادات. وبدأت بانخفاض للقيم السابقة لغاية سنة (2020) إذ سجلت بمبلغ (1,590,370) و(1,420,868) و(3,463,685) مليون دولار على التوالي، وبمعدلات نمو سلبي (9.3%، 8.5%، 3.7%) على التوالي، وهذا الانخفاض جاء نتيجة تفشي فيروس كوفيد-19 وتعطلت عملية الإنتاج في جميع أنحاء العالم؛ بسبب توقف الانتاج في الصين التي كانت تعاني من الفيروس في البداية. وعقب ذلك أعلنت منظمة الصحة العالمية (2021) إن الفيروس أصبح وباءً. ونتيجة لذلك، نُصحت الشركات بإعادة النظر في نموذج سلسلة التوريد الخاصة بها، ونقل أجزاء على الأقل من عمليات الانتاج الخاصة بها محلياً، لتصبح أقل اعتماداً على منطقة واحدة كانت حتى ذلك الحين هي الصين. في حين ارتفعت قيم كل مؤشرات الدراسة بدأت بالارتفاع لسنة (2021)، بسبب زيادة الاستخدام الواسع النطاق للابتكارات الرقمية التي تقلل التكاليف إلى زيادة حجم التجارة الخارجية مع تغيير إطارها. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (3) ادناه:

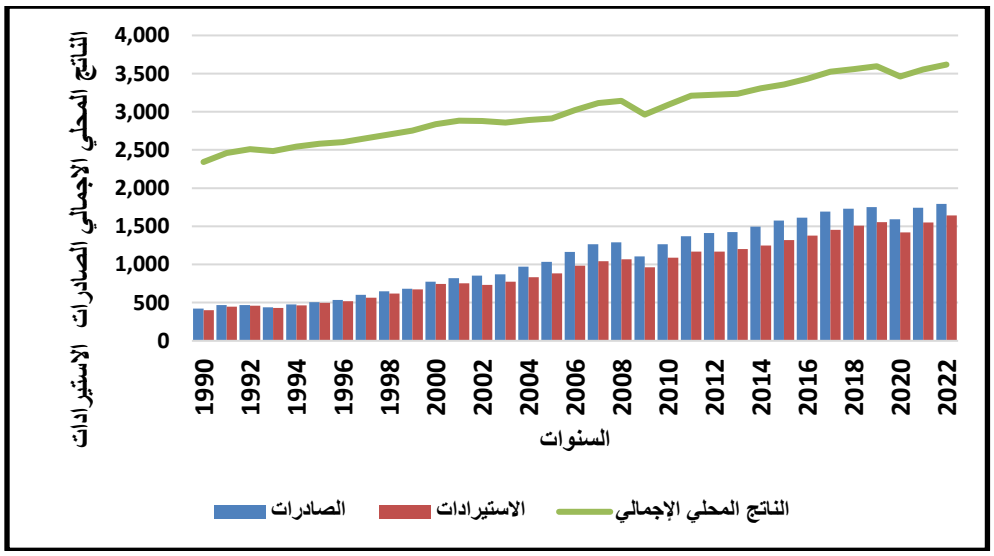

شكل (3) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ألمانيا للمدة (1990-2022)

جدول (3) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ألمانيا للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%		القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	422,568	-	402,897	-	19,672	2,342,139	-
1991	469,155	11	446,819	10.9	22,336	2,461,782	5.1
1992	467,422	-0.4	460,287	3	7,135	2,509,124	1.9
1993	439,695	-5.9	429,522	-6.7	10,173	2,484,613	-1
1994	474,512	7.9	464,908	8.2	9,603	2,544,043	2.4
1995	505,862	6.6	497,258	7	8,605	2,583,326	1.5
1996	535,637	5.9	517,592	4.1	18,046	2,604,143	0.8
1997	601,174	12.2	565,258	9.2	35,917	2,650,814	1.8
1998	647,334	7.7	618,469	9.4	28,864	2,704,200	2
1999	681,520	5.3	673,397	8.9	8,122	2,755,235	1.9
2000	775,729	13.8	746,019	10.8	29,710	2,835,481	2.9
متوسط المدة	**547,328**	**5.8**	**529,311**	**5.9**	**18,017**	**2,588,627**	**1.8**
2001	819,683	5.7	752,356	0.8	67,326	2,883,159	1.7
2002	854,184	4.2	732,683	-2.6	121,501	2,877,451	-0.2
2003	870,411	1.9	774,011	5.6	96,400	2,857,305	-0.7
2004	970,764	11.5	834,617	7.8	136,147	2,890,881	1.2
2005	1,035,671	6.7	884,395	6	151,275	2,912,034	0.7
2006	1,162,963	12.3	983,028	11.2	179,935	3,023,170	3.8
2007	1,266,310	8.9	1,044,030	6.2	222,280	3,113,153	3
2008	1,290,886	1.9	1,068,061	2.3	222,825	3,143,036	1
2009	1,106,564	-14.3	964,543	-9.7	142,021	2,964,077	-5.7
2010	1,265,995	14.4	1,088,659	12.9	177,336	3,087,972	4.2
2011	1,371,704	8.3	1,168,410	7.3	203,294	3,209,180	3.9
متوسط المدة	**1,092,285**	**5.6**	**935,890**	**4.3**	**156,395**	**2,996,493**	**1.2**
2012	1,411,562	2.9	1,169,599	0.1	241,963	3,222,611	0.4
2013	1,425,741	1	1,200,892	2.7	224,849	3,236,713	0.4
2014	1,494,113	4.8	1,248,030	3.9	246,083	3,308,229	2.2
2015	1,575,404	5.4	1,320,387	5.8	255,017	3,357,586	1.5
2016	1,614,316	2.5	1,379,672	4.5	234,644	3,432,460	2.2
2017	1,693,402	4.9	1,451,765	5.2	241,636	3,524,458	2.7
2018	1,731,054	2.2	1,509,730	4	221,324	3,559,041	1
2019	1,752,952	1.3	1,552,907	2.9	200,045	3,596,646	1.1
2020	1,590,370	-9.3	1,420,868	-8.5	169,502	3,463,685	-3.7
2021	1,744,760	9.7	1,548,682	9	196,078	3,554,676	2.6
2022	1,794,858	2.9	1,641,505	6	153,353	3,618,134	1.8
متوسط المدة	**1,620,776**	**2.6**	**1,404,003**	**3.2**	**216,772**	**3,443,113**	**1.1**
معدل نمو مركب	**4.6**		**4.5**			**1.4**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فرنسا للمدة (1990-2022)

يصنف اقتصاد فرنسا من بين أكبر الاقتصادات في العالم، إذ يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (2.5) تريليون دولار ويؤدي دوراً مهماً في تشكيل الديناميكيات الاقتصادية الإقليمية والدولية. ولذلك، اقتصاد فرنسا مختلط يحتوي على جوانب من الرأسمالية والاشتراكية. ويمتلك الاقتصاد استثمارات ضخمة في البنية التحتية لرأس المال، إذ تعد السياحة أحد المساهمين الرئيسين في الناتج المحلي الإجمالي. وتعد فرنسا من أكبر مصدري الكهرباء. فهي تولد قدراً أكبر من الطاقة باستخدام المفاعلات النووية، ولهذا السبب يمكن للطاقة المستهلكة أن تدفع النمو الاقتصادي نحو الأمام. وفي مدة العقد الأول من الألفية الجديدة، تميزت صادرات فرنسا بثباتها، إذ وصلت إلى أعلى مستوى لها في سنة (2000) بقيمة (511,194) مليون دولاراً، مع معدل نمو إيجابي، بلغ (12.9%). ومع ذلك، وشهدت السنة (1990) أدنى قيمة للصادرات بقيمة (252,393) مليون دولاراً، واستيرادات بلغ (262,018) مليون دولار، والناتج المحلي الإجمالي بقيمة (1,661,091) مليون دولاراً. أما في المدة من (2001) إلى (2011)، فقد شهدت الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي في فرنسا تذبذباً، إذ بلغت أعلى قيمة للصادرات في سنة (2011) بقيمة (657,333) مليون دولاراً، مع معدل نمو إيجابي بنسبة (6.4%). وأدنى قيمة للصادرات كانت في سنة (2009) بقيمة (568,566) مليون دولار، مع معدل نمو سلبي بنسبة تقريباً (11%). وفي مدة (2010) شهدت قيم كل من الصادرات والاستيرادات ارتفاعاً إلى قرابة (9%) بمعدل نمو إيجابي مقارنة بالسنة السابق وبمعدل نمو السلبي، وهذه الارتفاعات استمرت لغاية سنة (2015)، وسبب ذلك الشركات المتعددة الجنسيات* دوراً مهماً في دفع الصادرات، إذ تمثل الشركات المتعددة الجنسيات نصف إجمالي صادرات فرنسا والشركات التابعة الأجنبية تمثل الثلث. وكان استثمار فرنسا الخارجي، أي ما يعادل (50%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة (2015) أي ضعف حجم استثمارها الداخلي (27%) تقريباً، ومفهوم أوسع للتوجه الدولي، والذي يجسد تأثير الصادرات والمبيعات على الدخل القومي من خلال الشركات الأجنبية التابعة، أن النظر إلى التجارة والاستثمار في ضوء هذا المنظور الأوسع يلقي ضوءًا جديدًا على أهم الدول الشريكة لفرنسا. على سبيل المثال،

* **الشركات المتعددة الجنسيات:** هي مؤسسات اقتصادية ضخمة تمتلك فروعاً إنتاجية في أكثر من دولة، تعمل هذه الشركات على استغلال الفوارق بين الدول في تكاليف الإنتاج، والضرائب، والموارد، والأسواق، بهدف تعظيم أرباحها. وتعد هذه الشركات لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، لما لها من تأثير على التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وأحياناً السياسات الاقتصادية للدول المستضيفة.

على الرغم من أن ألمانيا والولايات المتحدة تظلان المصدرين الأولين للاستيرادات على التوالي، فإن المملكة المتحدة، التي تحتل المركز السادس عندما تقاس من حيث القيمة المضافة وحدها، تقفز إلى المركز الثالث، متخطية إيطاليا والصين وإسبانيا؛ لأن روابطها الاستثمارية الأكثر شمولاً مع فرنسا (OCED, 2017). واستمر الاقتصاد الفرنسي بالتحسن بشكل مستمر، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقرب من متوسط منطقة اليورو أو أعلى قليلا منه. وكان أداء اقتصاد البلاد قوياً في سنتي (2017 و2018) تماشياً مع البيئة الاقتصادية الدولية الأقوى. وقد واجه ذلك تحدياً بسبب التوترات الاجتماعية المحلية في أواخر (2018)، والظروف التجارية والاقتصادية الدولية الأقل ملاءمة. ومع ذلك، ما يزال النمو الاقتصادي والثقة في قطاع الأعمال قويين نسبياً، وتنطلق الحكومة الفرنسية قدما في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المحلية، بدءاً بتحسين مرونة سوق العمل. وتعمل الحكومة على خفض الإنفاق، وتقليل العبء التنظيمي والمالي على الشركات، وتقليص حجم الدولة. وهي تعمل على إعداد برنامج لبيع أسهم الملكية في الشركات الفرنسية مع إعادة استثمار العائدات في الطاقة والبيئة، والمهارات والتدريب، والابتكار، والاقتصاد الرقمي. أما في سنتي (2019 و2022) فقد كانت أدنى قيمة للصادرات في فرنسا خلال سنة (2020) بقيمة (700,332) مليون دولار، بسبب أزمة كوفيد-19 التي ذكرنا سابقاً، في حين نمت صادرات فرنسا في سنة (2021) بمعدل نمو إيجابي بلغ (8.8%)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة إجراء إصلاحات الاقتصادية. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (4) أدناه:

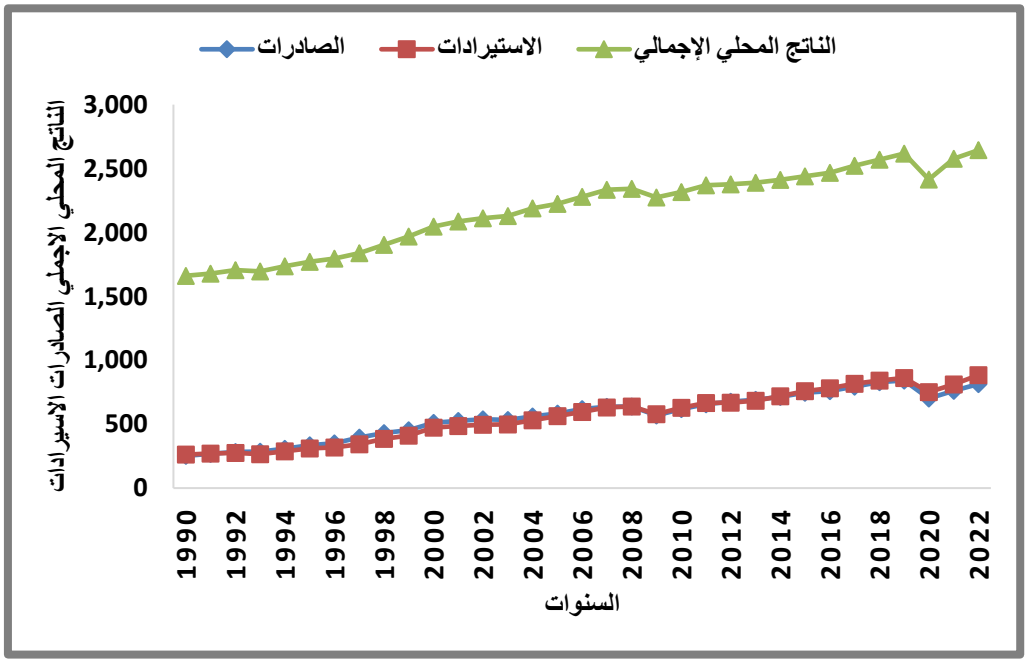

شكل (4) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فرنسا للمدة (1990-2022)

جدول (4) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فرنسا للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو %	القيمة مليون دولار	معدل نمو %	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو %
1990	252,393	-	262,018	-	(9,625)	1,661,091	-
1991	268,236	6.3	269,763	3	(1,526)	1,678,502	1
1992	284,196	5.9	274,529	1.8	9,667	1,705,347	1.6
1993	285,317	0.4	265,417	-3.3	19,901	1,694,626	-0.6
1994	308,596	8.2	288,939	8.9	19,657	1,734,591	2.4
1995	335,920	8.9	310,676	7.5	25,245	1,771,134	2.1
1996	350,258	4.3	318,274	2.4	31,983	1,796,160	1.4
1997	395,928	13	343,658	8	52,270	1,838,123	2.3
1998	430,820	8.8	384,555	11.9	46,265	1,904,087	3.6
1999	452,843	5.1	411,284	7	41,559	1,969,233	3.4
2000	511,194	12.9	474,431	15.4	36,764	2,046,500	3.9
متوسط المدة	**352,337**	**6.7**	**327,595**	**5.7**	**24,742**	**1,799,945**	**1.9**
2001	526,899	3.1	485,730	2.4	41,169	2,087,096	2
2002	537,424	2	495,181	1.9	42,243	2,110,796	1.1
2003	532,270	-1	499,606	0.9	32,665	2,128,171	0.8
2004	560,790	5.4	530,600	6.2	30,189	2,188,393	2.8
2005	583,085	4	564,136	6.3	18,949	2,224,791	1.7
2006	618,057	6	595,731	5.6	22,326	2,279,283	2.4
2007	635,308	2.8	630,019	5.8	5,288	2,334,550	2.4
2008	638,107	0.4	638,178	1.3	(71)	2,340,502	0.3
2009	568,566	-10.9	578,479	-9.4	(9,913)	2,273,252	-2.9
2010	618,004	8.7	629,921	8.9	(11,917)	2,317,568	1.9
2011	657,333	6.4	666,691	5.8	(9,358)	2,368,385	2.2
متوسط المدة	**588,713**	**2.4**	**574,025**	**3.3**	**14,688**	**2,241,163**	**1.3**
2012	676,015	2.8	668,026	0.2	7,989	2,375,801	0.3
2013	690,487	2.1	684,182	2.4	6,305	2,389,493	0.6
2014	713,083	3.3	717,698	4.9	(4,616)	2,412,341	1
2015	746,212	4.6	760,029	5.9	(13,817)	2,439,189	1.1
2016	759,463	1.8	782,288	2.9	(22,825)	2,465,909	1.1
2017	792,773	4.4	817,388	4.5	(24,615)	2,522,413	2.3
2018	828,661	4.5	842,557	3.1	(13,895)	2,569,458	1.9
2019	842,075	1.6	862,309	2.3	(20,234)	2,616,812	1.8
2020	700,332	-16.8	752,042	-12.8	(51,710)	2,413,104	-7.8
2021	761,765	8.8	812,153	8	(50,388)	2,577,596	6.8
2022	815,145	7	884,349	8.9	(69,205)	2,643,644	2.6
متوسط المدة	**756,910**	**2.2**	**780,275**	**2.8**	**(23,365)**	**2,493,251**	**1.1**
معدل نمو مركب	**3.7**		**3.9**			**1.5**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في إيطاليا للمدة (1990-2022)

كانت إيطاليا في أوائل القرن التاسع عشر دولة غير متقدمة. واستغلت الزراعة معظم السكان، وما زالت معظم الصناعات التحويلية تستخدم التقنيات التقليدية شبه الحرفية. وكانت المصانع الحديثة القليلة من المنافسة الأجنبية؛ بسبب الرسوم المرتفعة. وعلى هذا فإن إيطاليا، كغيرها من الدول الطرفية، كانت محكوماً عليها بالركود، ولم يكن من الممكن ان يأتي نمو وتراكم رأس المال إلا من الصادرات. بعد ذلك، تتمتع إيطاليا باقتصاد رأسمالي مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووجود بنية تحتية متقدمة. وفقا لصندوق النقد الدولي، كانت إيطاليا في سنة (2008) سابع أكبر اقتصاد في العالم ورابع أكبر اقتصاد في أوروبا. وتعد إيطاليا أيضا ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتبين من الجدول (5) إن المؤشرات الثلاثة من سنة (1990) إلى سنة (2012)، كانت الصادرات والاستيرادات إيطاليا تتذبذب بالشكل ملحوظ، إذ وصلت الصادرات إلى أعلى مستوى لها في سنة (2000) بقيمة (428,438) مليون دولار، مع معدل نمو السنوي الإيجابي (12.1%). في السنة (1991)، شهدت أقل قيمة للصادرات بقيمة (244,499) مليون دولار مع معدل نمو سلبي (1.9%)، وفي سنة (1993) شهدت أقل قيمة للاستيرادات بقيمة (253,819) مليون دولار مع معدل نمو سلبي (11.2%). أما في المدة (2001-2011)، فقد شهدت الصادرات والنمو الاقتصادي في إيطاليا تذبذبا، إذ بلغت أعلى قيمة للصادرات في سنة (2008) بقيمة (514,358) مليون دولار، وفي سنتي (2003 و2009)، كانت أقل قيم للصادرات بقيم (421,583) و(422,718) مليون دولار على التوالي، مع معدلات نمو سلبي (1.3%، 17.8%) على التوالي. ويمكن تفسير هذا التراجع وكان السبب انفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (فقاعة الدوت كوم) في سنة (2001) وفي سنة (2009) كانت إجمالي التجارة الخارجية سنة (2008) وتراجعها المفاجئ في السنة التالي، هو الأزمة العالمية العقارية في الولايات المتحدة. ومن ثم فإن انكماش التجارة الخارجية كان أكبر كثيراً من انكماش الناتج، الأمر الذي أدى إلى تقليص انفتاح الاقتصاد الإيطالي على المستوى الدولي. ويعد هذا التراجع في الأسواق المحلية أحد أبرز جوانب الركود العالمي، لكن الركود كان شديداً في إيطاليا. وانخفض الميل إلى التصدير ودرجة تغلغل الاستيرادات. وهذه هي أدنى المستويات في الاتحاد الأوروبي، وهي أقل بكثير من تلك الموجودة في الدول ذات الحجم الاقتصادي المماثل، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، وانكمش العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الإيطالي بنحو أكثر من (18) مليار دولار في سنة (2009)، فهبط الناتج

المحلي الإجمالي إلى (5.3%) (ICE, 2009, 14). أما في المدة (2012– 2020)، فقد كانت أقل قيمة الاستيرادات في سنة (2013) ما قدره (445,276) مليون دولار مع معدل نمو السنوي سالب (2.7%)، أما أقل قيمة للصادرات في إيطاليا خلال سنة (2012) ما قدره (508,164) مليون دولار، وبمعدل نمو الإيجابي قدره (2%) واستمر هذا المعدل إيجابياً حتى سنة (2020) ما قدره (526,013) مليون دولار وبمعدل نمو السلبي (13.5%)، ويرجع هذا التراجع في قيمة الصادرات إلى أزمة كوفيد-19، لتتعافى مستويات ما قبل الوباء بالشكل أسرع من شركائها الأوروبيين الرئيسين ومقارنة بالأزمات الاقتصادية السابقة (2008 و2012). وقد انعكس هذا الأداء المرتفع للناتج المحلي الإجمالي في تدفقات التجارة الخارجية الإيطالية، سواء أكانت الاستيرادات أم الصادرات، وكانت قدرة إيطاليا التنافسية السعرية في مواجهة الدول الأوروبية الأخرى، المحسوبة على أسعار الصرف الفعلية الحقيقية التي أصدرها بنك إيطاليا، والتي تم انكماشها بفعل مؤشر أسعار التصنيع ومرجحة بتدفقات التجارة الصناعية، ويكون تأثيرها إيجابي في الصادرات، ومن المؤكد أن الوزن المختلف وديناميكيات الصادرات في قطاعات التصنيع الأكثر استهلاكاً للطاقة، إذ كانت الزيادات في أسعار السلع الأساسية تؤدي إلى عواقب سلبية قوية. إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من أن نقص المواد والمعدات كان له أيضًا تأثير سلبي في إيطاليا، فإن التأثيرات كانت أقل مما كانت عليه في الاقتصادات الأخرى في منطقة اليورو. وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للسنوات (2021 و2022)، سجلت إيطاليا نمواً بنسبة (7%) في سنة (2021) وبنسبة (3,7%) في سنة (2022)، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في سنوات ذكره سابقاً التي كانت الاستثمارات المصدر الرئيس للنمو.

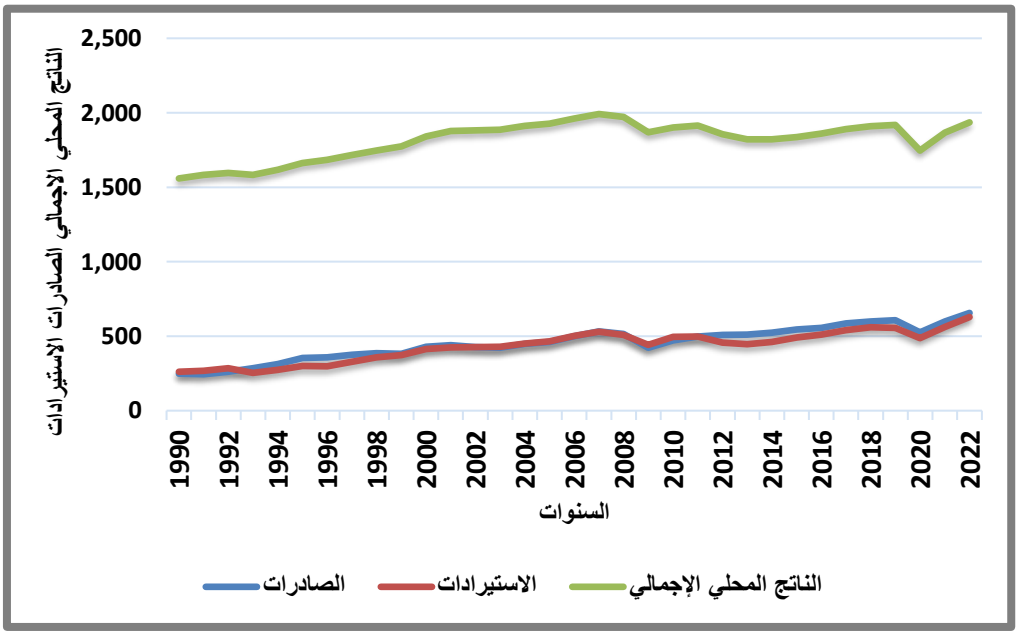

شكل (5) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في إيطاليا للمدة (1990-2022)

الجدول (5) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في إيطاليا للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	249,354	-	261,876	-	(12,521)	1,559,248	-
1991	244,499	-1.9	266,833	1.9	(22,334)	1,583,236	1.5
1992	262,315	7.3	285,817	7.1	(23,502)	1,596,445	0.8
1993	285,850	9	253,819	-11.2	32,031	1,582,830	-0.9
1994	313,369	9.6	274,251	8	39,118	1,616,877	2.2
1995	352,800	12.6	300,455	9.6	52,345	1,663,554	2.9
1996	357,875	1.4	296,846	-1.2	61,029	1,684,627	1.3
1997	375,894	5	327,685	10.4	48,208	1,715,459	1.8
1998	386,021	2.7	357,294	9	28,727	1,746,520	1.8
1999	382,245	-1	373,354	4.5	8,891	1,774,914	1.6
2000	428,438	12.1	414,389	11	14,049	1,842,129	3.8
متوسط المدة	**330,787**	**5.2**	**310,238**	**4.5**	**20,549**	**1,669,622**	**1.5**
2001	439,453	2.6	424,462	2.4	14,991	1,878,075	2
2002	427,128	-2.8	426,851	0.6	277	1,882,845	0.3
2003	421,583	-1.3	430,009	0.7	(8,426)	1,885,455	0.1
2004	447,424	6.1	449,674	4.6	(2,250)	1,912,296	1.4
2005	461,816	3.2	465,144	3.4	(3,328)	1,927,936	0.8
2006	500,194	8.3	502,163	8	(1,969)	1,962,458	1.8
2007	531,193	6.2	529,552	5.5	1,641	1,991,641	1.5
2008	514,358	-3.2	508,241	-4	6,118	1,972,481	-1
2009	422,718	-17.8	441,569	-13.1	(18,851)	1,868,316	-5.3
2010	472,436	11.8	495,294	12.2	(22,857)	1,900,326	1.7
2011	498,042	5.4	498,084	0.6	(42)	1,913,767	0.7
متوسط المدة	**466,940**	**1.7**	**470,095**	**1.9**	**(3,154)**	**1,917,782**	**0.4**
2012	508,164	2	457,642	-8.1	50,522	1,856,720	-3
2013	510,065	0.4	445,276	-2.7	64,790	1,822,536	-1.8
2014	523,404	2.6	460,648	3.5	62,757	1,822,453	0.005
2015	545,775	4.3	490,423	6.5	55,352	1,836,638	0.8
2016	555,956	1.9	509,682	3.9	46,275	1,860,394	1.3
2017	586,181	5.4	540,728	6.1	45,452	1,891,423	1.7
2018	598,737	2.1	559,320	3.4	39,417	1,908,934	0.9
2019	608,158	1.6	555,405	-0.7	52,753	1,918,158	0.5
2020	526,013	-13.5	488,038	-12.1	37,975	1,745,924	-9
2021	599,691	14	562,226	15.2	37,465	1,867,907	7
2022	656,149	9.4	628,662	11.8	27,487	1,936,547	3.7
متوسط المدة	**565,299**	**2.7**	**518,004**	**2.4**	**47,295**	**1,860,694**	**0.2**
معدل نمو مركب	**3.1**		**2.8**			**0.7**	

2.1.6 تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في اليابان للمدة (1990-2022):

يعد الاقتصاد الياباني واحداً من أكبر الاقتصادات في العالم، ويتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والابتكار وقاعدة صناعية قوية. وتعد التكنولوجيا والابتكار أحد الجوانب الأكثر شيوعاً في مختلف الصناعات، بما في ذلك السيارات والإلكترونيات والروبوتات والرعاية الصحية. وتتمتع شركات مثل Toyota وSony.. الخ، بتقدير عالمي لمنتجاتها المتطورة، فإن دور اليابان في التجارة العالمية مهم أيضاً، وذلك اعتماداً على المعلومات التي تفيد بأن اليابان لاعب رئيس في التجارة العالمية، إذ تؤدي الصادرات دوراً مهماً في اقتصادها. وتتمتع البلاد بعلاقات تجارية قوية مع دول حول العالم وهي عضو في اتفاقيات تجارية، مثل الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ. هدفت اليابان في السنوات الأخيرة من سياسة منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة إلى تعزيز مبادئ مثل التجارة الحرة وحرية الملاحة وتشجيع الرخاء من خلال بناء الالتزام بالاستقرار والسلام الذي يربط المركز الاقتصادي لآسيا بأفريقيا. وما يزال استخدام الغاز الطبيعي يهيمن على مزيج الطاقة في اليابان على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الجدول (6) يتبين أن صادرات اليابان كانت متذبذبة خلال المدة من سنة (1990) إلى (1998)، حيث كانت معدل نمو السنوي للصادرات موجب حتى سنة (1997)، ثم بدأت بالانخفاض بمعدل نمو سلبي (2.4%). ومن ثم، ارتفعت قيمة الصادرات في سنتي (1999 و2000) بنسبة (2%، 13%) على التوالي، إذ بلغت قيمتها (382,210) و (431,988) مليون دولاراً على التوالي، وذلك بمعدل نمو إيجابي. ولكن، بدأت بالانخفاض في سنة (2001)، إذ وصلت قيمتها إلى (403,331) مليون دولاراً وبمعدل نمو سلبي (6.6%). وسبب ذلك، ونتيجة هذا الانخفاض للمؤشرات الصادرات والاستيرادات انفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إلى جانب ذلك، شكلت فقاعة الأصول في كل من أسواق الإسكان والأسهم، وعندما نفذ بنك اليابان سلسلة من الزيادات الحادة في أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، بدأت سوق الأوراق المالية اليابانية في التباطؤ وانخفضت أسعار الأصول. وواجهت العديد من البنوك الكبرى؛ بسبب ارتفاع مستويات استثمارات المضاربة، صعوبات وتباطأت أعمالها، في حين ارتفعت معدلات البطالة. ونتيجة لذلك، دخل الاقتصاد الياباني في ركود عميق. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت البنوك اليابانية الكبرى، بما في ذلك بنك هوكايدو تاكوشوكو، وبنك نيبون الائتماني، انخفاضاً في أرباحها. وبعد ذلك، ارتفعت قيم الصادرات بمعدلات إيجابية لغاية سنة 2008، لكن

بعدها بدأت قيم كل من الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض، وبلغت قيمها الإجمالية (545,473) و(575,230)، (4,052,826) مليون دولاراً على التوالي وبمعدل نمو سلبي (23.4%، 15.6%، و5.7%) على التوالي، ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وتأثيرها في جميع انحاء العالم بما في ذلك الاقتصادي الياباني. أما في المدة من سنة (2012) إلى (2022)، فكانت قيم الصادرات والاستيرادات ومعدلات النمو في اليابان جيدة من سنة (2012) إلى (2018)، ولكنها بدأت بالانخفاض بمعدلات نمو سلبية في المؤشرات السابقة (11.6%، 6.8%، 4.3%) على التوالي، وهذا الانخفاض يرجع إلى اسباب أزمة كوفيد-19 التي انتشرت وأثرت في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك، ارتفعت قيم كل من مؤشرات الصادرات والاستيرادات بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي في سنة (2021)، وهذا بسبب زيادة حركة التجارة الخارجية والتحسن في قطاع الصناعات بعد خروج الدول من حزمة وباء كوفيد-19. لكن في سنة (2022) يواجه الاقتصاد الياباني تحديات. على الرغم من كونها ثالث أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن يكون معدل النمو الاقتصادي في اليابان أقل من (1%)، بسبب التحديات الديموغرافية. وشملت العوامل المؤثرة في هذه المؤشرات السياسات النقدية والمالية، والإصلاحات الهيكلية، فضلاً عن العوامل الخارجية، مثل الظروف الاقتصادية والتوترات التجارية. إلى جانب، قضايا مثل شيخوخة السكان والانكماش المستمر وارتفاع الدين العام بوصفها التوقعات الاقتصادية. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (6) ادناه:

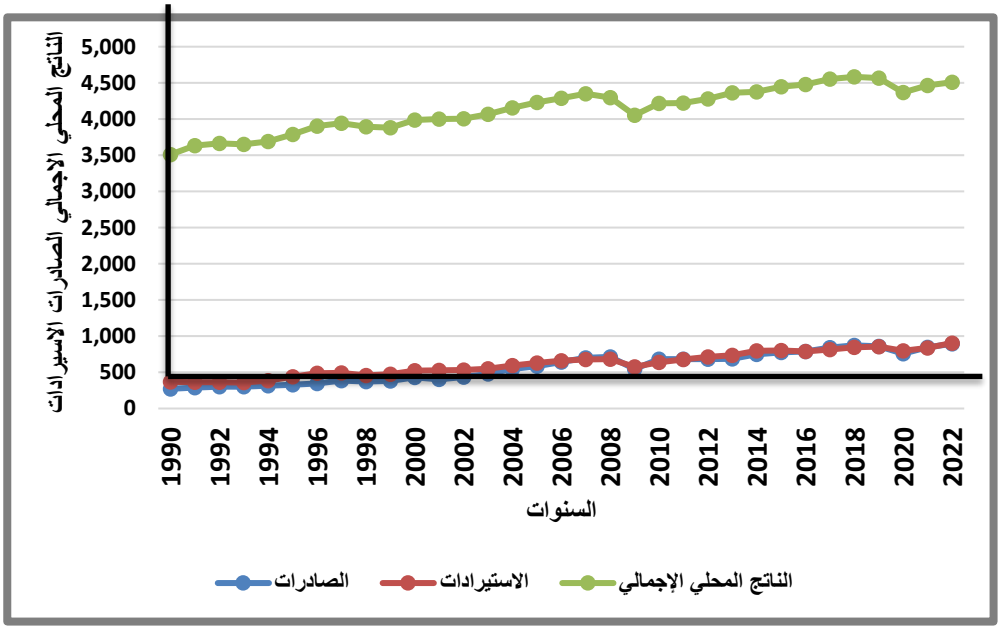

شكل (6) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في اليابان للمدة (1990-2022)

الجدول (6) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في اليابان للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	272,528	-	369,155	-	(96,627)	3,509,518	-
1991	287,327	5.4	364,963	-1.1	(77,636)	3,633,171	3.5
1992	300,563	4.6	362,459	-0.7	(61,896)	3,665,891	0.9
1993	303,043	0.8	358,108	-1.2	(55,064)	3,649,056	-0.5
1994	316,523	4.4	387,733	8.3	(71,210)	3,688,589	1.1
1995	329,763	4.2	438,103	13	(108,339)	3,785,636	2.6
1996	345,700	4.8	489,656	11.8	(143,956)	3,904,273	3.1
1997	384,021	11.1	492,161	0.5	(108,141)	3,942,583	1
1998	374,713	-2.4	458,675	-6.8	(83,962)	3,892,499	-1.3
1999	382,210	2	475,658	3.7	(93,448)	3,879,501	-0.3
2000	431,988	13	521,142	9.6	(89,154)	3,986,756	2.8
متوسط المدة	**338,944**	**4.4**	**428,892**	**3.4**	**(89,948)**	**3,776,134**	**1.2**
2001	403,331	-6.6	527,202	1.2	(123,871)	4,002,149	0.4
2002	435,164	7.9	531,353	0.8	(96,189)	4,003,828	0.04
2003	477,066	9.6	549,387	3.4	(72,321)	4,065,292	1.5
2004	545,625	14.4	596,107	8.5	(50,482)	4,154,164	2.2
2005	584,472	7.1	631,551	5.9	(47,080)	4,229,101	1.8
2006	644,708	10.3	661,260	4.7	(16,553)	4,287,139	1.4
2007	700,817	8.7	676,276	2.3	24,541	4,350,759	1.5
2008	711,945	1.6	681,232	0.7	30,713	4,297,493	-1.2
2009	545,473	-23.4	575,230	-15.6	(29,758)	4,052,826	-5.7
2010	681,081	24.9	640,148	11.3	40,933	4,218,908	4.1
2011	680,267	-0.1	676,816	5.7	3,451	4,219,912	0.02
متوسط المدة	**582,722**	**4.9**	**613,324**	**2.6**	**(30,601)**	**4,171,052**	**0.5**
2012	681,258	0.1	713,724	5.5	(32,466)	4,277,926	1.4
2013	686,780	0.8	736,342	3.2	(49,562)	4,363,702	2
2014	750,938	9.3	796,169	8.1	(45,231)	4,376,628	0.3
2015	775,052	3.2	799,672	0.4	(24,620)	4,444,931	1.6
2016	787,594	1.6	790,273	-1.2	(2,678)	4,478,438	0.8
2017	839,726	6.6	816,405	3.3	23,320	4,553,466	1.7
2018	871,296	3.8	847,540	3.8	23,757	4,582,763	0.6
2019	858,588	-1.5	855,916	1	2,673	4,564,333	-0.4
2020	759,038	-11.6	798,133	-6.8	(39,095)	4,369,043	-4.3%
2021	847,787	11.7	838,514	5.1	9,273	4,462,649	2.1
2022	894,014	5.5	905,350	8	(11,336)	4,508,553	1
متوسط المدة	**795,643**	**2.7**	**808,912**	**2.8**	**(13,270)**	**4,452,948**	**0.6**
معدل نمو مركب	**3.8**		**2.8**			**0.8**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في السويد للمدة (1990-2022)

إن تطور الاقتصاد السويدي تم في القرن العشرين بعد أن تم تصنيفها في أواخر القرن التاسع عشر كواحدة من أفقر الدول في أوروبا، وتصنف على أنها عاشر أغنى دولة في العالم خلال السبعينيات من القرن العشرين، وفي الواقع في المرتبة الرابعة عند حسابها كنصيب الفرد من الناتج المحلي، وليس من الممكن تفسير هذا النجاح الاقتصادي بعامل واحد فقط، ولكن أحد التفسيرات المهمة قد يكون أن صناع القرار السويديين، سواء من القطاع الخاص أم العام، يبدو أنهم أدركوا في مرحلة مبكرة التحديات الخاصة التي تواجهها الاقتصادي كدولة صغيرة. ونجد أن معدلات التبادل التجاري شهدت نمواً إيجابياً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وان التقلبات كانت منخفضة للغاية عموماً نسبة إلى دول مماثلة. وكانت هناك صدمات ملحوظة لشروط التجارة خلال الحروب واسعة النطاق خلال هذه المدة والتي تسببت انخفاض المؤشرات الاقتصادية جميعها. وبعدها تحولت السويد كونها دولة مصدرة للمنتجات الأولية إلى قوة صناعية، وكما كان متوقعاً، وتبعتها معدلات التبادل التجاري. وان هذا التطور كان ينبغي ان يكون له آثار إيجابية في معدلات النمو الاقتصادي السويدي. وقد تطورت التحسينات في شروط التجارة وانخفاض التقلبات جنباً إلى جنب مع زيادة الاستيرادات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما حفز النمو الصناعي والتنمية الاقتصادية. ومن الجدول (7) يتبين أن صادرات السويد كانت متذبذب منخفض منذ بداية التسعينيات، وفي سنة (1990) حتى سنة (1992) كانت ميزانها التجاري عجزاً ملحوظاً، وهذا أدى إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (5%) تقريباً. منذ سنة (1994)، شهدت السويد نمواً قوياً مع تباطؤ مؤقت فقط في سنة (1996). ومع ذلك، في أوائل (2001)، بدأ الاقتصاد السويدي في الانخفاض؛ بسبب انفجار فقاعة التكنولوجيا المتقدمة المعروفة بفقاعة دوت كوم، لآن اقتصادها اعتمدت بشكل كبير على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم تضرر بشدة من الركود؛ لأنه يقدم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إسهاماً مهماً في الاقتصاد السويدي، وقد أثر تباطؤه في نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي ظل عند (1%) فقط في سنة (2001). وفي سنة (2002)، تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي السويدي إلى (2%). وكان هذا أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي. وفي المدة من (2003) إلى (2012)، شهدت الصادرات والاستيرادات ومعدلات النمو في السويد كانت متذبذبا موجباً حتى سنة (2009) بدأت بالانخفاض بالنسبة المؤشرات الثلاثة، إذ بلغت قيمها في سنة

(2009) (169,539، 148,627، 428,136) مليون دولاراً على التوالي، ومع معدل نمو سلبي (14.5%) لكل من الصادرات والاستيرادات و(4.3%) للناتج المحلي الإجمالي. يمكن تفسيرها بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي بدأت في سنة (2008)، المعروف باسم الأزمة المالية، التي تدمرت العالم المالي. وكانت إحدى أهم عواقب الأزمة وأكثرها تكلفة هي آثارها التجارية. وبالمقارنة بالكساد الكبير، انخفض الانتاج الصناعي وحجم التجارة السويدية. وفي السنة التالية بدأت بالارتفاع لمعدلات النمو السنوي بشكل موجب لكل من الصادرات والاستيرادات، والناتج المحلي الإجمالي إلى (10.6%، 11.5%، 6%) على التوالي، وفي المدة (2012) إلى (2022) كانت أقل قيمة للصادرات في السويد في سنة (2013) ما قدره (200,207) مليون دولاراً وبمعدل نمو السنوي السالب (1.1%)، وارتفع معدل نمو السنوي لكل من المؤشرات الاقتصادية حتى سنة (2015) بدأت بانخفاض لغاية سنة (2020) وبمعدل نمو السلبي (5.5%، 6%، 2.2%) على التوالي، ويرجع بسبب ازمة كوفيد-19 التي ذكرنا سابقاً، في حين ارتفعت قيم كل من مؤشرات الثلاثة بدأت بالارتفاع من سنة 2021 وهذا بسبب زيادة حركة التجارة الخارجية بعد خروج الدول من كوفيد-19، لكن في سنة (2022) تراجعت اقتصادها، وهذا الانخفاض أدت إلى اضطرابات السوق الناجمة عن حرب روسيا ضد أوكرانيا وأزمات المواد الغذائية الأساسية والطاقة، فضلاً عن التضخم المتزايد. ومن ثم فإن معدلات النمو البالغ (3%) تقريباً لسنة (2022) يختلف قليلاً عن معدل النمو المتوقع بنسبة (3.4%) كما جاء في التقرير الاقتصادي (2021)، على الرغم من أنه ليس بعيداً عن الهدف تماماً. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (7) أدناه:

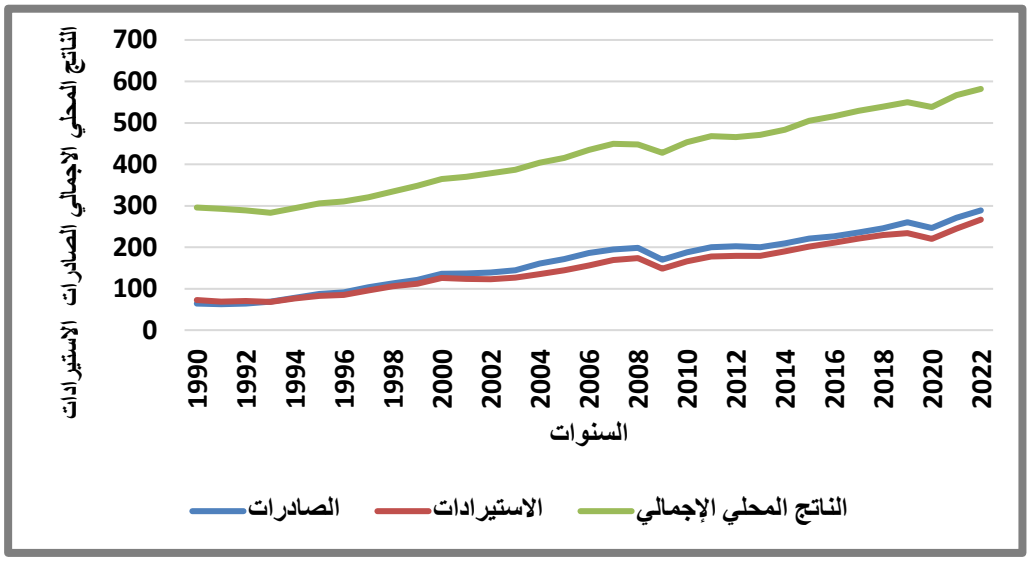

الشكل (7) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في السويد للمدة (1990-2022)

جدول (7) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في السويد للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	63,834	-	72,373	-	(8,538)	295,882	-
1991	62,580	-2	68,827	-4.9	(6,247)	292,491	-1.1
1992	63,930	2.2	69,958	1.6	(6,028)	289,102	-1.2
1993	68,920	7.8	68,048	-2.7	871	283,130	-2.1
1994	78,298	13.6	76,805	12.9	1,494	294,257	3.9
1995	87,133	11.3	82,348	7.2	4,785	305,837	3.9
1996	90,979	4.4	85,174	3.4	5,804	310,667	1.6
1997	103,656	13.9	95,666	12.3	7,990	320,207	3.1
1998	112,897	8.9	106,122	10.9	6,776	334,013	4.3
1999	121,026	7.2	111,862	5.4	9,164	348,199	4.2
2000	135,599	12	125,560	12.2	10,038	364,796	4.8
متوسط المدة	**89,896**	**7.2**	**87,522**	**5.3**	**2,373**	**312,598**	**2**
2001	136,399	0.6	123,753	-1.4	12,646	370,084	1.4
2002	138,717	1.7	122,477	-1	16,240	378,214	2.2
2003	144,693	4.3	126,330	3.1	18,363	386,950	2.3
2004	160,984	11.3	134,967	6.8	26,018	403,732	4.3
2005	171,286	6.4	144,198	6.8	27,087	415,273	2.9
2006	186,040	8.6	156,210	8.3	29,831	434,637	4.7
2007	194,589	4.6	168,748	8	25,842	449,585	3.4
2008	198,194	1.9	173,904	3.1	24,290	447,559	-0.5
2009	169,539	-14.5	148,627	-14.5	20,912	428,136	-4.3
2010	187,590	10.6	165,694	11.5	21,896	453,619	6
2011	200,196	6.7	177,432	7.1	22,764	468,114	3.2
متوسط المدة	**171,657**	**3.8**	**149,304**	**3.4**	**22,353**	**421,446**	**2.3**
2012	202,440	1.1	179,231	1	23,209	465,360	-0.6
2013	200,207	-1.1	178,873	-0.2	21,335	470,887	1.2
2014	208,948	4.4	190,291	6.4	18,657	483,402	2.7
2015	221,068	5.8	201,825	6.1	19,243	505,104	4.5
2016	226,373	2.4	210,846	4.5	15,527	515,562	2.1
2017	235,726	4.1	220,816	4.7	14,909	528,802	2.6
2018	245,737	4.2	229,260	3.8	16,477	539,113	2
2019	260,417	6	234,141	2.1	26,276	549,821	2
2020	246,213	-5.5	219,978	-6	26,235	537,889	-2.2
2021	270,956	10	245,188	11.5	25,769	566,859	5.4
2022	288,847	6.6	266,567	8.7	22,280	581,836	2.6
متوسط المدة	**236,994**	**3.5**	**216,092**	**3.9**	**20,902**	**522,240**	**2**
معدل نمو مركب	**4.8**		**4.2**			**2.1**	

المبحث الثاني

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي للدول النامية للمدة (1990-2022)

يعتمد اقتصاد الدول النامية على التجارة الخارجية، ويمكنه الاستفادة من الفرص المتاحة له، ولكنه يواجه تحديات؛ بسبب طبيعته المتغيرة التي لا يمكن السيطرة عليها. أما الاقتصادات الحديثة فلا تتمتع بالاكتفاء الذاتي، وإنما تعتمد على شركائها التجاريين، وتدفق السلع والخدمات في الأسواق العالمية. فضلاً عن ذلك، فإن النمو الاقتصادي يعد موضوعاً ذو أهمية واهتمام لواضعي السياسات والاقتصاديين والمستثمرين والأفراد في جميع انحاء العالم بما في ذلك الدول النامية. إن فهم الوضع للاقتصاد النامي والعوامل التي تدفع نموه أو تعيقه أمر ضروري لاتخاذ قرارات مستنيرة وصياغة سياسات فعالة؛ لأن النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة النشاط الاقتصادي لبلد ما، وهو أحد أهم الطرق لزيادة رفاهية أي بلد. ويرتبط أداء النمو الاقتصادي لأي بلد بالعديد من النتائج الإيجابية، مثل ارتفاع مستوى المعيشة، وانخفاض معدلات البطالة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، والتعليم الأفضل، والمزيد من الرفاهية الاجتماعية. ومع ذلك، فان مصدر النمو الاقتصادي مسألة معقدة، ويمكن أن تؤثر العديد من العوامل على هذا النمو، ويبحث الاقتصاديون في العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي ويقترحون السياسات المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي، لذلك فإن أحد أهم الأهداف الأساسية للاقتصادات النامية زيادة رفاهية المجتمعات وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد تم طرح وجهات نظر مختلفة لتحقيق هذا الهدف، وقد تم تشكيل هذه الآراء بطرق متنوعة مع مرور الزمن. واليوم، يتم تنفيذ سياسات مختلفة لهذا الغرض، وقد تتغير وظيفة العوامل والقطاعات التي تسهم في النمو الاقتصادي مع مرور الزمن. وفي الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت تفضيل السياسات الخارجية المفتوحة بشكل واسع في جميع انحاء العالم بما في ذلك الدول النامية. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة مستويات الانتاج الكلي للدول؛ بسبب زيادة التجارة الخارجية. ومع تزايد اتجاهات العولمة بعد التسعينيات، اكتسبت التجارة الخارجية زخماً وبدأ تسارع الانتاج يظهر اتجاهات مماثلة. وبدأت هذه التطورات في العالم العالمي تؤثر في القطاعات الرئيسة وهيكل الانتاج ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول.

إن العولمة الاقتصادية أحدثت تغييرات في السياسات الاقتصادية للدول النامية في أواخر القرن العشرين، وعلى الرغم من استراتيجيات التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية كانت تعتمد على سياسة الاقتصاد المنغلق على نفسه وما صاحبها من سياسات الحماية التجارية، فإن سياسة الاقتصاد الخارجي اكتسبت الهيمنة منذ ثمانينيات من القرن العشرين. وهذا النهج الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية جعل من السياسة الخارجية المصدر والمحدد الأساسي للنمو والتنمية الاقتصادية. أدى تحرير الاستيراد وتشجيع التصدير إلى تسريع التكامل الاقتصادي لاقتصادات البلاد مع العالم الخارجي، كما تسببت اتفاقيات التجارة الإقليمية والعالمية والتعاون الاقتصادي في زيادة أهمية تغيرات السياسات الاقتصادية.

كما شهدت الأسواق الناشئة أنماط نمو متفاوتة، وأظهرت بعض الدول النامية، مرونة ونمواً قوياً مستمراً، بدعم من التركيبة السكانية المواتية، وارتفاع استهلاك الطبقة المتوسطة، والاستثمارات الأجنبية. في حين واجهت دول نامية أخرى قيوداً هيكلية وصدمات خارجية، مثل جائحة كوفيد-19 التي كان لها تأثير عميق في معدلات النمو الاقتصادي. مما تسبب في اضطرابات في التجارة الخارجية، وتثبيط الإنفاق الاستهلاكي، وخلق تحديات الاقتصادية للشركات والحكومات في جميع انحاء العالم بما في ذلك الدول النامية، فقد أسهم تنفيذ تدابير التحفيز المالي والدعم النقدي وحملات التطعيم في التعافي التدريجي للعديد من الاقتصادات النامية.

أن تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية يعد من الموضوعات ذات الأهمية الاستراتيجية في الوقت الحاضر، نظراً لما يمثله من مدخل أساسي لفهم ديناميكيات التحول الاقتصادي في هذه الدول، وكذلك لاستشراف مساراتها المستقبلية في ظل بيئة اقتصادية عالمية متغيرة. وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولا سيما منذ ثمانينيات، تطورات ملحوظة في أداء عدد من الدول النامية على مستوى التجارة الخارجية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، ومن ناحية أخرى، اتجهت بعض الدول النامية إلى تبني استراتيجيات إحلال الاستيرادات وزيادة قدرة التصدير لبعض المنتجات والخدمات إلى العالم الخارجي، بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد.

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الأرجنتين المدة (1990-2022)

يعد الاقتصاد الأرجنتيني من أكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية، ويتميز بتنوع قطاعاته، حيث تشمل الزراعة، والصناعة، والخدمات. تمتلك الأرجنتين موارد طبيعية غنية، شهدت الأرجنتين خلال المدة من 1990 إلى 2022 تحولات اقتصادية كبيرة أثرت على مسار التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي. ويتبين من الجدول (8) أن مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في الأرجنتين كانت متذبذبة خلال المدة (1990-2000). وكانت أعلى قيمة للصادرات خلال تلك المدة في سنة (2000)، إذ بلغت (44,901) مليون دولاراً وبمعدل نمو إيجابي ملحوظ بلغ (2.7%). وهذا يدل على أن الأرجنتين تعتمد على قطاع النفط. في حين بلغت أعلى قيم لكل من الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (1998) ما قيمتهما (44,256) و(412,767) مليون دولاراً على التوالي، وبمعدلات نمو إيجابية بلغت (8% و4%) على التوالي. أما أقل قيمة للصادرات فكانت في سنة (1992) إذ بلغت (22,564) مليون دولاراً بمعدل نمو سلبي (1%). في حين كانت أقل قيم للاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (1990) إذ بلغت (7,316) و (265,817) مليون دولاراً على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن متوسط القيم الثلاثة السابقة كان موجباً. في حين أنه خلال المدة (2001-2011)، كانت أعلى قيم للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (2011)، إذ بلغت (76,100، 76,376، 585,924) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية متناقصة بلغت (4.1%، 22%، 6%) مقارنة بسنة (2010) التي كانت معدلات النمو فيها (13.9%، 35.2%، 10.1%) على التوالي. أما أقل قيمة للصادرات فكانت في سنة (2001) إذ بلغت (46,132) مليون دولاراً بمعدل نمو إيجابي (2.7%). في حين كانت أقل قيم للناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات في سنة (2002) إذ بلغت (16,850، 336,999) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو سلبية بلغت (50.1%، 10.9%) على التوالي. ويرجع السبب لانخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الأرجنتين بنسبة (57%) في بداية عام (2002)، في أثناء أزمة العملة والأزمة المالية التي انهت عقداً من نظام مجلس العملة. ونجد أن القطاعات الأولية للقطاعات التنافسية هي وحدها القادرة على الاستفادة من دافع سعر الصرف. ولا يوجد أي تأثير إيجابي في القطاعات النهائية، أو القطاعات التي تشترك في خصائص القوى العاملة المماثلة، أو القطاعات التي تستخدم أو توفر تكنولوجيا مماثلة للقطاعات التنافسية. وتعرض أدلة على آثار التباطؤ في القطاعات التي تشهد ارتفاعاً في الصادرات. وتحافظ القطاعات التي تشهد ارتفاعات في الصادرات على فجوة مستوى الصادرات عن بقية القطاعات المصدرة بمجرد انتهاء مدة القدرة

التنافسية لسعر الصرف الحقيقي. وبعد ذلك ارتفعت قيم مؤشرات الدراسة بمعدلات النمو الموجبة (6%، 37.6%، 8.9%) على التوالي، ويرجع هذا السبب بمثابة بداية لمجموعة من الإصلاحات القائمة على استعادة الدور التوجيهي للدولة. كان الغرض الرئيس من سياسة الإصلاح هو إخضاع قطاع النفط والغاز لاستراتيجية التنمية الجديدة من خلال تعزيز سيطرة الدولة على انتاج النفط وعائداته. وكما نلاحظ في سنة (2009) تراجعاً ملحوظاً في قيم المؤشرات المدروسة وبمعدلات نمو سلبية بلغت (9.3%، 18.4%، 5.9%) على التوالي بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. ومع ذلك، كان متوسط القيم الثلاثة السابقة خلال المدة (2001-2011) موجباً. أما خلال المدة (2012-2020)، فكان هناك تراجع واضح في مؤشرات الاقتصاد الأرجنتيني. إذ تبين أن أغلب سنوات شهدت عجزاً في الحساب الجاري. وكانت أعلى قيمة للصادرات في سنة (2019) إذ بلغت (76,009) مليون دولاراً بمعدل نمو إيجابي (9.8%). في حين كانت أعلى قيم للاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (2017) إذ بلغت (85,700، 598,791) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (15.6%، 2.8%) على التوالي. وفي سنة (2020)، شهد الاقتصاد الأرجنتيني تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفضت جميع مؤشرات الدراسة بمعدلات نمو سلبية بلغت (17.7%) لكل من الصادرات والاستيرادات، (10%) تقريباً للناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة جائحة كوفيد-19 التي أثرت في الاقتصاد العالمي، وتسببت في توقف حركة التجارة الخارجية. ومع ذلك، ارتفعت قيم المؤشرات المدروسة بمعدلات نمو إيجابية بعد تعافي الاقتصادات العالمية من جائحة كوفيد-19 وعودة حركة التجارة. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (8) أدناه:

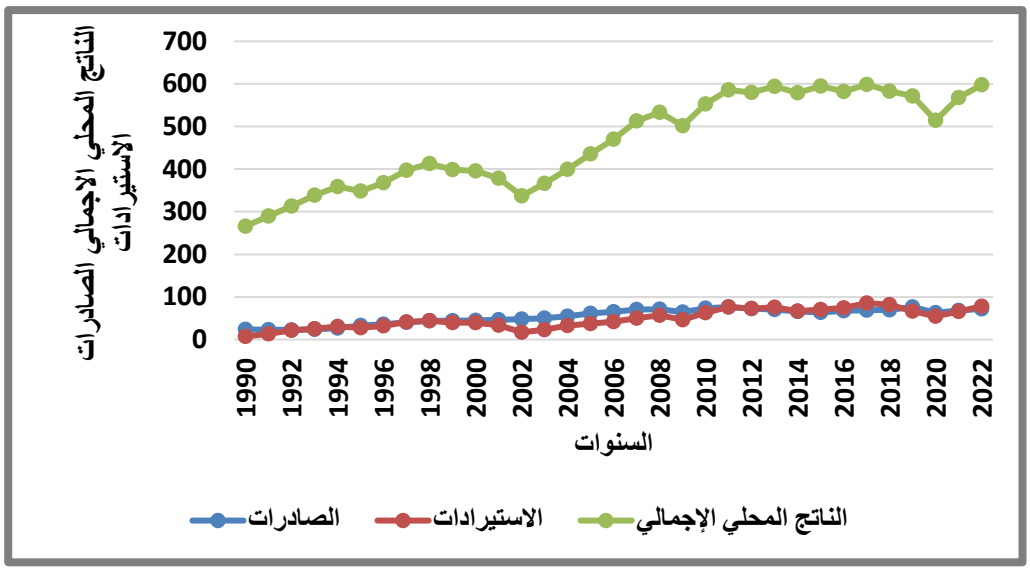

الشكل (8) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الأرجنتين للمدة (1990-2022)

الجدول (8) تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الأرجنتين المدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	صادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الاجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو% (*)	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة (**) مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	23,656	-	7,316	-	16,340	265,817	-
1991	22,799	-3.6	13,174	80.1	9,626	290,095	9.1
1992	22,564	-1	21,826	65.7	738	313,120	7.9
1993	23,463	4	25,058	14.8	(1,595)	338,818	8.2
1994	27,052	15.3	30,353	21.1	(3,301)	358,592	5.8
1995	33,146	22.5	27,377	-9.8	5,770	348,389	-2.8
1996	35,681	7.6	32,175	17.5	3,505	367,644	5.5
1997	40,026	12.2	40,821	26.9	(796)	397,464	8.1
1998	44,278	10.6	44,256	8.4	22	412,767	3.9
1999	43,720	-1.3	39,270	-11.3	4,450	398,793	-3.4
2000	44,901	2.7	39,208	-0.2	5,693	395,646	-0.8
متوسط المدة	**32,844**	**6.3**	**29,167**	**19.4**	**3,677**	**353,377**	**3.8**
2001	46,132	2.7	33,740	-13.9	12,392	378,203	-4.4
2002	47,559	3.1	16,850	-50.1	30,709	336,999	-10.9
2003	50,410	6	23,180	37.6	27,231	366,780	8.8
2004	54,501	8.1	32,480	40.1	22,021	399,899	9
2005	61,524	12.9	37,627	15.8	23,897	435,297	8.9
2006	64,945	5.6	41,763	11	23,182	470,326	8
2007	70,248	8.2	49,965	19.6	20,283	512,691	9
2008	70,768	0.7	56,742	13.6	14,026	533,492	4.1
2009	64,153	-9.3	46,292	-18.4	17,861	501,917	-5.9
2010	73,068	13.9	62,589	35.2	10,479	552,738	10.1
2011	76,100	4.1	76,376	22	(276)	585,924	6
متوسط المدة	**61,764**	**5.1**	**43,418**	**10.2**	**18,346**	**461,297**	**3.9**
2012	72,973	-4.1	72,765	-4.7	208	579,910	-1
2013	70,404	-3.5	75,590	3.9	(5,186)	593,859	2.4
2014	65,491	-7	66,912	-11.5	(1,422)	578,938	-2.5
2015	63,672	-2.8	70,065	4.7	(6,393)	594,749	2.7
2016	67,057	5.3	74,146	5.8	(7,088)	582,377	-2.1
2017	68,811	2.6	85,700	15.6	(16,889)	598,791	2.8
2018	69,256	0.6	81,877	-4.5	(12,621)	583,118	-2.6
2019	76,009	9.8	66,568	-18.7	9,441	571,451	-2
2020	62,546	-17.7	54,279	-18.5	8,267	514,630	-9.9
2021	68,312	9.2	66,232	22	2,080	568,143	10.4
2022	72,209	5.7	77,727	17.4	(5,518)	597,931	5.2
متوسط المدة (***)	**68,795**	**-0.2**	**71,987**	**1.1**	**(3,193)**	**578,536**	**0.3**
معدل نمو مركب (****)	**3.5**		**7.7**			**2.6**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بنغلادش المدة (1990-2022)

تعد بنغلادش دولة نامية، ومنذ استقلالها من باكستان في سنة (1971)، شهد اقتصادها عملية معقدة لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد تم تطوير السياسات التجارية منذ عام (1980)، مع الأخذ في الاعتبار ندرة الإمدادات الصناعية في مجال الزراعة. لذلك، تحتاج بنغلادش إلى إصلاحات اقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو سلاح فعال لتعزيز الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ويتبين من الجدول (9) أن مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بنغلادش كانت غير مستقرة خلال المدة (1990-2000). وكانت أعلى قيم للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة في سنة (2000)، إذ بلغت (4,930، 8,163، 83,464) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (14.4%، 10.2%، 5.3%) على التوالي. أما أقل قيمة للصادرات فكانت في سنة (1991) إذ بلغت (1,580) مليون دولاراً بمعدل نمو سلبي (3%). في حين كانت أقل قيمة للاستيرادات في سنة (1992) إذ بلغت (3,078) مليون دولاراً بمعدل نمو سلبي (8.8%). وكانت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي في سنة (1990)، إذ بلغت (52,834) مليون دولاراً. على الرغم من ذلك، كانت وضعية الناتج المحلي الإجمالي جيدة بالنسبة لبنغلادش خلال هذه المدة، ومن الجدير بالذكر أن متوسط القيم الثلاثة كان موجباً، باستثناء الميزان التجاري الذي يعاني من عجز شديد؛ بسبب استيراد بنغلادش في المقام الأول الآلات والمواد الكيميائية والصلب والأسمنت والمواد الغذائية والمنتجات المرتبطة بالنفط، مع تايلاند والهند والصين وإندونيسيا وسنغافورة كشركاء تجاريين رئيسين. كما شهدت بنغلادش للمدة (2001-2011) نمواً في قيم الصادرات والاستيرادات في سنة (2001)، بمعدلات نمو إيجابية متزايدة بلغت (14.9%، 12.8%) على التوالي، مقارنة بسنة (2000) التي كانت معدلات النمو فيها (14.4%، 10.2%) على التوالي، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي ثابتا عند (5%) في السنة نفسها. ولكن، تراجعت قيمة الصادرات بمعدلات نمو سلبية بلغت (0.2%، 1.7%) على التوالي في السنوات اللاحقة. على الرغم من ذلك، كان وضع الاقتصاد البنغلادش جيدا حتى عام (2003)، ويتبين أن متوسط المدة للمؤشرات كانت مرتفعة، إذ بلغت (19.8%، 18.1%، 5.7%) على التوالي مقارنة بمتوسط المدة (1990-2000)، الذي كانت نسبته (11%، 8.2%، 4.3%) على التوالي. ولهذا، أصبحت بنغلادش واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في المنطقة. وعلى الرغم من عدد من التحديات، فإن البلاد تزدهر في مختلف القطاعات. وفي سنة (2009)، كان هناك تراجع ملحوظ

في قيم المؤشرات المدروسة بمعدلات نمو سلبية بلغت (0.03%، 2.6%) على التوالي، ويرجع هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. وفي المدة (2012-2020)، كان هناك تراجع واضح في مؤشرات الاقتصاد البنغلادش. إذ تبَّين أن أغلب السنوات شهدت عجزاً في الحساب الجاري. وكانت أعلى قيم للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي في سنة (2022)، إذ بلغت (46,765، 78,713، 305,523) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (29.4%، 31.2%، 7.1%) على التوالي. في حين كانت أقل قيم للصادرات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (2012)، إذ بلغت (32,918، 162,828) مليون دولاراً على التوالي، وبمعدلات نمو إيجابية بلغت (12.5%، 6.5%) على التوالي. وكانت أقل قيمة للاستيرادات في سنة (2016) إذ بلغت (44,857) مليون دولاراً بمعدل نمو سلبي (7.1%). في سنة (2020)، شهد الاقتصاد البنغلادش تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفضت جميع مؤشرات الدراسة بمعدلات نمو سلبية بلغت (17.5%) للصادرات (11.4%) للاستيرادات، ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة كوفيد-19 التي أثرت في الاقتصاد العالمي وتسببت في توقف حركة التجارة الخارجية. وبعدها ارتفعت قيم المؤشرات الثلاثة بمعدلات نمو إيجابية في سنوات (2021 و2022). وهذا ما يوضحه الشكل البياني (9) أدناه:

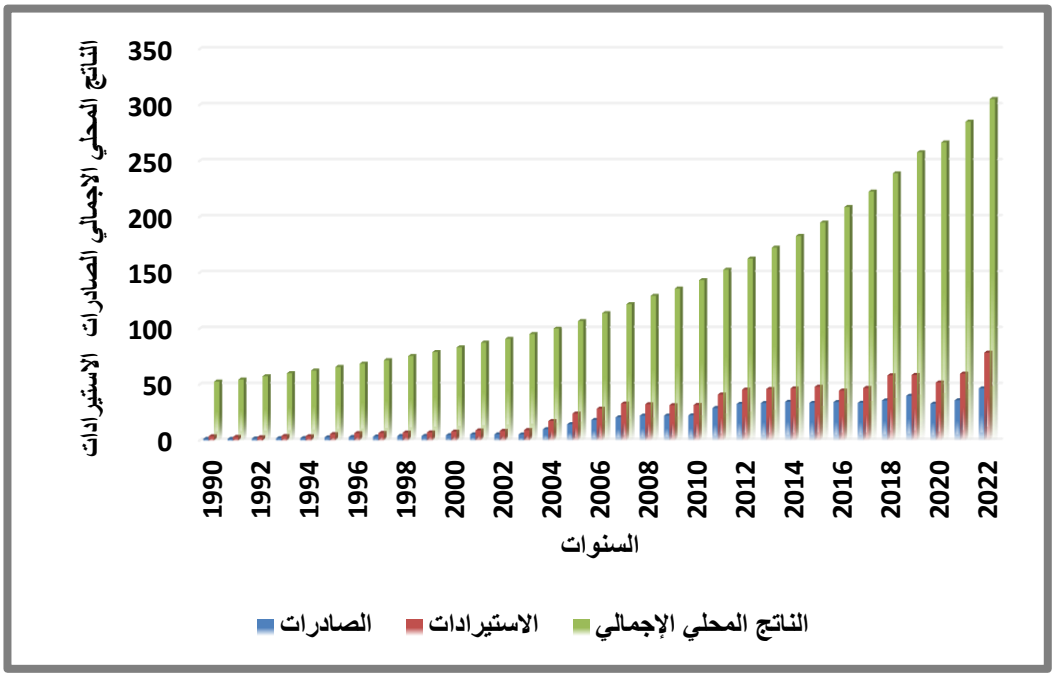

الشكل (9): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بنغلادش للمدة (1990-2022)

الجدول (9): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في بنغلادش المدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو %	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	1,631	-	3,971	-	(2,339)	52,834	-
1991	1,581	-3.1	3,374	-15	(1,793)	54,675	3.5
1992	1,926	21.8	3,078	-8.8	(1,152)	57,651	5.4
1993	2,242	16.4	4,229	37.4	(1,987)	60,367	4.7
1994	2,324	3.7	3,971	-6.1	(1,646)	62,716	3.9
1995	3,039	30.7	5,893	48.4	(2,854)	65,928	5.1
1996	3,284	8.1	6,724	14.1	(3,440)	68,910	4.5
1997	3,754	14.3	6,929	3	(3,174)	72,003	4.5
1998	4,215	12.3	7,238	4.5	(3,024)	75,731	5.2
1999	4,309	2.3	7,405	2.3	(3,096)	79,268	4.7
2000	4,930	14.4	8,163	10.2	(3,233)	83,464	5.3
متوسط المدة	**3,021**	**11**	**5,543**	**8.2**	**(2,522)**	**66,686**	**4.3**
2001	5,665	14.9	9,212	12.8	(3,547)	87,701	5.1
2002	5,655	-0.2	8,765	-4.8	(3,110)	91,063	3.8
2003	5,559	-1.7	9,515	8.5	(3,955)	95,379	4.7
2004	10,319	85.6	17,578	84.7	(7,259)	100,377	5.2
2005	14,756	43	24,269	38.1	(9,513)	106,937	6.5
2006	18,516	25.5	28,684	18.2	(10,168)	114,072	6.7
2007	20,918	13	33,269	16	(12,351)	122,124	7.1
2008	22,399	7.1	32,637	-1.9	(10,237)	129,468	6
2009	22,406	0.03	31,788	-2.6	(9,382)	136,000	5
2010	22,617	0.9	32,007	0.7	(9,390)	143,577	5.6
2011	29,252	29.3	41,337	29.2	(12,085)	152,859	6.5
متوسط المدة	**16,188**	**19.8%**	**24,460**	**18.1**	**(8,273)**	**116,323**	**5.7**
2012	32,918	12.5	45,686	10.5	(12,767)	162,828	6.5
2013	33,726	2.5	46,242	1.2	(12,517)	172,619	6
2014	34,805	3.2	46,782	1.2	(11,977)	183,082	6.1
2015	33,820	-2.8	48,281	3.2	(14,460)	195,079	6.6
2016	34,563	2.2	44,857	-7.1	(10,294)	208,955	7.1
2017	33,926	-1.8	47,173	5.2	(13,247)	222,726	6.6
2018	35,997	6.1	58,464	23.9	(22,466)	239,028	7.3
2019	40,122	11.5	58,760	0.5	(18,638)	257,868	7.9
2020	33,099	-17.5	52,055	-11.4	(18,956)	266,760	3.4
2021	36,142	9.2	60,002	15.3	(23,860)	285,269	6.9
2022	46,765	29.4	78,713	31.2	(31,948)	305,523	7.1
متوسط المدة	**35,989**	**4.9**	**53,365**	**6.7**	**(17,376)**	**227,249**	**6.5**
معدل نمو مركب	**11.1**		**9.8**			**5.6**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ماليزيا المدة (1990-2022)

إن ماليزيا حققت معدلات للتنمية في العالم، ويشير إلى أن القطاع الصناعي في ماليزيا مستمر في النمو. كانت التطورات الاقتصادية الرئيسة التي حدثت في أوائل عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عوامل مهمة في تحقيق العديد من النجاحات الملحوظة. ويتجه الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع، مما يدل على الأهمية الاقتصادية المتزايدة للحكومة.

أصبح الهيكل الاقتصادي في ماليزيا أكثر تنوعاً منذ حصولها على استقلالها في عام (1957). وفي السنوات الأخيرة، أصبح قطاع التصنيع المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي، كما أصبحت قطاعات الخدمات والتصنيع لهما المساهم في النمو الاقتصادي في ماليزيا. فضلاً عن ذلك، تعد ماليزيا اقتصاداً متوسط الدخل صغيراً نسبياً وسهل الوصول إليه ومتنوعاً، وتعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الاقتصادية الأساسية. تؤدي الزيادة في التجارة الخارجية دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية الماليزية وتقدمها. ولذلك، فإن ماليزيا مجهزة بشكل أفضل للاستفادة من المزايا الناشئة عن التجارة الخارجية مثل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا العالمية، والوصول إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات. ويتبين من الجدول (10) أن مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ماليزيا كانت إلى حد ما مستقرة خلال المدة (1990-2000). كانت أعلى قيم لكل من الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة في سنة (2000)، إذ بلغت (133,972، 101,852، 148,271) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (16.1%، 24.4% 8.9%) على التوالي. في حين بلغت أقل قيم لكل من المؤشرات في سنة (1990) ما قيمهم (41,776 و34,494، 74,627) مليون دولاراً على التوالي. ومن الجدير بالذكر ان متوسط القيم الثلاثة السابقة كان موجباً خلال تلك المدة. وفي المدة (2001-2011)، كانت أعلى قيم للمؤشرات المدروسة في سنة (2011)، إذ بلغت (201,742، 170,047، 244,970) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية متناقصة بلغت (4.2%، 6.3%، 5.3%) على التوالي مقارنة بسنة (2010) التي كانت معدلات النمو فيها (10.4%، 15.5% 7.4%) على التوالي. أما أقل قيم للمؤشرات المدروسة، فكانت في سنة (2001) إذ بلغت (124,822، 93,465، 149,039) مليون دولاراً على التوالي، وبمعدلات نمو سلبية بلغت (6.8%، 8.2%) لكل من الصادرات والاستيرادات، في حين كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي موجباً، ولكنه متناقص عند أقل من (1%). ويعود

السبب لانخفاض القيم السابقة إلى انفجار فقاعة الدوت كوم المعروفة بانفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات* التي أثرت في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصاد الماليزي الذي يعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما نلاحظ، أنه في السنة (2009)، كان هناك تراجع ملحوظ في قيم المؤشرات بمعدلات نمو سلبية، بلغت (10.9%، 12.7%، 1.5%)؛ بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. ومع ذلك، كان متوسط القيم الثلاثة السابقة خلال المدة (2001-2011) موجباً، ولكنه متناقص مقارنة بمتوسط المدة (1990-2000)، إذ كانت أعلى متوسطات للمؤشرات الثلاثة. أما خلال المدة (2012-2020)، فكان هناك تطور طفيف في مؤشرات الاقتصاد الماليزي. إذ تبين أن جميع السنوات شهدت فائضاً في الحساب الجاري، مما يشير إلى أن الاقتصاد الماليزي حافظ إلى حد ما على مكانته العالمية. باستثناء بعض السنوات، مثل (2019 و2020)، إذ انخفضت جميع مؤشرات الدراسة بمعدلات نمو سلبية بلغت (8.6%، 7.9%، 5.5%) على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة جائحة كوفيد-19 كما ذكرنا سابقا. وهو ما يوضحه الشكل البياني (10) أدناه:

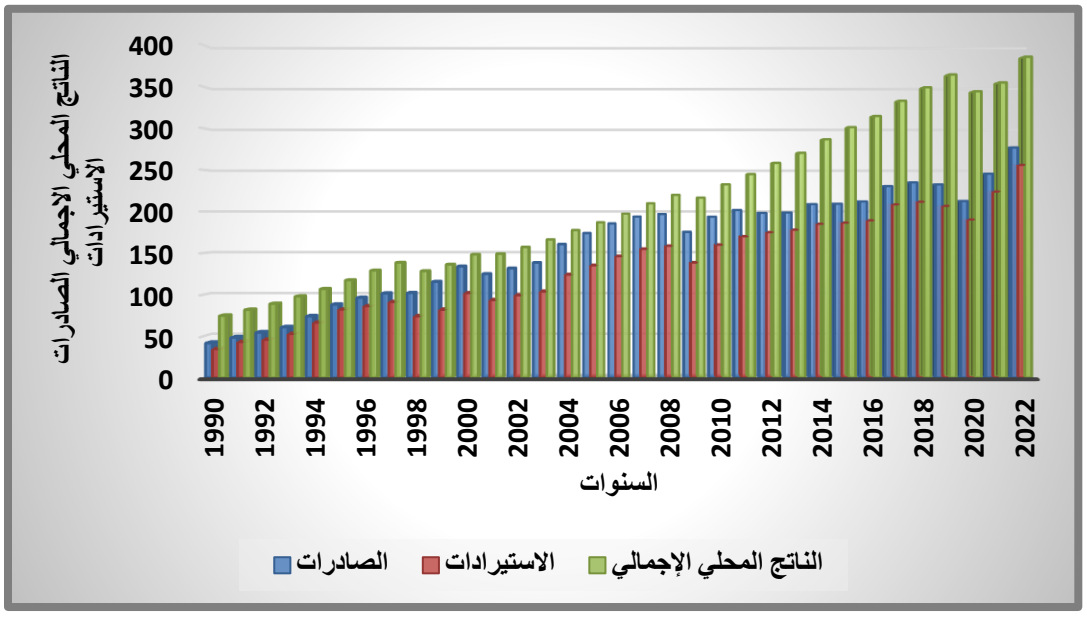

الشكل (10): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ماليزيا للمدة (1990-2022)

* **فقاعة الدوت كوم**، المعروفة بانفجار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي أزمة اقتصادية وقعت بين عامي 2000 و2001، بعدما شهدت شركات الإنترنت والتكنولوجيا ارتفاعاً غير مبرر في أسعار أسهمها خلال النصف الثاني من التسعينيات. في تلك المدة، كان هناك تفاؤل مفرط بإمكانات الإنترنت، مما دفع المستثمرين إلى ضخ مليارات الدولارات في شركات ناشئة تحمل لاحقة ".com"، رغم أن الكثير منها لم يكن يحقق أرباحاً حقيقية. مع بداية عام 2000، بدأت تتكشف هشاشة نماذج أعمال هذه الشركات، وانهارت الثقة في السوق بسرعة، مما أدى إلى تراجع حاد في أسعار الأسهم وإفلاس العديد من الشركات.

الجدول (10): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في ماليزيا للمدة 1990-2022

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	41,776		34,494	-	7,282	74,627	-
1991	48,364	15.8	43,190	25.2	5,174	81,751	9.5
1992	54,456	12.6	45,943	6.4	8,513	89,015	8.9
1993	60,741	11.5	52,850	15	7,891	97,823	9.9
1994	74,048	21.9	66,399	25.6	7,649	106,834	9.2
1995	88,091	19	82,134	23.7	5,957	117,335	9.8
1996	96,220	9.2	86,147	4.9	10,073	129,072	10
1997	101,503	5.5	91,165	5.8	10,338	138,523	7.3
1998	102,001	0.5	74,068	-18.8	27,934	128,329	-7.4
1999	115,428	13.2	81,892	10.6	33,536	136,205	6.1
2000	133,972	16.1	101,852	24.4	32,120	148,271	8.9
متوسط المدة	**83,327**	**11.4**	**69,103**	**11.2**	**14,224**	**113,435**	**6.6**
2001	124,822	-6.8	93,465	-8.2	31,357	149,039	0.5
2002	131,596	5.4	99,247	6.2	32,350	157,073	5.4
2003	138,352	5.1	103,746	4.5	34,606	166,166	5.8
2004	160,569	16.1	124,118	19.6	36,451	177,437	6.8
2005	173,900	8.3	135,178	8.9	38,722	186,898	5.3
2006	185,520	6.7	146,222	8.2	39,298	197,336	5.6
2007	193,736	4.4	155,033	6	38,702	209,766	6.3
2008	196,783	1.6	158,660	2.3	38,123	219,902	4.8
2009	175,376	-10.9	138,460	-12.7	36,916	216,573	-1.5
2010	193,649	10.4	159,953	15.5	33,696	232,654	7.4
2011	201,742	4.2	170,047	6.3	31,696	244,970	5.3
متوسط المدة	**170,550**	**4.0**	**134,921**	**5.2**	**35,629**	**196,165**	**4.7**
2012	198,228	-1.7	174,998	2.9	23,230	258,378	5.5
2013	198,742	0.3	178,015	1.7	20,727	270,506	4.7
2014	208,759	5	185,116	4	23,643	286,755	6
2015	209,287	0.3	186,603	0.8	22,684	301,355	5.1
2016	212,048	1.3	189,279	1.4	22,769	314,764	4.4
2017	230,461	8.7	208,570	10.2	21,890	333,061	5.8
2018	234,915	1.9	211,674	1.5	23,241	349,191	4.8
2019	232,461	-1	206,619	-2.4	25,842	364,602	4.4
2020	212,561	-8.6	190,267	-7.9	22,294	344,423	-5.5
2021	245,381	15.4	224,008	17.7	21,373	355,073	3.1
2022	276,876	12.8	255,890	14.2	20,986	385,944	8.7
متوسط المدة	**223,611**	**3.1**	**201,004**	**4.0%**	**22,607**	**324,005**	**4.3**
معدل نمو مركب	**6.1**		**6.5**			**5.3**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الفلبين للمدة (1990-2022)

تؤثر مشاركة الفلبين في التجارة الخارجية، وتستطيع الفلبين الاستفادة من هذه المزايا في ضوء المشاركة بنشاط في الأسواق العالمية لتعزيز التنمية والازدهار على المدى الطويل. تجلب المشاركة في التجارة الخارجية العديد من الفوائد للفلبين، مثل تحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية، وتشجيع التنويع، وتعزيز التخصص، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين المستوى العام لمعيشة الشعب الفلبيني. وبالإمكان للفلبين تقليل الاعتماد على أي صناعة أو سوق من خلال تصدير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، مما يسمح لها بالتركيز على انتاج السلع والخدمات ذات الميزة النسبية. وهذا يعني أن بإمكانها انتاج تلك السلع بتكلفة فرصة أقل من الدول الأخرى. وفي ضوء التخصص في صناعات محددة، تستطيع الفلبين تحسين تخصيص الموارد، وتحسين الانتاجية، وتوليد عوائد أعلى على الاستثمار. وتعاني الفلبين من أوجه قصور في استخدام مواردها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تخصيص غير فعال للسلع. ولذلك، يمكن لهذه الدول ان تلجأ إلى تحرير التجارة؛ لأنها تستطيع الوصول إلى الموارد والمعرفة التي تفتقر إليها. ومع ذلك، فإن اعتماد إطار أجنبي لن يكون مستداماً لها؛ نظرًا لاختلاف الدول من حيث الحجم والهيكل وما إلى ذلك. ويمكن ان تكون الدولة في وضع غير مؤات إذا لم تتمكن من إدارة سياساتها التجارية بكفاءة. ويتبين من الجدول (11) أن مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في الفلبين كانت غير مستقرة خلال المدة (1990-2000)، إذ شهدت أغلب السنوات عجزاً شديداً في الحساب الجاري. وكانت أعلى قيم للصادرات والناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة في سنة (2000)، إذ بلغت (38,338، 142,796) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (13.3%، 4.4%) على التوالي. في حين كانت أعلى قيمة للاستيرادات في سنة (1997) إذ بلغت (42,681) مليون دولاراً بمعدل نمو إيجابي قدره (12.8%). وفي سنة (1998)، شهدت الاقتصاد الفلبين تراجعاً ملحوظاً في المؤشرات الثلاثة بمعدلات نمو سلبية بلغت (19.9%، 13.2%، 0.5%) على التوالي. ويعود ذلك إلى زيادة استيرادات السلع والخدمات؛ بسبب الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية والوقود المعدني. وفي هذا السياق، عززت الفلبين شراكتها مع شركاء الاستيراد الرئيسيين، مثل الصين، واليابان، والولايات المتحدة، كما أن الطلب الهائل على النفط والأرز جعل معدل الاستيرادات أعلى بكثير مما كان عليه في الفترات السابقة. وفي المدة (2001-2011)، شهدت الفلبين تراجعاً ملحوظاً في قيم كل من الصادرات والاستيرادات، خصوصاً

في سنوات (2001 و2009 و2011). إذ بلغت الصادرات في سنة (2001) معدل نمو سلبي بنسبة (2.2%) مقارنة بسنة (2000) التي كانت إيجابية. وفي سنة (2009)، كانت معدلات النمو السلبية لكل من قيم الصادرات والاستيرادات (4.7%، 2.3%) على التوالي، ويرجع هذا التراجع إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن متوسط المدة للمؤشرات بلغ تقريباً (5%). وفي المدة (2012-2020)، كان هناك تطور واضح في مؤشرات اقتصادها من حيث معدلات النمو، ولكن بقي الميزان التجاري يعاني من عجز شديد؛ بسبب الزيادة الهائلة في الطلب على السلع المصنعة، أعادت الدول الكبرى هيكلة اقتصاداتها، مع التركيز على تحويل الموارد من الزراعة إلى الصناعة، وهي عملية تسمى التحول الهيكلي. إلى جانب ذلك، كانت أعلى قيمة لمؤشر الصادرات والاستيرادات والناتج في سنة (2022)، إذ بلغت (123,216، 158,373، 407,690) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابي بلغت (10.9%، 13.9% 7.6%) على التوالي. في حين كانت أقل قيم للصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (2012)، إذ بلغت (66,306، 72,355، 253,819) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (4.51%) للصادرات و(6.8%) لكل من الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي. أما في السنة (2020)، فقد شهد تراجعاً واضحاً، إذ انخفضت جميع مؤشراتها بمعدلات نمو سلبية بلغت (16.14%، 21.6%، 9.5%) على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى أزمة كوفيد-19 التي ذكرنا سابقاً. وهو ما يوضحه الشكل البياني (11) أدناه:

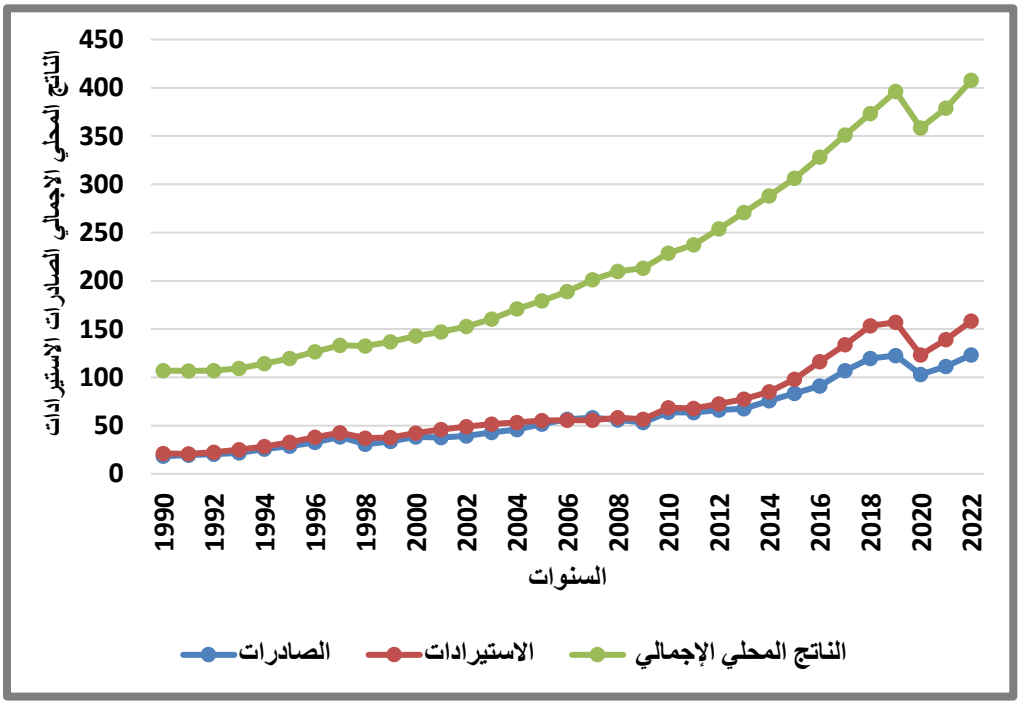

الشكل (11): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الفلبين للمدة (1990-2022)

الجدول (11): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في الفلبين للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الاجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	18,277	-	20,908	-	(2,631)	107,109	-
1991	19,449	6.4	20,722	-0.9	(1,273)	106,642	-0.4
1992	20,438	5	22,519	8.7	(2,081)	107,087	0.4
1993	21,652	5.9	24,984	10.9	(3,331)	109,424	2.2
1994	25,719	18.8	28,385	13.6	(2,666)	114,209	4.4
1995	28,588	11.1	32,669	15.1	(4,081)	119,492	4.6
1996	32,744	14.5	37,845	15.8	(5,101)	126,494	5.9
1997	38,210	16.7	42,681	12.8	(4,472)	133,055	5.2
1998	30,600	-19.9	37,057	-13.2	(6,457)	132,371	-0.5
1999	33,712	10.2	37,687	1.7	(3,975)	136,801	3.3
2000	38,338	13.3	42,132	11.8	(3,794)	142,796	4.4
متوسط المدة	**27,975**	**7.5**	**31,599**	**6.9**	**(3,624)**	**121,407**	**2.7**
2001	37,507	-2.2	45,760	8.6	(8,254)	147,150	3
2002	39,324	4.9	49,006	7.1	(9,682)	152,619	3.7
2003	42,955	9.2	51,608	5.3	(8,653)	160,382	5.1
2004	45,765	6.5	53,308	3.3	(7,543)	170,918	6.6
2005	51,484	12.5	55,295	3.7	(3,811)	179,366	4.9
2006	56,662	10.1	55,512	0.4	1,150	188,902	5.3
2007	58,284	2.9	55,376	-0.2	2,908	201,217	6.5
2008	55,778	-4.3	58,024	4.8	(2,246)	209,958	4.3
2009	53,152	-4.7	56,662	-2.3	(3,510)	212,999	1.4
2010	63,945	20.3	68,417	20.7	(4,472)	228,622	7.3
2011	63,446	-0.8	67,777	-0.9	(4,331)	237,443	3.9
متوسط المدة	**51,664**	**4.9**	**56,068**	**4.6**	**(4,404)**	**189,961**	**4.7**
2012	66,306	4.5	72,355	6.8	(6,049)	253,819	6.9
2013	67,614	1.9	77,424	7.0	(9,810)	270,953	6.8
2014	75,821	12.1	85,088	9.9	(9,267)	288,153	6.3
2015	83,378	9.9	97,859	15	(14,481)	306,446	6.3
2016	91,054	9.2	116,269	18.8	(25,215)	328,355	7.1
2017	106,899	17.4	133,878	15.1	(26,979)	351,113	6.9
2018	119,531	11.8	153,484	14.6	(33,954)	373,379	6.3
2019	122,682	2.6	157,065	2.3	(34,383)	396,224	6.1
2020	102,876	-16.1	123,211	-21.6	(20,334)	358,511	-9.5
2021	111,107	8	139,002	12.8	(27,894)	378,999	5.7
2022	123,216	10.9	158,373	13.9	(35,157)	407,690	7.6
متوسط المدة	**97,317**	**6.6**	**119,455**	**8.6**	**(22,139)**	**337,604**	**5.2**
معدل نمو مركب	**6.1**		**6.5**			**4.3**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تايلند للمدة (1990-2022)

يعد اقتصاد تايلاند من الاقتصادات الناشئة، إذ يعزى النمو الاقتصادي المذهل لها إلى قطاع التصدير مثل العديد من اقتصادات شرق آسيا الأخرى، وتجسد استراتيجية النمو التي تسعى العديد من الدول النامية إلى محاكاتها. منذ أوائل التسعينيات، اندمجت دول شرق آسيا الناشئة، بما فيها تايلاند، بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. وعليه، فإن من المهم التعرف على العوامل التي تمكن هذه الدول من تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة. ويعود النمو الاقتصادي لهذه الدول إلى التحول الهيكلي الديناميكي من اقتصاد قائم على الزراعة وصادرات السلع الأساسية إلى اقتصاد تقوده قطاعات التصنيع والخدمات. ويتبين من الجدول (12) أن بداية مدة الدراسة شهدت في مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو في اقتصاد تايلاند خلال المدة من (1990-2000)، كانت قيم كل من الصادرات والاستيرادات جيدة، مع معدلات نمو إيجابية حتى سنة (1996). لكن بعد ذلك، وشهدت الصادرات والاستيرادات تراجعاً بلغ (82,238) (99,981) مليون دولاراً على التوالي، مع معدلات نمو سلبية بلغت (4.5%، 3.2%) على التوالي مقارنة بسنة (1995)، مما أدى إلى عجز في حسابها التجاري. وبعد ذلك، تراجعت قيمة الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي في تايلاند بمعدلات نمو سلبية بين سنتي (1996-1998) بمعدلات نمو سلبي بلغت (19.6%، 7.6%) على التوالي. نتيجة لذلك، توقف التقدم الاقتصادي في تايلاند عندما واجهت أزمة مالية مفاجئة في سنة (1997). ونشأت الأزمة بسبب عدة عوامل مترابطة، خارجية ومحلية، مثل خفض قيمة العملة التايلاندية وفقدان القدرة التنافسية لصادراتها. كانت قوة العملة المحلية السبب الرئيس وراء عدم نمو الصادرات كما هو متوقع. وعانت تايلاند من هروب رأس المال على الرغم من الجهود المبذولة لرفع أسعار الفائدة، مما هدد استقرار النظام المالي وأدى إلى فقدان الثقة في اقتصادها. زادت تدفقات رأس المال قصيرة المدى من احتمال حدوث أزمة. وفي أواخر عام (1996)، فقدت الثقة في المؤسسات المالية في البلاد، وأغلقتها الحكومة. كما كانت المضاربة على العملة مشكلة كبيرة، إذ هاجمت دول وكيانات العملة في محاولة لخفض قيمتها، مما أدى إلى عجز شديد في الحساب الجاري وزيادة مستوى الدين الخارجي. وقبل الأزمة المالية الآسيوية عام (1997)، شهدت تايلاند نمواً سريعاً بمعدل سنوي بلغ نحو (8%) تقريباً. وبعد الأزمة، تعافى الاقتصاد التايلاندي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب العديد من الإصلاحات الهيكلية. شملت الاستراتيجيات الحكومية تشجيع الصادرات والاستثمار الأجنبي

المباشر بناءً على إعفاءات ضريبية إضافية لجذب المستثمرين الأجانب، والغاء متطلبات المحتوى المحلي، والسماح بالمشاركة الأجنبية الكاملة في معظم قطاعات التصنيع. كما عززت الحكومة سياسة تنمية رأس المال البشري لزيادة عدد العمال المهرة. فضلاً عن ذلك، بدأت الحكومة في عام (1999) برنامجاً إصلاحياً لتوفير التعليم المجاني في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وخلال المدة (2001-2011)، شهدت تايلاند تراجعاً واضح في قيم كل من الصادرات والاستيرادات، ولا سيما في السنوات (2001 و2009). وفي العام (2001)، كان معدل النمو إيجابياً، لكنه متناقص بنسبة (0.02%، 1.5%، 3.4%) على التوالي مقارنة بعام (2000) الذي كانت معدلات النمو فيه (15.8%، 26%، 4.5%) على التوالي. وفي العام (2009)، كانت معدلات النمو سلبية بنسبة (12.1%، 20.8%، 0.7%) على التوالي؛ نتيجة الأزمة المالية التي ذكرنا سابقاً. وأدى هذا التراجع إلى انخفاض متوسط معدلات النمو خلال تلك المدة. وفي المدة (2012-2020)، لم تشهد مؤشرات الاقتصاد التايلاندي تطوراً جيداً، خصوصا في السنوات (2019 و2020) كانت تراجعاً في قيم المؤشرات المدروسة، إذ انخفضت جميع القيم بمعدلات نمو سلبي بلغت (19.7%، 13.9%، 6.1%) على التوالي. والجدير بالذكر أن معدلات النمو المركب للصادرات، الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي بلغت (5.91%،5.22%، 3.62%) على التوالي، وتوضح هذه النتائج أن الصادرات والاستيرادات في تايلاند قد نمت بمعدلات أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار المدة (1990-2022)، مما يعكس أهمية التجارة الخارجية في دعم الاقتصاد التايلاندي. وهو ما يوضحه الشكل البياني (12) أدناه:

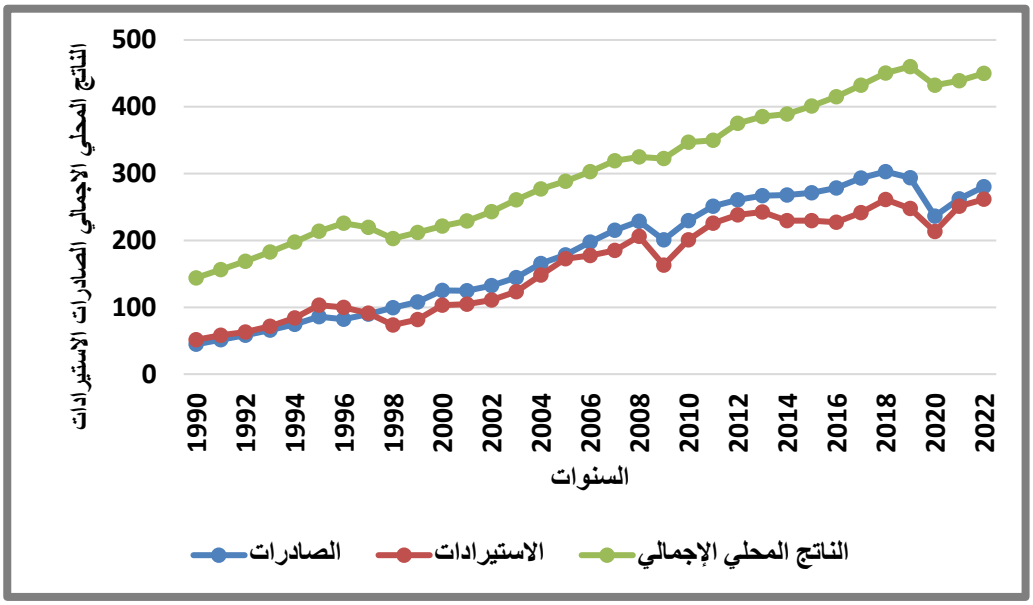

الشكل (12): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تايلند للمدة (1990-2022)

الجدول (12): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تايلند للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ العجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	44,566	-	51,334	-	(6,769)	144,045	-
1991	51,313	15.1	57,976	12.9	(6,663)	156,373	8.6
1992	58,398	13.8	63,176	9	(4,778)	169,013	8.1
1993	65,981	13	71,531	13.2	(5,550)	182,960	8.3
1994	74,628	13.1	84,035	17.5	(9,407)	197,591	8
1995	86,098	15.4	103,338	23	(17,240)	213,636	8.1
1996	82,238	-4.5	99,981	-3.2	(17,743)	225,711	5.7
1997	89,682	9.1	91,297	-8.7	(1,615)	219,496	-2.8
1998	99,360	10.8	73,443	-19.6	25,917	202,739	-7.6
1999	107,941	8.6	81,814	11.4	26,127	212,009	4.6
2000	125,030	15.8	103,051	26	21,979	221,455	4.5
متوسط المدة	**80,476**	**10**	**80,089**	**7.4**	**387**	**195,002**	**4.1**
2001	125,005	-0.02	104,564	1.5	20,440	229,082	3.4
2002	132,364	5.9	111,069	6.2	21,294	243,168	6.1
2003	144,454	9.1	123,394	11.1	21,060	260,650	7.2
2004	165,589	14.6	148,449	20.3	17,140	277,044	6.3
2005	178,438	7.8	172,483	16.2	5,956	288,645	4.2
2006	197,687	10.8	177,559	2.9	20,128	302,984	5
2007	215,269	8.9	185,018	4.2	30,252	319,452	5.4
2008	228,753	6.3	206,107	11.4	22,646	324,965	1.7
2009	200,982	-12.1	163,294	-20.8	37,688	322,721	-0.7
2010	229,562	14.2	200,779	23	28,783	346,968	7.5
2011	251,392	9.5	225,676	12.4	25,716	349,883	0.8
متوسط المدة	**188,136**	**6.8**	**165,308**	**8**	**22,827**	**296,869**	**4.3**
2012	260,597	3.7	238,381	5.6	22,216	375,224	7.2
2013	267,149	2.5	242,387	1.7	24,762	385,308	2.7
2014	268,072	0.3	229,544	-5.3	38,528	389,102	1
2015	271,423	1.3	229,553	0.004	41,870	401,296	3.1
2016	278,741	2.7	227,277	-1	51,464	415,081	3.4
2017	293,182	5.2	241,430	6.2	51,752	432,422	4.2
2018	303,007	3.4	261,407	8.3	41,600	450,683	4.2
2019	294,058	-3	247,901	-5.2	46,157	460,213	2.1
2020	236,183	-19.7	213,415	-13.9	22,768	432,292	-6.1
2021	262,387	11.1	251,302	17.8	11,086	438,742	1.5
2022	280,232	6.8	261,606	4.1	18,626	450,126	2.6
متوسط المدة	**274,094**	**1.3**	**240,382**	**1.7**	**33,712**	**420,954**	**2.4**
معدل نمو مركب	**5.91**		**5.22**			**3.62**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تركيا للمدة (1990-2022)

على مدى العقود القليلة الماضية، قد أدت اتجاهات التكامل والعولمة إلى زيادة أهمية التجارة الخارجية في تركيا، مما أدى إلى تضخيم دورها كمحفز للنشاط الاقتصادي والعلاقات الدولية. أن تركيا، التي تمثل نقطة الاتصال بين آسيا وأوروبا وتتمتع بموقع استراتيجي مهم، تحتاج إلى أسواق جديدة إذ يمكنها تنفيذ سياسة تجارية فعالة، فإن الدول الآسيوية التي من المتوقع أن تلبي أكثر من نصف الانتاج العالمي مع نموها السريع، والدول الأفريقية التي ينظر إليها على أنها سوق مميز من حيث استيراد المواد الخام الرخيصة، وتوفر لتركيا فرصة جيدة في السوق كبديل لتجارة المنطقة الأوروبية. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تؤدي الاتفاقيات التي عقدتها تركيا إلى زيادة الإمكانات التجارية للبلاد. ويتبين من الجدول (13) ان مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تركيا كانت متباينة خلال المدة (1990-2000). كانت أعلى قيم للصادرات، والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة في سنة (2000)، إذ بلغت (82,657، 98,658، 413,826) مليون دولاراً على التوالي، بمعدل نمو إيجابي ملحوظ بلغ (18.8%، 21.7%، 6.9%) على التوالي. في حين كانت أقل قيم للصادرات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (1990) إذ بلغت (30,757، 288,740) مليون دولاراً على التوالي، في حين كانت أقل قيمة للاستيرادات في سنة (1991) إذ بلغت (36,112) مليون دولار. ونلاحظ من تلك المدة أن معظم السنوات كانت معدلات النمو موجبة للمؤشرات الدراسة، بسبب أن تركيا دخلت عام (1996) في اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الشراكة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وكان للاتحاد الأوروبي تأثير إيجابي في المدى القصير على التجارة الخارجية ومعدلات النمو لتركيا. في حين أنه في السنة (1999) شهد الاقتصاد التركي تراجعاً واضحاً وبمعدلات النمو السلبي (10.4%) للصادرات و(3.4%) لكل من الاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا السبب إلى أزمة الدول الآسيوية الناشئة، حيث أدى ذلك إلى انخفاض الصادرات بسبب انخفاض إجمالي الانتاج ومن ثم زيادة الحاجة إلى الاستيرادات. ومع ذلك، فإن أزمة الدول الآسيوية الناشئة في المدة (1997-1998)، المصحوبة بتخفيضات حادة في أسعار الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أدى الى انخفاض في الصادرات. أما خلال المدة (2001-2011)، فكان الاقتصاد التركي متذبذباً في كل من قيم المؤشرات الدراسة، خصوصاً في السنوات (2001/2000 و2009/2008) بمعدلات النمو السلبية (3.6%، 14.7%، 4.8%) على التوالي. ومن الجدير بالذكر أن الأزمات الاقتصادية

التي مرت بها تركيا خلقت ضغطاً هبوطياً على الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية. وفي سنوات الأزمة (2001/2000، و2009/2008)، شهدت تركيا انكماشاً في كل من الناتج المحلي الإجمالي وقيم التجارة الخارجية. إذا نظر المرء إلى السنوات السابقة واللاحقة من الأزمات الاقتصادية، فسوف يرى أن الاتجاه المتغير في كل من الناتج المحلي الإجمالي وقيم التجارة متشابه للغاية. والمدة (2012-2020)، لم تشهد مؤشرات الاقتصاد التركي تطورا جيداً، إذ أظهرت معظم السنوات عجزاً في الحساب الجاري. وتراجعت قيم الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ، ولا سيما في السنوات (2016/2015، 2018، و2020)، مع معدلات نمو سلبية. ويُعزى ذلك إلى عدة أحداث رئيسة، أبرزها محاولة الانقلاب في (2016/2015). إلى جانب ذلك، تسببت أزمة القس برونسون في عام (2018) في تدفقات رأس المال الأجنبي لتمويل العجز الهائل في الحساب الجاري، واتجهت نحو الخارج، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض قيمة العملة مقابل العديد من العملات، وخاصة الدولار، مما أدى إلى تغييرات في تجارتها الخارجية. فضلاً عن ذلك، فإن الأحداث غير المتوقعة في السنوات الأخيرة مثل ازمة كوفيد-19 كانت لها آثار سلبية على التجارة التركية، إذ يمكن أن يؤدي انخفاض نسبة تغطية الاستيرادات إلى الصادرات إلى انخفاض عائدات التصدير وانخفاض مصادر النقد الأجنبي. ومع ذلك، فإن تجاوز صادرات تركيا (200) مليار دولار في عام 2021 يعد تطوراً إيجابياً ويمكن أن يسهم في النمو الاقتصادي للبلاد. وهو ما يوضحه الشكل البياني (13) أدناه:

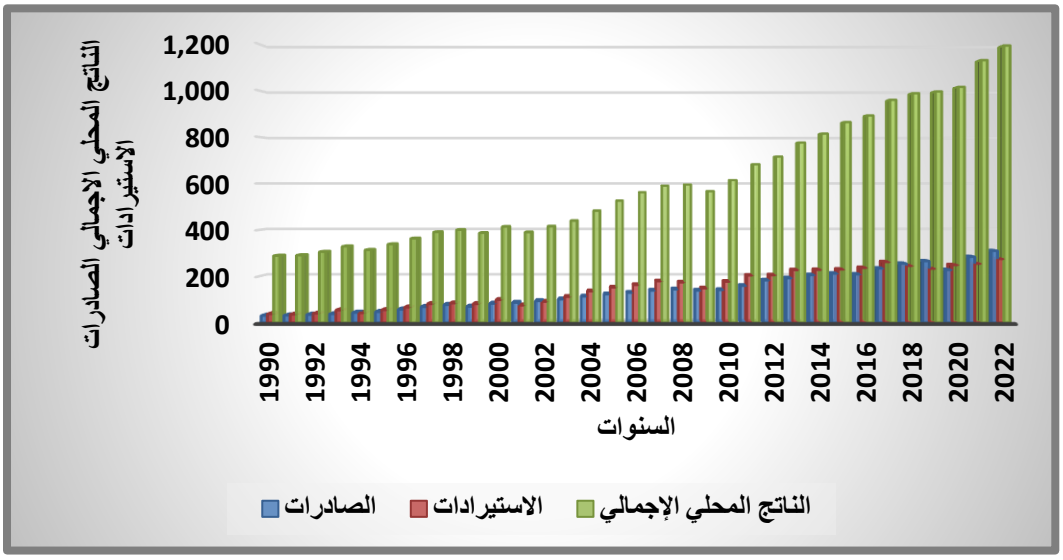

الشكل (13): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تركيا للمدة (1990-2022)

الجدول (13): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في تركيا المدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		فائض/ عجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو%
1990	30,757	-	38,127	-	(7,370)	288,740	-
1991	31,717	3.1	36,112	-5.3	(4,395)	290,819	0.7
1992	35,206	11	40,053	10.9	(4,847)	305,464	5
1993	37,912	7.7	54,387	35.8	(16,475)	328,836	7.7
1994	43,667	15.2	42,489	-21.9	1,178	313,485	-4.7
1995	47,154	8	55,059	29.6	(7,906)	338,182	7.9
1996	57,508	22	66,360	20.5	(8,852)	363,139	7.4
1997	68,506	19.1	81,250	22.4	(12,744)	390,657	7.6
1998	77,639	13.3	83,920	3.3	(6,281)	400,049	2.4
1999	69,574	-10.4	81,060	-3.4	(11,486)	386,994	-3.3
2000	82,657	18.8	98,658	21.7	(16,000)	413,826	6.9
متوسط المدة	**52,936**	**9.8**	**61,589**	**10.3**	**(8,652)**	**347,290**	**3.4**
2001	86,734	4.9	74,950	-24	11,784	390,031	-5.8
2002	93,795	8.1	90,787	21.1	3,008	415,179	6.4
2003	101,025	7.7	111,894	23.2	(10,869)	439,106	5.8
2004	113,313	12.2	135,651	21.2	(22,338)	482,121	9.8
2005	122,754	8.3	152,122	12.1	(29,368)	525,475	9
2006	129,752	5.7	163,134	7.2	(33,382)	561,985	6.9
2007	138,805	7	178,863	9.6	(40,057)	590,328	5
2008	144,196	3.9	173,926	-2.8	(29,730)	595,140	0.8
2009	138,980	-3.6	148,425	-14.7	(9,445)	566,435	-4.8
2010	141,373	1.7	177,168	19.4	(35,795)	614,169	8.4
2011	159,640	12.9	203,704	15	(44,064)	682,957	11.2
متوسط المدة	**124,579**	**6.3**	**146,420**	**8**	**(21,841)**	**532,993**	**4.8**
2012	182,784	14.5	204,964	0.6	(22,180)	715,660	4.8
2013	191,800	4.9	227,347	10.9	(35,547)	776,390	8.5
2014	205,376	7.1	228,028	0.3	(22,652)	814,741	4.9
2015	212,027	3.2	229,538	0.7	(17,511)	864,314	6.1
2016	208,334	-1.7	236,415	3	(28,081)	893,036	3.3
2017	234,187	12.4	261,558	10.6	(27,371)	960,031	7.5
2018	254,827	8.8	245,389	-6.2	9,439	988,639	3
2019	265,585	4.2	233,011	-5	32,575	996,386	0.8
2020	227,453	-14.4	248,641	6.7	(21,188)	1,015,716	1.9
2021	284,075	24.9	254,565	2.4	29,509	1,131,036	11.4
2022	309,802	9.1	274,676	7.9	35,126	1,193,988	5.6
متوسط المدة	**234,204**	**6.6**	**240,376**	**2.9**	**(6,171)**	**940,903**	**5.2**
معدل نمو مركب	**7.5**		**6.4**			**4.5**	

تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فيتنام للمدة (1990-2022)

في منتصف الثمانينيات، كانت فيتنام دولة زراعية متخلفة في ظل نظام اقتصادي اشتراكي يعتمد على التخصيص الموجه مركزياً للموارد من خلال الوسائل الإدارية. في ذلك الوقت، كانت معظم القوى العاملة تعمل في الانتاج الزراعي، لكن البلاد واجهت نقصاً في الغذاء، وكانت الصناعة ضعيفة في مواجهة ضعف الانتاجية، وكانت الغالبية العظمى من السكان عالقة في فقر شديد.

إن فيتنام هي قصة نجاح تنموية أدت الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي بدأت في عام (1986)، وحققت انجازات مهمة في الصحة والتعليم تشبه العديد من الانجازات الدول ذات مستوى الدخل المرتفع. حافظت فيتنام على معدل نمو اقتصادي مستقر. وقد أسهمت عوامل كثيرة في النمو الاقتصادي، بما في ذلك التجارة الخارجية. والجدير بالذكر، ان استراتيجية التجارة الخارجية الموجهة نحو التصدير، حققت العديد من النتائج الإيجابية، مما أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين ميزان المدفوعات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والسيطرة على التضخم، وخلق تأثيرات واسعة النطاق لتعزيز الانتاج وفرص العمل والاحتياطيات الأجنبية. إلى جانب ذلك، مرت فيتنام، بعملية تحول اقتصادي تتميز بالتصنيع والتحديث. لقد تأثرت معدلات النمو الاقتصادي في فيتنام إلى حد بالتدفق لرأس المال الأجنبي، وقد أدى تخصيص هذه الأموال إلى تعزيز الصادرات وتحسين الموارد البشرية والتكنولوجيا. ويظهر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وظيفة محورية في النهوض بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وكان اقتصاد السوق الاشتراكي في فيتنام سبباً في تمكين الحكومة من الحفاظ على ملكية الدولة لقطاعات الكهرباء، والاتصالات، والنقل، في حين عملت على تشجيع المشاريع المشتركة بين مؤسسات الدولة والشركات الأجنبية. وبعد انضمام البلاد إلى منظمة التجارة العالمية* في عام (2007) وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع دول ومناطق أخرى، دخلت فيتنام المزيد من الشركات الأجنبية، وأدى ذلك إلى نقل التكنولوجيا وتحسين الانتاجية؛ لأنه في البداية، كانت عناصر التصدير الفيتنامية في الغالب عبارة عن منتجات ذات قيمة

* **منظمة التجارة العالمية:** هي منظمة دولية تأسست عام 1995، وتعد الجهة المسؤولة عن تنظيم التجارة العالمية بين الدول الأعضاء، التي يبلغ عددها أكثر من 160 دولة. تهدف المنظمة إلى تسهيل حركة التجارة الدولية من خلال خفض الحواجز الكمركية، وحل النزاعات التجارية، ووضع قواعد ملزمة للتبادل التجاري. وهي تعد امتداداً لاتفاقية "الجات" (GATT) التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية. تلعب المنظمة دوراً مهماً في تعزيز حرية التجارة، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

مضافة منخفضة، خاصة من صناعة الخياطة، ولكن مع نقل انتاج الهواتف الذكية والأجهزة الإلكترونية الأخرى إلى فيتنام، وكان هناك تحول إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. كما أدى غياب العقوبات المباشرة على فيتنام في خضم الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلى تشجيع مثل هذه التحويلات، وزادت الصادرات إلى الولايات المتحدة ودول أخرى.

يتبين من الجدول (14) أن مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فيتنام كانت جيدة خلال المدة (1990-2000). وكانت أعلى قيم لكل من الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة في سنة (2000)، إذ بلغت (27,020، 24,742، 93,526) مليون دولاراً على التوالي، بمعدلات نمو إيجابي بلغت (21.1%، 16.6%، 6.8%) على التوالي. في حين بلغت أقل قيم لكل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في سنة (1990) ما قيمتهما (4,309، 45,058) مليون دولاراً على التوالي. وأقل قيمة للاستيرادات في سنة (1991) ما قيمته (4,648) مليون دولار وبمعدل نمو السلبي بلغت (6.4%). ومن الجدير بالذكر، في بعض السنوات، أظهر رصيد الحساب الجاري في فيتنام قيماً سلبية، يسمح صافي تدفقات رأس المال باستيراد السلع الرأسمالية التي يمكن أن تزيد الانتاجية. ومع ذلك، فإن هذه الاستيرادات اللازمة من الآلات وما إلى ذلك تتوافق أيضاً مع الحساب الجاري المتوازن أو حتى الفائض.

شهدت فيتنام خلال المدة من (2001-2011)، تراجعاً طفيفاً في قيم كل من الصادرات والاستيرادات، ولا سيما في السنوات (2001/ 2002 و2009)، كان معدل النمو إيجابياً، لكنه متناقص (17.2%، 16.4%، 6.2%) على التوالي مقارنة بالعام (2000) الذي كانت معدلات النمو فيه (21.1%، 16.6%، 6.8%) على التوالي؛ لذلك بعدها تكون قيم للمؤشرات الدراسة متذبذبا لكن بمعدلات النمو الإيجابية حتى سنة (2007)، ويرجع هذا عندما أصبحت فيتنام عضواً رسمياً في منظمة التجارة العالمية في عام (2007). ونجحت فيتنام في استبدال الاقتصاد المخطط مركزياً والبيروقراطية وآلية الدعم تدريجياً باقتصاد سوق موجه اشتراكياً يتمتع بديناميكية متنامية. وقد استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المرتفع، إلى جانب التصنيع الأقوى والتكامل الموسع مع الاقتصاد العالمي والإقليمي. لكن في السنة (2009) تراجعت قيم التجارة الخارجية في اقتصاد فيتنامي بمعدلات النمو سلبية بنسبة (5.1%، 6.8%) على التوالي، نتيجة الأزمة المالية العالمية المعروقة بأزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة اولاً. وبعد عودة من الازمة ارتفعت قيم للمؤشرات الدراسة؛ لأنه بدأت شركة سامسونج للإلكترونيات الكورية الجنوبية تشغيل أول

مصنع لها لتصنيع الهواتف المحمولة في شمال فيتنام في عام (2009)، مما دفع الشركات الأجنبية الأخرى تنتهج السياسات نفسها من خلال نقل الانتاج إلى البلاد، وتحول الميزان التجاري في فيتنام إلى إيجابي في عام (2012).

وفي المدة من (2012-2020)، حافظت فيتنام على كل من قيم التجارة الخارجية ومعدل نمو مرتفع للناتج المحلي يبلغ حوالي (6.9%-7.4%) على التوالي حتى عامي (2018-2019). فضلاً عن ذلك، وفي خضم الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين التي تكثفت منذ عام (2018)، أدت العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين إلى تسريع نقل قواعد انتاج الشركات الأجنبية من الصين إلى فيتنام. ونتيجة لذلك، برزت فيتنام كوجهة بديلة لتصدير البضائع إلى الولايات المتحدة. وتزايدت صادرات فيتنام من المنتجات الصناعية، فضلاً عن جاذبيتها كوجهة استثمارية لشركات رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو مؤقتاً إلى مستوى (3%) منذ عام (2020)بسبب جائحة كوفيد-19. وفي فيتنام، يتم تقديم خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية كل خمس سنوات، الذي يقيم تنفيذ السياسات السابقة ويحدد اتجاه السياسة للسنوات الخمس المقبلة. في المؤتمر القومي الثالث عشر الذي عقد في عام (2021)، حددت الحكومة أهدافاً متوسطة وطويلة الأجل لتصبح دولة نامية ذات صناعة حديثة ومستوى دخل فوق المتوسط بحلول عام (2030) ودولة متقدمة ذات دخل مرتفع بحلول عام (2045)، وتحديد المستهدف لمعدل نمو الناتج المحلي لمدة الخمس سنوات من (2021) إلى (2025) بمتوسط سنوي (6.5) إلى (7%). وهو ما يوضحه الشكل البياني (14) أدناه:

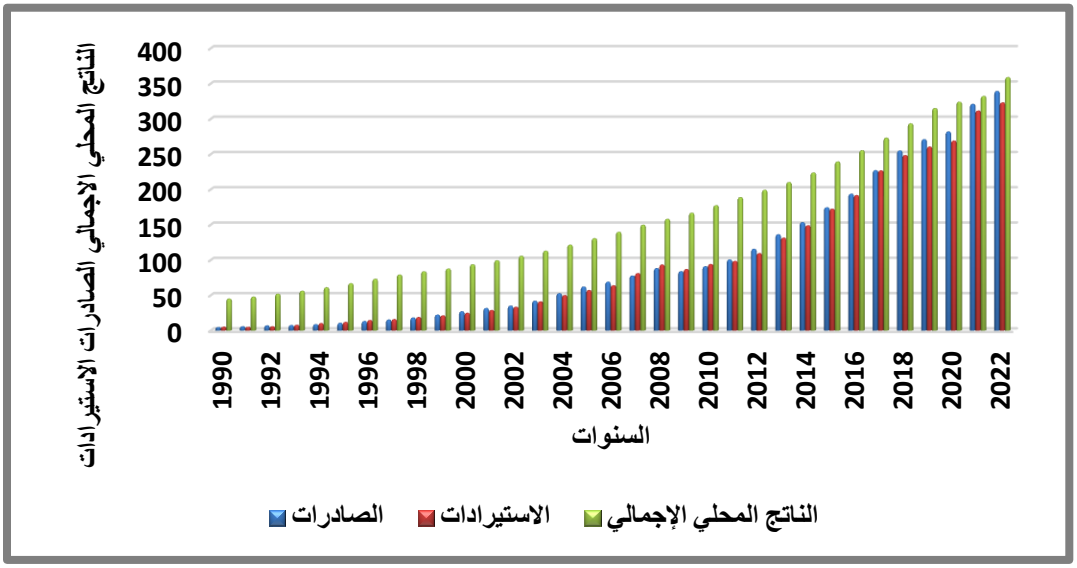

الشكل (14): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فيتنام للمدة (1990-2022)

الجدول (14): تطور التجارة الخارجية ومعدلات النمو في فيتنام للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		الفائض/ العجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو %
1990	4,309	-	4,964	-	(655)	45,058	-
1991	5,596	29.9	4,648	-6.4	947	47,744	6
1992	6,976	24.7	5,522	18.8	1,454	51,872	8.6
1993	7,613	9.1	7,831	41.8	(218)	56,059	8.1
1994	8,831	16	10,296	31.5	(1,465)	61,014	8.8
1995	10,597	20	11,970	16.3	(1,373)	66,835	9.5
1996	13,141	24	14,520	21.3	(1,379)	73,078	9.3
1997	15,243	16	15,922	9.7	(679)	79,035	8.2
1998	18,140	19	18,850	18.4	(711)	83,591	5.8
1999	22,312	23	21,217	12.6	1,095	87,581	4.8
2000	27,020	21.1	24,742	16.6	2,278	93,526	6.8
متوسط المدة	**12,707**	**18.4**	**12,771**	**16.4**	**(64)**	**67,763**	**6.9**
2001	31,662	17.2	28,810	16.4	2,852	99,318	6.2
2002	34,945	10.4	33,358	15.8	1,586	105,595	6.3
2003	41,916	19.9	40,939	22.7	977	112,881	6.9
2004	52,655	25.6	49,921	21.9	2,734	121,388	7.5
2005	62,015	17.8	56,997	14.2	5,017	130,549	7.5
2006	68,960	11.2	63,831	12	5,130	139,659	7
2007	77,580	12.5	81,021	26.9	(3,441)	149,616	7.1
2008	88,209	13.7	93,184	15	(4,975)	158,087	5.7
2009	83,723	-5.1	86,827	-6.8	(3,104)	166,620	5.4
2010	90,798	8.4	93,967	8.2	(3,169)	177,322	6.4
2011	100,417	10.6	98,410	4.7	2,007	188,694	6.4
متوسط المدة	**66,625**	**12.9**	**66,115**	**13.7**	**510**	**140,884**	**6.6**
2012	115,521	15	109,419	11.2	6,102	199,081	5.5
2013	136,105	17.8	131,214	19.9	4,891	210,137	5.6
2014	153,228	12.6	148,842	13.4	4,385	223,633	6.4
2015	174,474	13.9	172,245	15.7	2,229	239,258	7
2016	193,673	11	191,703	11.3	1,970	255,265	6.7
2017	227,088	17.3	226,610	18.2	478	272,981	6.9
2018	254,914	12.3	248,300	9.6	6,614	293,359	7.5
2019	270,811	6.2	260,354	4.9	10,457	314,948	7.4
2020	281,813	4.1	268,903	3.3	12,910	323,972	2.9
2021	320,844	13.9	311,455	15.8	9,389	332,271	2.6
2022	339,208	5.7	323,057	3.7	16,151	358,918	8
متوسط المدة	**224,335**	**11.8**	**217,464**	**11.5**	**6,871**	**274,893**	**6**
معدل نمو مركب	**14.6**		**13.9**			**6.7**	

تطور التجارة ومعدلات النمو في جنوب أفريقيا للمدة (1990-2022)

تقع دولة جنوب أفريقيا في الجزء الجنوبي من قارة أفريقيا، بدءاً من موقع البلاد بوصفها مصدراً للذهب في المقام الأول وتتبع استراتيجية التصنيع لإحلال الاستيرادات، إلى انتقالها إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً مع انهاء العقوبات وتحرير التعريفات الكمركية منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين. أدى التحول السياسي في جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية في عام (1994) دوراً مهماً في إرساء أسس الهيكل الاقتصادي للبلاد. وقبل تحقيق الديمقراطية، واجهت البلاد عقوبات لأسباب سياسية، كان لها تأثير في الاقتصاد القومي للبلاد. ومع ذلك، وفي العقود الأخيرة، وتماشياً مع التطورات العالمية، تحول النمو إلى الصناعات، والتي تشمل التجارة والتمويل والنقل والاتصالات. إن السمة المميزة ذات الأهمية الخاصة لجنوب أفريقيا هي النمو المستمر في أفريقيا، ولقد كان العقد الماضي مواتياً بشكل خاص للاقتصادات الأفريقية وشهدت القارة نهضة. وتؤدي السياسة التجارية دوراً رئيساً في استراتيجية النمو في جنوب أفريقيا. كما تؤدي التجارة الخارجية أهمية خاصة في خلق فرص العمل وهو الهدف الرئيس لإطار سياسة مسار النمو الجديد التابع لخطة التنمية الاقتصادية في جنوب أفريقيا وتوظف القطاعات القابلة للتداول، مثل الزراعة والتعدين والتصنيع والسياحة. فضلاً عن ذلك، يمكن للتجارة الخارجية أيضاً رفع مستويات المعيشة وتعزيز النمو. وتستفيد الشركات والمستهلكون في جنوب أفريقيا من الاستيرادات من خلال انخفاض الأسعار وزيادة تنوع السلع والخدمات. يحقق المصدرون وفورات الحجم، كما ان المنافسة المتزايدة؛ بسبب التجارة يمكن أن تحفز الابتكار ونمو الانتاجية، وفي الوقت نفسه، قد تكون هناك أسباب لتقييد بعض الاستيرادات، فقد يكون هناك ما يبرر الحماية التجارية لتوفير الحماية الوقائية، وخاصة للصناعات المحلية الضعيفة كثيفة العمالة ولتوفير حماية موجهة للصناعات الوليدة لتحقيق القدرة التنافسية على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام المشتريات الحكومية الانتقائية لتعزيز قدرات الانتاج المحلي. ويتضح من الجدول (15) أن مؤشرات التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي في اقتصاد جنوب أفريقيا كانت مستقرة منذ بداية مدة الدراسة. لذلك، خلال المدة من (1990–2012)، كانت قيم كل من الصادرات والاستيرادات والناتج الملحي الإجمالي جيدة. تتميز مدة ما بعد التحولات في سياسة الحكومة بشأن التجارة، التحرير المتعدد الأطراف من عام (1994) إلى عام (2000)، وإصلاح التعريفات التفضيلية عام (2000) والسياسة الصناعية القائمة على القطاع منذ عام (2007) والتغيرات الجذرية في النظام التجاري العالمي منذ عام (2001)، وظهور سلاسل القيمة العالمية في تعزيز مشاركة الشركات في

التجارة الدولية. واستمرت تطور للمؤشرات المدروسة بالارتفاع حتى سنة (2009)، ثم تراجعت قيمتها الثلاثة إلى السالب بلغ (17%، 17.7%، 1.5%) على التوالي نتيجة الأزمة المالية العالمية التي بدأت من أزمة الرهن العقاري. فضلاً عن ذلك، كان التأثير الضمني هو فشل الاقتصاد في توليد فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى قوة العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات البطالة بشكل مستمر. إن أحد أسباب هذا النمو الضعيف هو فشل جنوب أفريقيا في تعزيز أدائها التصديرية على المدى الطويل، سواء من حيث القيمة المطلقة أو نسبة إلى نظيراتها من الدول المتوسطة الدخل. وفي المدة من (2012–2020)، لم تشهد مؤشرات اقتصاد جنوب أفريقيا تطوراً جيداً، ولا سيما في السنوات (2019 و2020) كانت تراجعاً ملحوظاً في قيم المؤشرات المدروسة، إذ انخفضت جميع القيم بمعدلات نمو سلبية بلغت (11.9%، 17.4%، 6.3%) على التوالي بسبب أزمة جائحة كوفيد-19 التي أثرت في الاقتصاد العالمي. والجدير بالذكر، أن رؤية خطة التنمية القومية، وخطط عمل السياسة الصناعية لوزارة التجارة والصناعة، هي أن زيادة الصادرات وتنويع حزمة الصادرات وهي أهداف سياسية مركزية. وبموجب خطة التنمية القومية، يتمثل الهدف في زيادة حجم الصادرات بنسبة (6%) سنويا بحلول العام (2030)، مع نمو الصادرات غير التقليدية* بنسبة (10%) سنوياً.

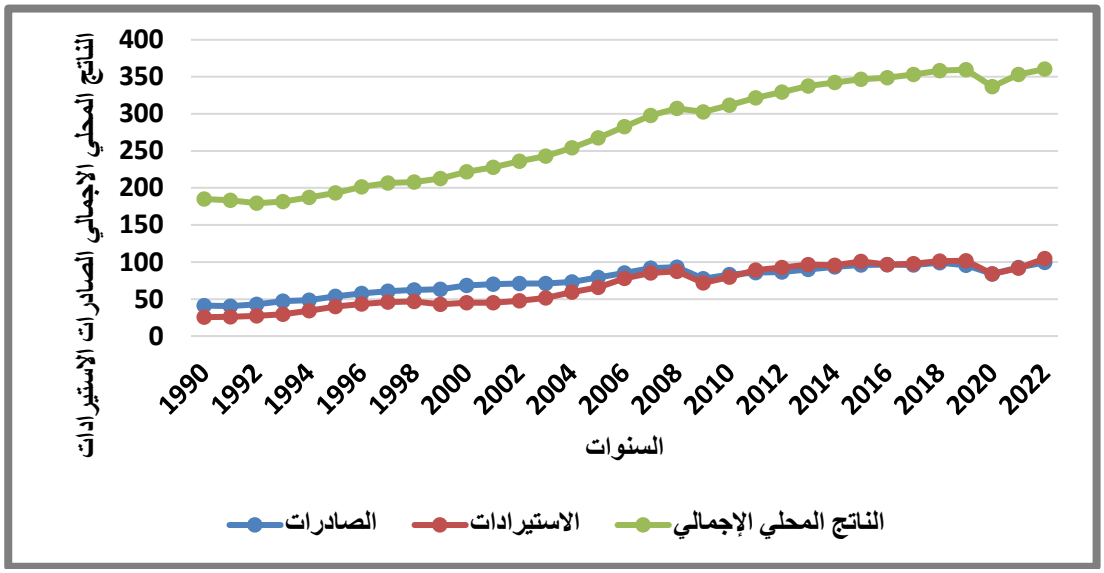

الشكل (15) تطور التجارة ومعدلات النمو في جنوب أفريقيا للمدة (1990-2022)

* **الصادرات غير التقليدية:** هي المنتجات والسلع التي لا تندرج ضمن الصادرات الأساسية أو التقليدية للدولة، مثل النفط والمعادن في الدول الريعية. وتشمل هذه الصادرات السلع الصناعية، والمنتجات الزراعية المصنعة، والخدمات، والحرف اليدوية، والمنتجات التكنولوجية. تهدف الدول من تنمية هذا النوع من الصادرات إلى تنويع مصادر الدخل، تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.

الجدول (15): تطور التجارة ومعدلات النمو في جنوب أفريقيا للمدة (1990-2022)

المؤشرات / السنوات	الصادرات		الاستيرادات		الفائض/ العجز	الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة مليون دولار	معدل نمو%	القيمة مليون دولار	معدل نمو %	القيمة مليون دولار	القيمة مليون دولار	معدل نمو %
1990	41,111	-	25,541	-	15,569	185,160	-
1991	40,476	-1.5	26,089	2.1	14,387	183,275	-1
1992	42,698	5.5	27,484	5.3	15,214	179,358	-2.1
1993	47,130	10.4	29,412	7	17,717	181,571	1.2
1994	48,301	2.5	34,146	16.1	14,156	187,381	3.2
1995	53,584	10.9	39,879	16.8	13,705	193,190	3.1
1996	57,444	7.2	43,353	8.7	14,091	201,497	4.3
1997	60,486	5.3	45,687	5.4	14,799	206,736	2.6
1998	62,450	3.2	46,607	2	15,843	207,770	0.5
1999	63,237	1.3	42,710	-8.4	20,527	212,756	2.4
2000	68,495	8.3	44,990	5.3	23,505	221,692	4.2
متوسط المدة	**53,219**	**4.8**	**36,900**	**5.5**	**16,319**	**196,399**	**1.7**
2001	70,134	2.4	45,102	0.2	25,031	227,678	2.7
2002	70,828	1	47,512	5.3	23,316	236,103	3.7
2003	70,905	0.1	51,353	8.1	19,552	243,065	2.9
2004	72,914	2.8	59,316	15.5	13,598	254,136	4.6
2005	79,161	8.6	65,770	10.9	13,391	267,547	5.3
2006	85,069	7.5	77,780	18.3	7,289	282,540	5.6
2007	91,728	7.8	85,065	9.4	6,663	297,685	5.4
2008	93,150	1.5	87,455	2.8	5,695	307,184	3.2
2009	77,292	-17	72,010	-17.7	5,282	302,460	-1.5
2010	83,257	7.7	79,783	10.8	3,475	311,654	3.0%
2011	85,762	3	89,228	11.8	(3,466)	321,529	3.2
متوسط المدة	**80,018**	**2.3**	**69,125**	**6.9**	**10,893**	**277,416**	**3.5**
2012	86,716	1.1	92,679	3.9	(5,963)	329,233	2.4
2013	89,953	3.7	96,423	4	(6,469)	337,416	2.5
2014	93,233	3.6	95,760	-0.7	(2,527)	342,187	1.4
2015	96,086	3.1	100,591	5	(4,505)	346,710	1.3
2016	96,477	0.4	96,433	-4.1	44	349,014	0.7
2017	96,214	-0.3	97,911	1.5	(1,697)	353,055	1.2
2018	98,851	2.7	101,089	3.2	(2,238)	358,430	1.5
2019	95,446	-3.4	101,528	0.4	(6,083)	359,518	0.3
2020	84,123	-11.9	83,863	-17.4	260	336,715	-6.3
2021	92,524	10	91,825	9.5	699	353,258	4.9
2022	99,507	7.5	104,876	14.2	(5,369)	360,473	2
متوسط المدة	**93,557**	**1.5**	**96,634**	**1.8**	**(3,077)**	**347,819**	**1.1**
معدل نمو مركب	**2.8**		**4.5**			**2.1**	

المبحث الثالث

تطور مؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2022)

يمكن النظر إلى التجارة الخارجية بناءً على مفهوم الاستيراد والتصدير، ويمكن رؤية تأثيرها في الاقتصاد من خلال علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي. يعد هذا المحور مهماً؛ لأنه يتناول واحدة من أهم الدول من حيث الموقع الجغرافي، وهو يركز على العراق، إذ يعد الاقتصاد النفطي هو الأساس في الوقت الحاضر. في الثمانينيات، كان الاقتصاد العراقي أكثر تنوعاً، في حين أنه في السنوات الأخيرة، أصبح يعتمد بشكل شبه كامل على مورد النفط.

تعد التجارة الخارجية من العوامل المهمة التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي. وهو المؤشر الرئيس الذي يعبر ويحدد الأداء الاقتصادي للبلاد. كما تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا سيما في الدول النامية ذات الاقتصادات التي تفتقر إلى مقومات النمو الاقتصادي. وتحتاج الدول النامية إلى العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي. وتشكل التجارة الخارجية تفصيلاً مهماً في تعزيز انتاجية هذه الدول. ويعد العراق من الدول النامية التي تسعى لزيادة ناتجها المحلي من أجل زيادة رفاهية ومستوى معيشة مواطنيها من خلال تنمية صادراته النفطية وغير النفطية وعلاقاته التجارية الجيدة مع دول العالم؛ لأن الموقع الجغرافي للعراق أهمية في تطور التجارة الخارجية حيث عمل الموقع المميز في ربط العراق في العديد من دول العالم؛ بسبب موقعه وسط ثلاث قارات من العالم، إذ أصبح بفضله دولة ذات قوة اقتصادية مؤثرة في محيطها الإقليمي، لأنه تترتب على هذا الموقع العديد النتائج الاقتصادية والتجارية. ونتيجة لذلك، تأثرت التجارة الخارجية في العراق بموقعه، وكان له أثر في دعم النمو الاقتصادي في البلاد، إذ اقتصرت (90%) من الصادرات العراقية على النفط، في حين اضطرت البلاد إلى استيراد المواد الغذائية وجميع المواد الأولية للبلاد، مما أدى إلى خسارة الميزان التجاري العراقي وضعف النمو الاقتصادي.

إن جذور الصعوبات الاقتصادية التي يوجهها العراق تكمن في الاعتماد المفرط الخطير على النفط، الأمر الذي يجعل من الضروري للعراق أن يخضع لاستراتيجية فعالة لتنويع اقتصاده. وعلى مر التاريخ، عرض التقلب في أسعار النفط العالمية لتقلبات غير متوقعة في الإيرادات العراق، مما أثر في تخطيط موازنة والخدمات العامة والاستقرار الاقتصادي العام. وترتكز هذه الحاجة الملحة إلى التنويع على التوترات الجيوسياسية تاريخياً، والتي كثيراً ما أدت؛ بسبب الصراع الإقليمي، إلى

تعطيل انتاج النفط وتصديره. وقد سلطت الحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج، والحروب الداخلية، الضوء على مدى تعرض الاقتصاد الأحادي المنتج للصدمات الجيوسياسية. وتأتي مثل هذه الضرورة الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي كاستجابة للتخفيف من هذه الشكوك وتعزيز قدرة العراق على الصمود أمام الديناميكيات الجيوسياسية العالمية. إلى جانب ذلك، ومنذ ظهور النفط وحتى الوقت الحاضر، مرت أسعاره بعدد من المحطات، تقلبت خلالها الأسعار في دورات صعود وهبوط نتيجة تفاعل مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. وكانت شركات النفط العالمية في وضع السيطرة بشكل احتكاري على تسعير النفط الخام في السوق الدولية؛ واستمرت هذه السيطرة لمدة من الزمن كانت فيها لهذه الشركات الحرية المطلقة في تحديد مستويات الأسعار، والتي شهدت استقراراً نسبياً، ولا سيما خلال ستينيات القرن الماضي. ومع ذلك، يبدو أن أسعار النفط الخام في السوق العالمية تدخل في دورات صعود وهبوط، وحدوث عدة دورات قصيرة وطويلة الأجل منذ أوائل السبعينيات عندما بدأ دور الشركات النفطية الاحتكارية يتضاءل على الانتاج وعملية التسعير في دول العالم كافة بما في ذلك العراق.

لقد تغيرت حجم التجارة العراقية خلال العقدين الماضيين، ويرجع ذلك إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك صادرات البلاد من النفط، ورفع العقوبات، وتحسن الوضع الأمني. يمكن لواضعي السياسات والاقتصاديين وضع خطط مستنيرة لدعم القطاعات الأساسية لتنمية البلاد من خلال فهم كيفية تأثير التجارة في مكونات النمو في العراق. لذلك، تهيمن على تجارة العراق الخارجية سلعة رئيسة تتمثل في النفط الخام، وهو المورد الأمني لتمويل الطلب المحلي، وتؤدي عائدات النفط دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي، سواء من خلال إسهامها في تكوين الناتج المحلي أو إسهامها في إجمالي الصادرات، فضلاً عن تمويل النفقات العامة وتوفير الاحتياطيات الأجنبية. إلا أن اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على عائدات النفط كان له آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، إذ أن الاقتصاد العراقي يتناسب طردياَ مع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك يزدهر الاقتصاد العراقي مع ارتفاع الأسعار وينخفض مع انخفاضها، وهذا يشكل خطراً على الاقتصاد العراقي ويعمل على زعزعة استقراره. فضلاً عن ذلك، هناك تحديات أخرى تواجه تلك السلعة تتمثل في عدم قدرة العراق في السيطرة على إيراداته المالية نتيجة التقلبات التي تحدث في السوق العالمية. ومن المؤكد أن نقص المنتجات السلعية سيؤدي إلى ضعف قدرة السوق المحلية على تلبية الطلب الداخلي؛ ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود جهاز إنتاجي مرن

للقطاعات الاقتصادية الأخرى للتفاعل مع المتغيرات التي تطرأ على الطلب المحلي أو الخارجي. الأمر الذي سيفتح الباب أمام الاستيرادات السلعية بجميع أنواعها لغزو السوق العراقية دون رقابة أو قيود، في ظل اتباع سياسة الانفتاح التجاري أمام الدول الجوار والعالم. والجدير بالذكر أن تحرير التجارة الخارجية يشكل قوة دافعة لنمو في الدول التي لديها رقابة عالية على منافذ حدودية، ولذلك بدأت العديد من الدول حول العالم بفتح حدودها للتجارة الخارجية على أمل تعزيز النمو الاقتصادي، وفي الآونة الأخيرة، خطت العديد من الدول النامية خطوات هائلة إلى الأمام نحو تحرير التجارة الخارجية.

إن الاقتصاد العراقي ذو تبعية للقطاع النفطي وفق سياسة التحرير وفي ظل تأخر القطاعات الأخرى، جعله يغرق في السلع الأجنبية المستوردة، ناهيك عن التحديات التي سيوجهها سوق النفط العالمي، والتي من شأنها أن تجعل الاقتصاد العراقي غير قادر على الصمود أمامها. لذلك لا بد من تغيير سياساتها الاقتصادية بما يخدم قطاع التصدير والاستيراد، والسعي لتحقيق برامج التنويع الاقتصادي من خلال إصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعاتها الاقتصادية الزراعية، الصناعية، والخدمية؛ لأن التنويع الاقتصادي أحد العوامل المهمة في دفع النمو الاقتصادي والنمو القطاعي وخلق الروابط الاقتصادية بين قطاعات.

يمكن للتنويع الاقتصادي أن يسهم في تنمية المهارات وتكوين رأس المال البشري. ويتطلب الاقتصاد المتنوع مجموعة متنوعة من المهارات، مما يشجع الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب التي تتوافق مع احتياجات القطاعات الناشئة. وهذا بدوره يعزز الانتاجية الإجمالية والقدرة التنافسية للقوى العاملة، مما يضع العراق في موقع يسمح له بالنمو الاقتصادي المستدام خارج حدود الاعتماد على النفط. فضلاً عن ذلك، يجب السماح للقطاع الخاص بأخذ دوره بعد تطبيق سياسة الانفتاح التجاري، وخلق بيئة محفزة للمستثمرين الأجانب، والحد من ظاهرة الاستهلاك العشوائي بناءً على تحفيز الأفراد على الادخار، وتتمثل إجراءات سياسة الانفتاح التجاري في العراق بفتح باب الاستيراد بشكل عشوائي، مما أدى إلى زيادة الاتجاه الهامشي لاستهلاك مختلف السلع الضرورية للرفاهية والترفيه، وهناك سلع لم تكن مطلوبة. إلا أن عامل التأثير وعمليات المحاكاة أسهمت في زيادة استيراد هذه السلع. ومن ثم زيادة الاستهلاك ولا سيما العائلي. وتنتج عن ذلك آثار سلبية على التنمية الاقتصادية؛ لأن زيادة الاستهلاك تقلل من حجم المدخرات اللازمة لتكوين حجم الاستثمارات الضرورية التي تشكل حجر الأساس لبناء تنمية اقتصادية رشيدة

لإصلاح الاختلالات الهيكلية. إن العراق من تلك الدول التي حاولت على خلق مناخ استثماري مناسب لجذب من الشركات؛ بهدف تنمية قطاعاته الاقتصادية، ولا سيما القطاع الزراعي وتوفير المزيد من فرص العمل وتنويع مصادر الدخل واستخدام التكنولوجيا الحديثة وإقامة المشاريع الانتاجية المهمة بهدف رفع معدلات نمو انتاجه وصادراته بمختلف أنواعها. وانطلاقاً من أن العراق يواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، لذلك يسعى إلى رسم استراتيجية تنموية للخروج من دائرة التخلف من خلال إصدار قوانين تنظم عمل شركات الاستثمار الأجنبية، بما في ذلك المنح. ويتمتع المستثمرون الأجانب بالمزايا والحوافز والضمانات نفسها المقدمة للشركات العراقية المحلية، فضلاً عن وضع السياسات والإجراءات اللازمة لإضافة الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. بعد عام (2003)، أثيرت مسألة حاجة العراق إلى إصلاحات اقتصادية على نمط حرية السوق والخصخصة، وكان ذلك خياراً أيديولوجياً فرضته الدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية لأكثر من ثلاثة عقود كبديل، والآن بلغت هذه الحاجة في العراق بعد بضع سنوات من الحروب المدمرة والحصار الاقتصادي والاحتلال المباشر، وكذلك سياسة الدولة؛ لذلك لا بد من اختيار النهج الاقتصادي الذي يتم في ضوئيه معالجة المشكلات المتفاقمة في الاقتصاد العراقي، كغيره من الدول المتحولة من النظام الشمولي الذي يمر بأزمات، لذا سلكت طريق الإصلاح الاقتصادي وفق منظور المؤسسات الدولية لإعادة رسم خريطة المسار الاقتصادي من خلال برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي لاقتصادها. بهدف تنمية الاقتصاد القومي وتعزيز عملية التبادل التجاري للمنتجات المتنوعة بدلا من الاعتماد على النفط. شهد العراق خلال العقود الماضية من القرن العشرين تطورات سياسية ومصيرية تركت بصماتها على مختلف جوانب الحياة بما فيها البعد الاقتصادي. وشهد القطاع الاقتصادي تقلبات في العديد من المتغيرات الاقتصادية بسبب الواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والظروف المحيطة الأخرى؛ لأنه يشهد العالم تطورات متسارعة في مختلف مجالات الاقتصادية والسياسية، وهذا يتطلب الحرص على الانجازات العلمية والتقنية، ولا سيما في ظل شح الموارد الاقتصادية المتاحة، الأمر الذي يتطلب العمل على زيادة فعالية وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، ومن ثم الحصول على أعلى مخرجات ممكنة من العمليات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية. في ضوء رؤية العراق (2030) التي تهدف إلى زيادة انتاجية القطاعات الاقتصادية العراقي.

تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2022)

يعد تحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2003-2022) من المحاور الأساسية لفهم طبيعة الأداء الاقتصادي للبلد في مرحلة ما بعد التغيير السياسي والاقتصادي الذي شهده سنة 2003. فقد مرت الاقتصاد العراقي بتحولات جوهرية تمثلت في الانتقال من اقتصاد مركزي مغلق إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وهو ما انعكس بشكل مباشر على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم الصادرات والاستيرادات، ونوع السلع المتبادلة، والشركاء التجاريين. ومن خلال هذا التحليل، سيتم الوقوف على أبرز الاتجاهات العامة التي ميزت التجارة الخارجية للعراق، وتحديد العوامل التي أثرت في تطورها، سواء كانت داخلية كالإنتاج المحلي والسياسات الاقتصادية، أم خارجية كالأسواق العالمية وأسعار النفط. ويتبين من الجدول (16) عرض للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة في العراق من عام (2003) إلى عام (2022)، ويعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً، وكان الاقتصاد العراقي بشكل عام من السنة (1980) إلى السنة (1991) اقتصاداً كافياً، لكن بعد حرب الخليج، وخلال اثني عشر عاماً من السنة (1991) حتى الغزو الأمريكي للعراق سنة (2003)، دمرت قدرة العراق الصناعية والزراعية، وتدهورت أنظمة النقل والبنية التحتية، والصحة، وتراجعت مستويات التعليم العام ومستوى المعيشة لجميع سكان العراق. تم إطلاق برنامج غير مدعوم في العراق يسمى النفط مقابل الغذاء في سنة (1995)، ولكن بمعدل أقل. ومع ذلك، تدهورت قدرة انتاج النفط في العراق؛ بسبب الحظر والعقوبات الغربية. ولذلك، تمثل الصادرات النفطية المورد الوحيد للعراق، إذ يبلغ إسهامها أكثر من (98%) من إجمالي الصادرات، مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر؛ بسبب تقلبات مستوى الأسعار في سوق النفط. ويعاني العراق مع شركائه التجاريين علاقة متبادلة غير متكافئة لصالح الشريك الأجنبي، مما يؤكد أن العراق يعتمد على صادراته النفطية فقط لممارسة نشاطه الاقتصادي في الخارج، مما له آثار سلبية على اقتصادها. وأدى ضعف منافسة المنتج المحلي للمنتج الأجنبي في الداخل إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أسهم في رفع معدلات البطالة في المدن؛ بسبب عدم وجود جهاز انتاجي قادر على استيعاب فائض العمالة. ويلاحظ في السنة (2003) كانت قيم كل من مؤشرات الصادرات والاستيرادات قد بلغت (9,711، 9,934) مليون دولار على التوالي، وبعد ذلك، ارتفعت قيمها في سنة (2004) وبلغت (17,810، 21,302) مليون دولار على التوالي، وبمعدل نمو إيجابي (83%، 114%) على التوالي. وهذا جاءت بعد رفع عقوبات على العراق من قبل الولايات المتحددة، ورغم سعي العراق إلى نقل اقتصاده إلى

اقتصاد السوق والاندماج في السوق العالمية استجابة لما حدده الدستور في المادة (25) منه، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتحديات التي واجهها منذ سنة (2004) من صراع وعدم استقرار سياسي وفرضت قيوداً على سرعة اندماج الاقتصاد العراقي في نظام التجارة العالمي مما فرض تحديات وعرقلت عملية الانضمام للمنظمة التجارة العالمية خاصة ما يتعلق بمواجهة الإغراق والحماية وحقوق الملكية الفكرية وتحرير الخدمات. واستمرت الارتفاعات في مؤشرات التجارة الخارجية وفائض الميزان التجاري العراقي خلال السنوات اللاحقة حتى عام (2009) إذ بلغ إجمالي التجارة الخارجية خلالها قيمة منخفضة بلغت (39,430) مليون دولار وبمعدل نمو السلبي (38%) مقارنة بسنة (2008) كان معدل النمو إيجابياً مرتفعا، وهذا التراجع سببه أزمة الرهن العقاري التي حدثت أول مرة في الولايات المتحددة ولكن تأثيرها ما يزال الاقتصاد العراقي والتجارة الخارجية تحديداً، وتعد الأزمات المالية ظاهرة مقلقة وأساسية لما لها من تأثير سلبي شديد وخطير في الاستقرار العالمي. كما انتشرت هذه الأزمات في الدول النامية والمتقدمة؛ بسبب انفتاحها المالي والاقتصادي. وكان للآثار السلبية للأزمات المالية انعكاسات على أسعار النفط العالمية، مما أثر بدوره في النمو الاقتصادي في العراق. لكن بعد السنة التالي ارتفعت قيم كل من الصادرات والاستيرادات إلى (51,764، 37,328) دولار على التوالي، وبمعدلات نمو إيجابية (31.3%، 5.8%) على التوالي مع وجود فائض في الميزان التجاري العراقي قدره (14,436) مليون دولار. واستمرت قيم للمؤشرات بمعدلات نمو الإيجابية حتى سنوات (2014-2016) وتراجعت التجارة الخارجية بمعدلات النمو السلبية (48%، 27%) على التوالي، وهذا التراجع تحديداً في سنة (2015) للقيم كل من الصادرات والاستيرادات؛ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمي ومن المعروف أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفط، ولذلك فإن التقلبات الطفيفة في أسعار النفط سيكون لها تأثير كبير في الاقتصاد العراقي. على سبيل المثال، عندما فقدت أسعار النفط (60%) من قيمتها بين سنتي (2014 و2016)، اضطرت الحكومة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وكذلك الإنفاق الاستثماري، والذي تضمن وقف انشاء مشاريع جديدة ووقف تمويل المشاريع التي كانت قيد الانشاء وظهور أعراض المرض الهولندي* على الاقتصاد العراقي. ومع

* المرض **الهولندي** هو مصطلح اقتصادي نشأ بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في هولندا عام 1959، وبدأت آثاره تظهر في السبعينيات. يحدث عندما يؤدي تدفق كبير للعملات الأجنبية نتيجة تصدير موارد طبيعية مثل الغاز إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية. هذا الارتفاع يجعل الصادرات الأخرى كالمنتجات الصناعية والزراعية أقل تنافسية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تراجعها وتحول الاقتصاد للاعتماد المفرط على قطاع الموارد الطبيعية.

تحسن أسعار النفط وزيادة إجمالي الصادرات لتصل إلى (57,559) مليون دولار خلال سنة (2017) ويعود ذلك انخفاض إجمالي الصادرات في (2016) نتيجة انخفاض سعر برميل النفط في الأسواق العالمية إلى (36) دولاراً للبرميل لسنة (2016) مقابل (49.3) دولاراً لسنة (2017)، فيما حقق ميزانها التجاري فائضاً قدره (24,608) مليون دولار. وفي العام التالي ارتفعت قيم الصادرات والاستيرادات (86,359، 38,875) دولار على التوالي وبمعدلات نمو إيجابية (50%، 18%) على التوالي، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بسبب زيادة أسعار النفط العالمية، لكن في السنوات (2019، 2020) تراجعت قيم للمؤشرات التجارة الخارجية في العراق من معدلات النمو الإيجابية إلى قيم سالبة (43%، 17%) وهذا الانخفاض في قيمة الصادرات في السنوات المذكورة سابقاً راجع إلى وباء كوفيد-19 الذي أثر في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصاد العراقي، وبعد عودة الاقتصاد العالمي في ازمة كوفيد-19 ارتفعت قيمة الصادرات إلى معدلات نمو الإيجابية مرتفعة، وحقق الميزان التجاري خلال عام (2022) فائضاً بقيمة (71,130) مليون دولار، إذ سجلت الصادرات الكلية مبلغا مقداره (118,045) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (10,734) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية، فقد سجلت مبلغا مقداره (46,915) مليون دولار. ويلاحظ أن السبب الأول في زيادة القيمة المضافة للميزان التجاري هو إعادة سيطرة الدولة العراقية على الأراضي التي كانت تسيطر عليها المجاميع الارهابية وكذلك السيطرة على محافظة كركوك بعمليات فرض القانون التي تعد بدورها من أهم مناطق تركز السلع النفطية، أما السبب الثاني فهو زيادة الصادرات النفطية؛ وذلك لمعالجة النقص الحاصل في الموازنات السابقة وما ترتب الحرب مع عصابات (داعش) من خسائر في الصادرات التي ولَّدت عجز في الميزان التجاري والبنية التحتية للمناطق المحررة.

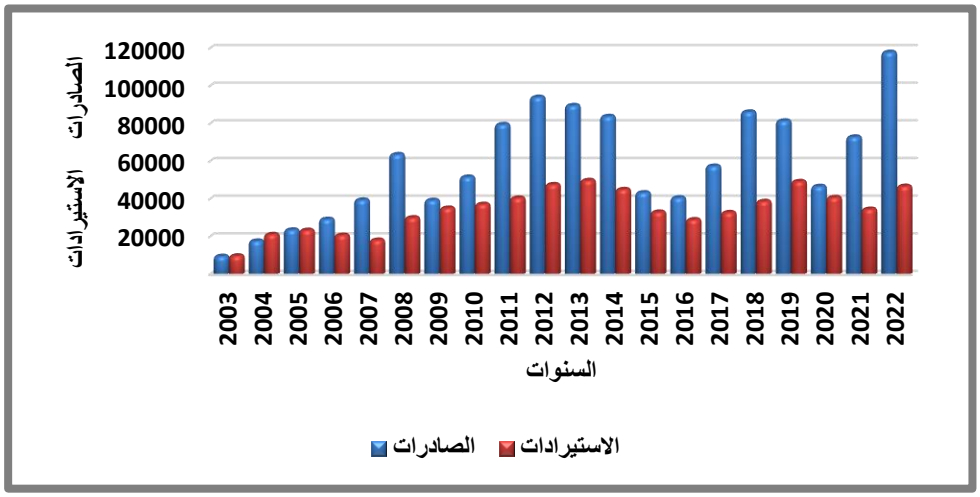

الشكل (16) تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2022)

جدول (16) تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة 2003-2022

المؤشرات / السنوات	الصادرات (مليون دولار)	معدل نمو % (*)	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل نمو %	الميزان التجاري (**) (مليون دولار)
2003	9,711	-	9,934	-	(223)
2004	17,810	83.4	21,302	114.4	(3,492)
2005	23,697	33.1	23,532	10.5	165
2006	29,361	23.9	20,892	-11.2	8,469
2007	39,590	34.8	18,289	-12.5	21,301
2008	63,726	61	30,171	65	33,555
2009	39,430	-38.1	35,285	17	4,145
2010	51,764	31.3	37,328	5.8	14,436
2011	79,681	53.9	40,633	8.9	39,048
2012	94,172	18.2	47,799	17.6	46,373
2013	89,769	-4.7	49,976	4.6	39,793
2014	83,981	-6.4	45,200	-9.6	38,781
2015	43,441	-48.3	33,188	-26.6	10,253
2016	40,759	-6.2	29,138	-12.2	11,621
2017	57,559	41.2	32,951	13.1	24,608
2018	86,359	50	38,875	18	47,484
2019	81,585	-5.5	49,417	27.1	32,168
2020	46,829	-42.6	40,927	-17.2	5,902
2021	73,084	56.1	34,721	-15.2	38,363
2022	118,045	61.5	46,915	35.1	71,130
متوسط المدة	**58,518**	**19.8**	**34,324**	**11.6**	**24,194**
معل نمو المركب	**14.05**		**8.51**		

تطور معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2022)

يتبّين من الجدول (17) أن الاقتصاد العراقي شهد حالة من الانتعاش والازدهار، إذ اتجه الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع في معظم السنوات للمدة من (2003) إلى (2022). ويلاحظ أن معدل النمو في العراق بلغت (29,586) مليار دينار في سنة (2003) وارتفعت قيمتها في سنة (2004) ما قدره (53,235) مليار دينار وبمعدل نمو الإيجابي (80%) وتعزي هذا الارتفاع بسبب رفع الحصار على الاقتصاد العراقي من قبل دول العالم واستمرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق إيجابيا خصوصاً في سنة (2008) بلغ (155،636) مليار دينار وبمعدل نمو جيد (44.3%) بسبب أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها، إذ وصل سعر البرميل إلى (88.8) دولاراً، وبلغ معدل التصدير اليومي (1.85) مليون برميل. في حين أنه في السنة (2009) تراجعت القيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغ (139,330) وبمعدل نمو السلبي (10.5%) مقارنة في سنة (2008) كانت معدل نمو الإيجابي، ويعود ذلك إلى التراجع الحاصل في اسعار النفط على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية المعروفة بالأزمة الرهن العقاري، وبعد السنة التالي ارتفعت قيمة الناتج في السنة (2010) ما قدره (171,957) مليار دينار وحققت معدل نمو إيجابي واستمرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمعدلات النمو الموجب حتى سنتي (2014، 2015) وبعد ذلك، انخفضت قيمها إلى (262,842، 192,404) مليار دينار على التوالي، وبمعدلات نمو سلبية (3.5%، 26.8%) على التوالي، إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال السنة (2015) ركوداً واضحاً في معظم انشطة القطاعات الاقتصادية تمثل بمعدل النمو الحقيقي السالب للاقتصاد، وذلك نتيجة للانخفاض الحاد الذي تشهده الأسواق العالمية في أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من سنة (2014)، إذ انخفض سعر النفط إلى مستويات غير مسبوقة حتى وصل إلى ما دون (50) دولاراً للبرميل. الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي أمام تحد صعب وأزمة اقتصادية حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده بناءً على اعتماده على النفط كمصدر رئيس للإيرادات، الأمر الذي انعكس بعجز واضح في الموازنة العامة الاتحادية للدولة، إذ تزامن ذلك مع افتقاد العراق سياسة تنويع مصادر الدخل انحسار الطاقة الانتاجية المحلية المتمثلة بتراجع أنشطة الصناعة والزراعة بالشكل الذي أدى إلى نقص في العرض الكلي غير القادر على اللحاق بمستوى الطلب الكلي، مما فتح قناة استيرادية واسعة، فضلاً عن تدهور البنى التحتية الناجمة عن عقود ما قبل سنة (2003)، إلى جانب تكاليف الحرب على الإرهاب وتفاقم أزمة النازحين من المحافظات الخاضعة لسيطرة عصابات (داعش) الإرهابية التي ألحقت الضرر بالاقتصاد غير النفطي بناءً على تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة،

وتدهور ثقة المستثمرين المحليين والأجنبيين على حد سواء. في حين أنه في السنوات التالية ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق بمعدلات النمو المرتفعة حتى سنة (2019) وبعدها تراجعت معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بمعدل طفيف (4.6%) مقارنة في سنة (2018) كانت أعلى (11.7%)، إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال سنة (2019) تعافياً تدريجياً على الرغم من الاضطرابات التي حصلت نهاية السنة، ويعزى ذلك النمو في المقام الأول إلى زيادة إنتاج النفط الخام، فضلاً عن الانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي ولاسيما قطاع الزراعة والكهرباء والماء. إلا أن الاقتصاد العراقي ما يزال يمتاز باعتماده على سلعة واحدة في تعزيز دخله القومي إذ يمثل القطاع النفطي العامل المهم في تنشيط الاقتصاد ومصدر نموه، والمصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة، مما يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن عدم استقرار عوائد الصادرات النفطية نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وفي السنة (2020) شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً ملموساً في مستوى أدائه، وتراجعت قيمتها بشكل سلبي بلغت (201,249) مليار دينار وحققت نمو السلبي (24.4%)، ويرجع هذا بسبب كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية ومقررات أوبك نتائج سلبية عديدة على إجمالي الناتج المحلي (البنك المركزي العراقي، 2020، 12). وبعد عودة الدول العالم بما في ذلك العراق من أزمة كوفيد-19 ارتفعت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق للسنوات (2021 و2022) وحققت معدلات النمو الإيجابي، والجدير بالذكر أن معدل نمو السنوي المركب خلال مدة الدراسة بلغت (13.7%). وهو ما يوضحه الشكل البياني (17) أدناه:

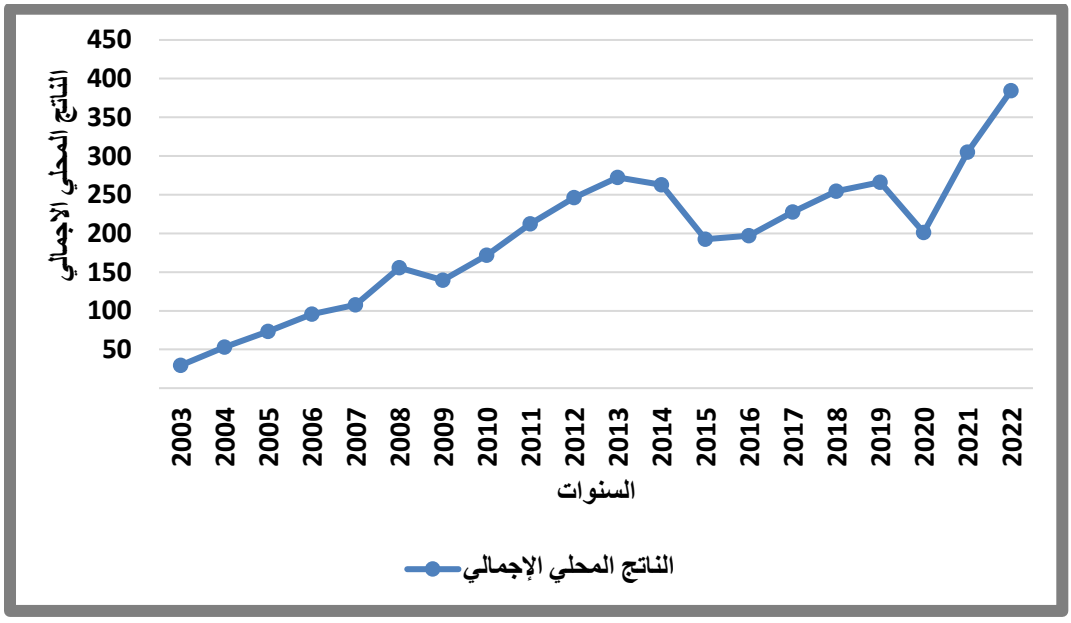

الشكل (17) تطور معدلات النمو في العراق للمدة (2003-2022)

جدول (17) تطور معدلات النمو في العراق للمدة (2003-2022)

المؤشر / السنوات	القيمة (مليار دينار)	معدل نمو %
2003	29,586	-
2004	53,235	79.9
2005	73,534	38.1
2006	95,588	30
2007	107,829	12.8
2008	155,636	44.3
2009	139,330	-10.5
2010	171,957	23.4
2011	212,255	23.4
2012	246,419	16.1
2013	272,346	10.5
2014	262,842	-3.5
2015	192,404	-26.8
2016	197,242	2.5
2017	227,711	15.4
2018	254,367	11.7
2019	266,191	4.6
2020	201,249	-24.4
2021	305,191	51.6
2022	384,555	26
متوسط المدة	**192473**	
معدل نمو السنوي المركب	**13.7**	

تطور الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2003-2022)

تعد الإيرادات والنفقات العامة من أوجه النشاط المالي والاقتصادي الحكومي اللذين يؤديان دوراً حيوياً في التأثير على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة. أي أن زيادة حجم الإنفاق العام وإعادة توزيعه يؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل كبير، وترسم سياسة الدولة حسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد في زيادة الإيرادات، وان حجم وكيفية توزيع الإنفاق الحكومي على النشاطات المختلفة له تأثير في النشاط الاقتصادي، أي عندما يؤثر الإنفاق في نشاط معين، فإنه سيؤثر في الانشطة الأخرى المرتبطة به، مثل خفض الانفاق الحكومي على الطرق والانشاءات قد يذهب إلى نشاط آخر زيادة نفقات التعليم مثلاً، لهذا يؤدي توزيع الإنفاق الحكومي دوراً كبيراً في تحفيز الاقتصاد القومي. ويتبين من الجدول (18) أن الإيرادات العامة والنفقات العامة تزدادان بشكل كبير عما كانت عليه قبل سنة (2004)، وأن هذه الزيادة في الإيرادات كانت ناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية، إذ يلاحظ في سنة (2004) سجلت النفقات العامة ما قيمته (32,117) مليار دينار وسجلت ايضاً الإيرادات العامة ما قيمته (32,983) مليار دينار وبمعدلات (1436.7%، 1520%) إلى التوالي. وذلك بعد تحسن أسعار النفط ورفع العقوبات الاقتصادية نهائياً عن الاقتصاد العراقي مما سمح بتصدير النفط بشكل مطلق. بينما في سنة (2005) نجد أن الإيرادات العامة قد ارتفعت إلى (40,503) مليار دينار وقد تجاوزت النفقات العامة وما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة مقداره (14,128) مليار ديناراً، وقد شهد سنة (2006) ارتفاع أسعار النفط عن مستواها السابق مما أسهم في تنامي العوائد النفطية، مما أدى إلى زيادة كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة بلغ (49,063، 38,077) مليار ديناراً على التوالي، وهذا أدى إلى تحقيق وفرة مالية أسهمت في توليد فوائض مالية في الموازنة العامة. واستمرت الزيادات في الإيرادات العامة والنفقات العامة حتى سنة (2008) وبعدها تراجعت قيم كل من المؤشرات المدروسة سابقا بلغ (55,209، 52,567) مليار ديناراً وبمعدلات النمو السلبية (31.2%، 11.5%) على التوالي، ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب ازمة المالية العالمية المعروفة بالرهن العقاري التي حدثت اول مرة في الولايات المتحدة في سنة (2008-2009) وما زال تأثيرها باقياً في الاقتصاد العالمي، ولا سيما الاقتصاد العراقي. وفي ضوء ملاحظة تطور مؤشرات النفقات والإيرادات، يلاحظ أن ميزانية العراق بعد السنة (2009) قد حققت فوائض مالية حقيقية، ويمكن ارجاع أسباب تلك الزيادة في الإيرادات العامة إلى عدة أسباب، أهمها: ارتفاع حجم الصادرات النفطية المصدرة إلى الخارج، فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، مما ترك أثراً إيجابياً في العوائد النفطية للدول الريعية بشكل عام والعراق

على وجه الخصوص. وفي السنة (2010) زادت الإيرادات العامة (70,178) مليار دينار بمعدل نمو الإيجابي (27.1%) وزادت ايضاً النفقات العامة (70,134) مليار دينار بمعدل نمو إيجابي قدره (33.4%). واستمرت هذه الزيادة في السنة (2011)، وبلغت الإيرادات العامة والنفقات العامة (108,807) و(78,758) مليار دينار على التوالي، بمعدل نمو مرتفع (55%) ونمو (12.3%) على التوالي، وترجع هذه الزيادة؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً وارتفاع العوائد النفطية. في حين أنه في السنوات (2014-2016) تراجعت الإيرادات العامة والنفقات العامة ولا سيما في السنة (2015) إلى (72,546) مليار دينار، بمعدل نمو سالب (31.3%) لتتراجع على التوالي النفقات العامة إلى (82,814) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (27%)، وذلك بسبب انكماش السيولة العامة بفعل انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام إلى دون (50) دولار للبرميل الواحد، ودخول الإرهاب إلى العراق وتوقف اغلب الانتاج النفطي سنة (2014). في حين ارتفعت إجمالي الإيرادات والنفقات العامة بعد عودة العراق من أزمة الطاقة العالمية في سنة (2017) زادت قيمة كل من المؤشرات المدروسة ليصل إلى (77,422) و(75,490) مليار دينار على التوالي، وبمعدلات النمو الإيجابي (44.9%) و(2.6%) على التوالي. واستمرت الزيادة في كل من الإيرادات والنفقات حتى سنة (2020) وبعدها تراجعت إلى معدلات نمو سلبية (41.2%) و(32%) ويرجع هذا السبب إلى تأثير ازمة كوفيد-19 التي تأثرت بها الاقتصاد العالمي بشكل عام، والدول الريعية ومن ضمنها العراق بشكل خاص. وفي السنة (2021) ارتفعت الإيرادات العامة إلى (109,081) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي عن سابقتها (72.6%) وارتفعت أيضا النفقات إلى (102,850) مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي (35.2%) بسبب ارتفاع أسعار النفط ورفع الحظر؛ وعودة النشاط الاقتصادي من جديد.

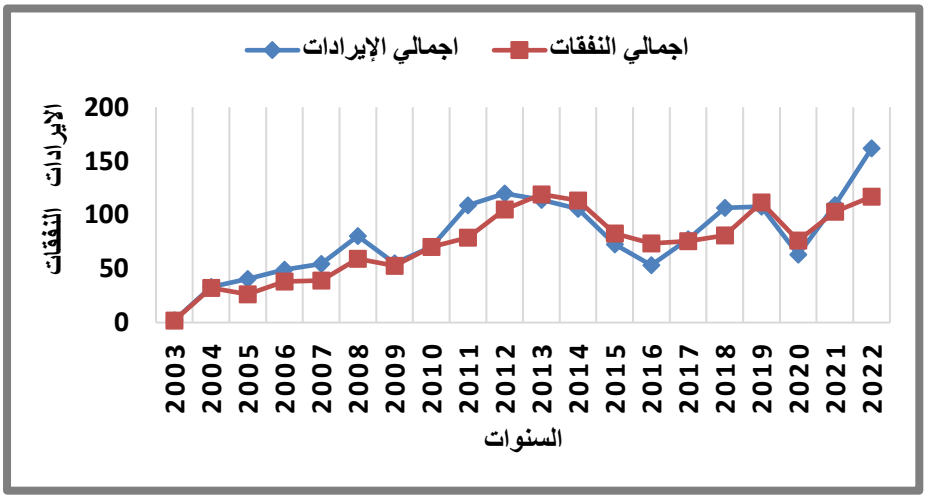

الشكل (18) تطور الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2003-2022)

جدول (18) تطور الإيرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2003-2022)

المؤشرات / السنوات	الإيرادات (مليار دينار)	معل نمو%	النفقات (مليار دينار)	معدل نمو%	الموازنة العامة (مليار دينار)
2003	2,146	-	1,983	-	164
2004	32,983	1436.7	32,117	1520	865
2005	40,503	22.8	26,375	-17.9	14,128
2006	49,063	21.1	38,077	44.4	10,987
2007	54,599	11.3	39,031	2.5	15,568
2008	80,252	47	59,403	52.2	20,849
2009	55,209	-31.2	52,567	-11.5	2,642
2010	70,178	27.1	70,134	33.4	44
2011	108,807	55	78,758	12.3	30,050
2012	119,817	10.1	105,140	33.5	14,678
2013	113,840	-5	119,128	13.3	(5,287)
2014	105,610	-7.2	113,474	-4.7	(7,864)
2015	72,546	-31.3	82,814	-27	(10,267)
2016	53,413	-26.4	73,571	-11.2	(20,158)
2017	77,422	44.9	75,490	2.6	1,932
2018	106,570	37.6	80,873	7.1	25,697
2019	107,567	0.9	111,724	38.1	(4,157)
2020	63,200	-41.2	76,082	-31.9	(12,883)
2021	109,081	72.6	102,850	35.2	6,232
2022	161,697	48.2	116,960	13.7	44,738
متوسط المدة	**79,225**	**84.7**	**72,827**	**85.2**	**6,398**
معدل نمو المركب	**24.1**		**22.6**		

تطور الإيرادات الكمركية في العراق للمدة (2003-2022)

تعد الضرائب من الأدوات المالية المهمة التي تعتمد عليها الدول في رسم سياساتها الاقتصادية، فضلاً عن كونها مصدراً مالياً من مصادر إيرادات الدولة، ومن المعروف أنه في الأدبيات المالية يتم تقسيم الضرائب إلى ضرائب مباشرة، وهي التي تفرض على الدخل والثروة أياً كان الوصف، وضرائب غير مباشرة وهي التي تفرض على إنفاق وتداول المال والعراق من الدول التي يتشكل الهيكل الضريبي فيه من الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. ويتصف البنيان الضريبي في العراق بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة، أي أنه يمتاز بارتفاع نسبة إسهام الضرائب غير المباشرة وانخفاض نسبة إسهام الضرائب المباشرة إلى إجمالي إيرادات الدولة من الضرائب، والضريبة الكمركية في العراق واحدة من أهم مكونات الضرائب غير المباشرة، فضلاً عن ضريبة الانتاج وضريبة المبيعات. ان إلغاء الرسوم الكمركية سنة (2003) في العراق، قد أدى إلى تدفق الاستيرادات بالشكل الذي أجبر المنتجين المحليين على انهاء أعمالهم؛ مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض المستوى المعاشي للأفراد وانخفاض إيرادات الحكومة وتقويض سياسات التصنيع، ثم إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة الرخيصة والرديئة، مما حتم على الحكومة العراقية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية للمنتج المحلي والمستهلك العراقي عن طريق التأثير في أسعار السلع المستوردة لتحفيز المنتج المحلي على الانتاج الصناعي والزراعي وتنويع هيكل الانتاج مما يساعد على تخفيض نسبة البطالة ورفع المستوى المعاشي للأفراد وتقليل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الاستيراد من خلال قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة (2010). وشهد النظام الكمركي في العراق بعد سنة (2003)، تعطيلاً للقوانين الكمركية بعد إصدار سلطة الائتلاف المؤقتة لقرارات إيقاف العمل بقانون التعريفة الكمركية رقم (77) لسنة (1955)، وكذلك قانون الكمارك رقم (23) لسنة (1984)، ليحل محلهما قرار سلطة الائتلاف الموقتة بفرض ضريبة إعادة إعمار العراق بنسبة (5%) من قيمة السلع المستوردة. وعلى الرغم من إصدار قانون جديد للتعريفة الكمركية رقم (22) لسنة (2010)، الذي كان من المنتظر أن يعمل على إصلاح الانعكاسات السلبية التي تولدت عن ايقاف العمل بالقوانين الكمركية، إلا أن مراحل تطبيق هذا القانون لم يتم اكمالها، ومن ثم فقد بقيت التعريفات الكمركية المفروضة على السلع المستوردة تعتمد على أسعار محدودة، مما أفقد قانون التعريفة الكمركية الجديد قدرته على تحقيق أهدافه المالية والتنموية في زيادة الإيرادات الكمركية والحد من الاستيرادات وحماية المشاريع والمنتجات القومية من منافسة السلع المستوردة. لذلك، يتبين من الجدول (19) أن

قيمة الإيرادات الكمركية لسنتي (2003-2004) كانت منخفضة جداً للغاية بسبب الحصار الذي فرضه عليها المجتمع الدولي على العراق. وفي سنة (2005) بلغت (1,749) مليون دينار وتكون نسبة (1.22%) من اجمالي الإيرادات العامة للدولة، وبالنسبة الناتج المحلي الإجمالي كانت نسبتها (0.7%) بعد الإيرادات النفطية للموازنة الدولة العراقية، وزادت نسبة الإيرادات الكمركية في اجمالي الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى أعلى نسبة (34%) و(12%) على التوالي، ويرجع هذا السبب لتطبيق قانون التعريفة الكمركية المرقم (22) لسنة (2010) بوجود ضريبة إعادة الاعمار الـ (5%). وهذا يتعلق بأهمية الإيرادات الكمركية وإجمالي الإيرادات العامة، إذ نلاحظ أن لها أهمية كبيرة في موازنة الدولة من سنة (2009) إلى (2013) أن أعلى قيمة في سنة (2009) كانت بمعدل نمو مرتفع (34.2%)، وجاءت هذه الزيادة الكبيرة نتيجة زيادة الحجم الاستيرادات. ونلاحظ انخفاض إسهام الإيرادات الكمركية في اجمالي الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي في سنوات (2014-2017) ليصل إلى (3.5%) تقريباً مقارنة في سنوات القبلة كانت مرتفعة للغاية؛ بسبب الأزمة المزدوجة في تلك المدة وضعف الرقابة المركزية على المنافذ الحدودية وسيطرة الجماعات الارهابية على بعض من المنافذ العراقية مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الكمركية والذي أثر في انخفاض إسهامها في كلّ من والإيرادات الكمركية والناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن ذلك كثرة التعديلات على قانون (2010) التي تزامنت مع تلك المدة. وبعد ذلك، عاد العراق إلى سيطرة المنافذ الحدودية في عامي (2017 و2018) وبعد تحريرها ارتفعت نسبة الإيرادات الكمركية ليصل (13.27%) ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (4.5%). واستمرت هذه الزيادة إلى سنة (2020) لكن انخفضت في سنوات (2021-2022) إسهامها في الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

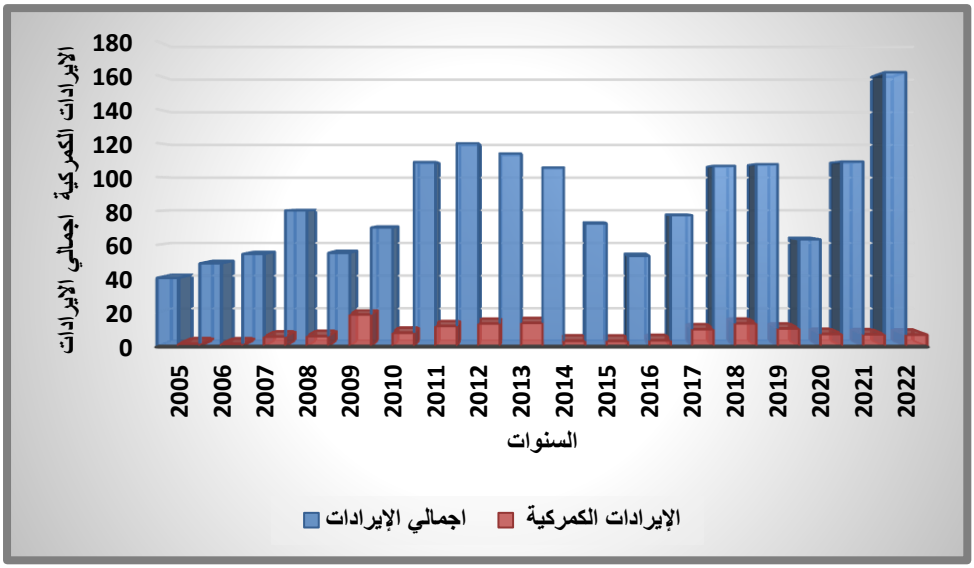

الشكل (19) تطور الإيرادات الكمركية في العراق للمدة (2005-2022)

الجدول (19) تطور الإيرادات الكمركية في العراق للمدة (2003-2022)

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	اجمالي الإيرادات (مليار دينار)	الإيرادات الكمركية (مليار دينار)	نسبة الإيرادات الكمركية من إجمالي الإيرادات%	نسبة الإيرادات الكمركية من الناتج المحلي الإجمالي%
2003	29,586	2,146	349	0.02	0.001
2004	53,534	32,983	160	0.48	0.3
2005	73,534	40,503	1749	1.22	0.7
2006	95,588	49,063	1,658	3.38	1.7
2007	107,829	54,599	5,868	10.75	5.4
2008	155,636	80,252	6,198	7.72	4
2009	139,330	55,209	18,910	34.25	13.6
2010	171,957	70,178	8,163	11.63	4.7
2011	212,255	108,807	12,169	11.18	5.7
2012	246,419	119,817	13,605	11.36	5.5
2013	272,346	113,840	14,022	12.32	5.1
2014	262,842	105,610	3,436	3.25	1.3
2015	192,404	72,546	3,346	4.61	1.7
2016	197,242	53,413	3,676	6.88	1.9
2017	227,711	77,422	10,276	13.27	4.5
2018	254,367	106,570	13,718	12.87	5.4
2019	266,191	107,567	10,696	9.94	4
2020	201,249	63,200	7,464	11.81	3.7
2021	305,191	109,081	7,208	6.61	2.4
2022	384,555	161,697	6,997	4.33	1.8
متوسط المدة	**192,488**	**79,225**	**7,403**	**8.9**	**3.7**

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (2003-2022)

من أجل تحسين ظروف المعيشة لجميع العراقيين وتحسين مهاراتهم التقنية والفرص المتاحة لهم، وكذلك مكافحة البطالة في العراق، تم إصدار الأمر المرقم (39) لسنة (2003) الخاص بالاستثمار الاجنبي في العراق. تعرضت دولة العراق لعدة تحديات في المدة من سنة (2003) إلى (2022)، بما في ذلك الحروب والاضطرابات الأمنية والتحولات السياسية، هذه العوامل تؤثر سلباً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد، ويجب أن نلاحظ ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإيرادات العامة يتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، مثل القوانين واللوائح المحلية والعالمية وأسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية. ومع ذلك شهد العراق جهوداً متزايدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم في زيادة الإيرادات العامة للبلاد، وهناك العديد من المجالات الاقتصادية التي يتأثر بها هذا الاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في العراق، منها: تحسين القطاعات الاقتصادية الرئيسة، ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يركز على قطاعات رئيسة في الاقتصاد العراقي، مثل النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية وقد يؤدي تحسين هذه القطاعات إلى زيادة الإيرادات العامة بناءً على زيادة الانتاج والصادرات، الرسوم والضرائب يتم دفع الشركات الأجنبية رسوماً وضرائب للحكومة العراقية وهذه الرسوم والضرائب تساهم في زيادة الإيرادات العامة، وتحسين البنية التحتية لجذب الاستثمار الأجنبي تحتاج الدولة إلى تحسين البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية مناسبة قد تقوم الحكومة بتحسين البنية التحتية بناءً على تمويلات المستثمرين، وهو ما يعود بالفائدة على المواطنين أيضاً، وغيرها من الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في العراق، ومع ذلك يجب ملاحظة أنه من أجل تحقيق تلك الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر يجب توفير بيئة استثمارية مستدامة وملائمة في العراق، ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد. ويتبين من الجدول (20) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2022) إذ ارتفع من (300) مليون دولار في سنة (2004) إلى (515) مليون دولار في سنة (2005) وبمعدل نمو سنوي بقيمة موجبة بلغت (71.8%). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب العالمي على النفط الخام إذ بلغ اجمالي الطلب المتوقع في العام (2005) حوالي (84) مليون برميل يومياً، بزيادة قدرها (1.8%) أو (1.5) مليون برميل يوميا مقارنة بسنة (2004) ورفع العقوبات عن الاقتصاد العراقي. وفي سنة (2006) انخفضت حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق ما قيمته

(383) مليون دولار وبمعدل نمو السلبي (25.7%). ثم ارتفع حجم تدفقاتها إلى الموجب في السنة (2008) فبلغت (1856) مليون دولار وبمعدل نمو الإيجابي المرتفع (91.1%) مقارنة في سنة (2007) كانت معدل نمو السالب، ويرجع هذا إلى استمرار ارتفاع الطلب على النفط الخام، وزيادة حصة العراق من صادرات النفط الخام نسبة لدول اوبك في عام (2008)، وبعدها في السنوات (2009 و2010) انخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (1598) و (1396) مليون دولار على التوالي، وبمعدلات نمو سلبية (13.9%) و (12.6%) على التوالي، ويمكن تفسير هذا الانخفاض؛ بسب الأزمة المالية العالمية المعروفة بأزمة الرهن العقاري، فضلاً عن ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية، وهذا أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات في القطاع النفطي العراقي. وبخصوص السنوات (2011 و2012) فقط ارتفع حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق ليصل إلى (2082) و (3400) مليون دولار على التوالي وبمعدلات النمو الإيجابية (49.1%) و (63.3%) وسبب خروج دول العالم من الأزمة المالية العالمية وعودة التجارة الخارجية، إلى جانب ذلك، ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العالم بما في ذلك العراق. لكن بعدها بسنوات انخفض حجم التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي الوارد إلى العراق إلى معدل سالب من السنة (2013) حتى السنة (2022)؛ وذلك بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية نتيجة دخول الجماعات الإرهابية إلى بعض مناطق العراق، وزيادة الإنفاق العسكري، أي أن زيادة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري في إجمالي الإنفاق العام، وعدم إقرار الموازنة العامة للدولة في سنة (2014) والدمار الذي شهدته البلاد بعد انتهاء حربها مع هذه المجاميع، كما شهد عاما (2015-2016) إعادة إعمار المناطق المتضررة، ومحاولة إعادة الأسر النازحة إلى مناطقها، فضلاً عن ذلك، دخول العراق في أزمة كوفيد-19 في آواخر السنة (2019) واستمرت هذه الازمة لغاية سنة (2021) وهذا أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمي وتوقف التجارة الخارجية بين دول العالم.

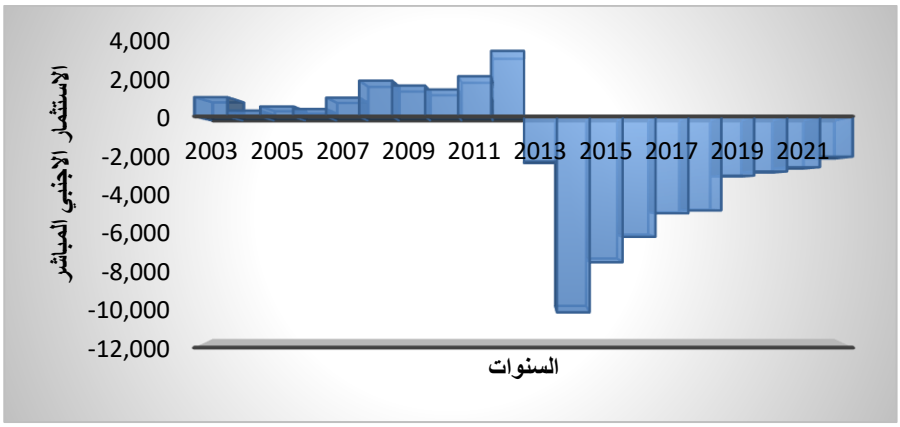

شكل (20) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2003-2022)

جدول (20) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (2003-2022)

المؤشر / السنوات	صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) (مليون دولار)	معدل نمو %
2003	1,000	-
2004	300	-70
2005	515	71.8
2006	383	-25.7
2007	972	153.7
2008	1,856	91
2009	1,598	-13.9
2010	1,396	-12.6
2011	2,082	49.1
2012	3,400	63.3
2013	-2,335	-168.7
2014	-10,176	335.8
2015	-7,574	-25.6
2016	-6,256	-17.4
2017	-5,032	-19.6
2018	-4,885	-2.9
2019	-3,076	-37
2020	-2,859	-7
2021	-2,637	-7.8
2022	-2,088	-20.8
متوسط المدة	**-1671**	

تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2003-2022)

تعد مسألة سعر الصرف، وكيفية حسابه من المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد، فقد مر العراق خلال العقود الماضية بظروف استثنائية لم تتعرض لها أي دولة نامية، أو حتى متقدمة عبر التاريخ الحديث، ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد العراقي معدلات تضخم عالية وتقلبات في سعر الصرف. وقد أسهمت ظروف العراق وطبيعة اقتصاده، وكذلك الدينار العراقي، ولا سيما قبل السنة (2003) وتغير النظام السياسي في البلاد، في تفاقم أغلب المشاكل الاقتصادية التي كان الاقتصاد العراقي يوجهها بالفعل. ويعد التضخم المستورد من أكبر المشاكل الاقتصادية التي واجهته. فالعراق بعد تغيير النظام السياسي في سنة (2003)، يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، ومن ثم فهو يحتاج إلى العديد من السلع الضرورية لتسيير عجلة الاقتصاد، وغالباً ما يتم استيرادها بسبب عدم توافرها في الأسواق المحلية، مما يجعل من العراق عرضة للتأثيرات العالمية. وإن أسعار الصرف لا تعكس القيمة الحقيقية للدينار العراقي؛ ففي السنوات التي سبقت السنة (2003) كانت هناك أسعار متعددة للعملة المحلية دون مبررات اقتصادية مقبولة، إذ كان هناك سعر صرف رسمي وموازٍ وأسعار صرف أخرى، وسعر صرف حوالات المواطنين وغيرها وتقدر أسعار الصرف السائدة في ذلك الوقت بحوالي عشرة أسعار وقد نتج عن هذا التعدد في أسعار الصرف آثار سلبية على الاقتصاد، منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص، وعدم توجيه موارد كافية من النقد الاجنبي للتجارة الخارجية، وقد ارتبط الدينار العراقي بسعر صرف ثابت تقريبا لمدة طويلة، إذ كان سعر صرف الدولار الامريكي يستخدم كوسيلة لتقييم الدينار العراقي يومياً مقابل العملات الأجنبية، لذلك كان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر بالعملات الأخرى بالنسبة نفسها ارتفاع وانخفاض الدولار تجاهه. لقد اتبع العراق نظام الاسعار الثابتة في الثمانينيات والتسعينيات وحتى السنة (2002) وبعد أحداث السنة (2003) اتبع العراق نظام الاسعار العائمة المدارة، ويؤثر تغير سعر الصرف في الاقتصاد المحلي في ضوء تأثيره في حجم التجارة والميزان التجاري أو في ضوء تأثيره في الاستثمار الأجنبي وتدفقات رؤوس الأموال من وإلى الخارج. وبعد السنة (2003) تم تأسيس السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) إذ اتخذ عدد من الاجراءات للتحقق من استقرار قيمة العملة المحلية، ومنها:

1. استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ذات جودة عالية تجعل الأفراد يشعرون بالآمن في حملها؛ لأنها تتمتع بمواصفات شكلية تواكب المعايير الدولية.

2. قام البنك المركزي بتوفير العملة الأجنبية لتغطية الطلب المحلي وإجراء التجارة والخدمات فضلاً عن سحب الفائض من العملة المحلية من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية أي شراء وبيع العملة الأجنبية. أي أن الاستقرار النسبي يعود إلى سعي البنك المركزي لرفع قيمة العملة المحلية بناءً على نافذة بيع العملة الأجنبية وتوفير الأموال المناسبة من الدولار للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، ومن ثم الاقتصادي وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي الشامل وكذلك استقرار الوضع الأمني بشكل عام في البلاد.

لقد شهد العراق بعد سنة (2003) تغيرات عديدة في النظام السياسي والاقتصادي، وبعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته وفق قانون (56) لسنة (2004) أصبح بمثابة مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ السياسة النقدية، وحصل على الصلاحية الكاملة في رسمها وتوجه العراق نحو اقتصاد السوق، وكان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو سعر الصرف للدينار؛ كونه وسيطاً للسيطرة على معدلات التضخم، إذ يظهر من بيانات الجدول (21) ان سعر الصرف في السنة (2003) بلغ (1896) ديناراً/ دولاراً في السوق الرسمي و(1936) في السوق الموازي، ومن ثم انخفض سعر الصرف في السنة (2004) ليصل إلى (1453) ديناراً/ دولاراً لكل من السوق الرسمي والموازي وبمقدار التقلب (23.36-%) و(24.95-%) على التوالي، أي ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار في تلك السنة، وفي السنة (2005) كان سعر الصرف في السوق الرسمي (1469) والموازي (1472)، وثم ارتفع سعر الصرف في السنة (2006) ليصل إلى (1475) في السوق الموازي، أي انخفضت قيمة الدينار العراقي في تلك السنة، وهذا بسبب الانفتاح التجاري للعراق على العالم الخارجي، مما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية. ونلاحظ أن سعر الصرف الموازي فقد شهد تذبذبات واضحة خلال الثلاثة أعوام الأولى من مدة الدراسة، ويعود ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار المتوافرة لدى البنك المركزي؛ بسبب زيادة طلب المصارف عليها، والمشتق من طلب الموردين، وكذلك ازدياد تحوط الأفراد بالعملة الأجنبية كخزين مستقر للقيمة وأيضا كوسيلة لحماية ثرواتهم، أخذ الدينار العراقي بعد ذلك بالارتفاع من (1475) ديناراً/ دولاراً سنة (2006) إلى (1182) دينار/ دولار سنة (2009)، أي زادت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة ثقة الأفراد بالعملة المحلية ونجاح سياسات البنك المركزي في الأسواق الموازية وبذلك قلت فجوة سعر الصرف إلى (12) نقطة في سنة (2009) أي (1182-1170) بعد أن كان الفرق (40) نقطة سنة (2003) أي (1896-1936)، مما يبين استقراراً نسبياً كبيراً في أسعار الصرف في السوقين. أما بعد السنة (2010)

وتحديداً السنة (2014) فقط ارتفع إلى (1188) ديناراً/ دولاراً في السوق الرسمي بمقدار التقلب الإيجابي (1.89%) وفي السوق الموازي بلغ (1214) ديناراً/ دولاراً بمقدار التقلب السلبي (1.46%)، واستمر بعدها بالزيادة ليصبح خلال السنة (2015) إلى (1190) ديناراً/ دولاراً في السوق الرسمي بمقدار التقلب (0.17)، وفي السنة (2016) شهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً، بلغ (1275) ديناراً/ دولاراً ويعزى ذلك إلى زيادة الطلب على الدولار، وكذلك انخفاض مبيعات البنك المركزي منه مقارنة بسنة (2010)، بسبب أحداث سنة (2014)، والركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العراقي نتيجة تعرضه لعدد من الصدمات الاقتصادية والسياسية، منها سيطرة العصابات الإرهابية على العديد من المحافظات العراقية، وانخفاض أسعار النفط، وتقليل انتاج النفط. وليعاود الارتفاع إذ بلغ (1209) ديناراً/ دولاراً في السنة (2018) ليصبح الفرق بين السعرين بحدود (19) نقطة سنة (2018) بعد أن كان (2016) (85) نقطة. وفي سنة (2020) حافظ سعر بيع الدولار وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) ديناراً لكل دولاراً حتى (2020/17/12) إذ تم اعتماد سعر الصرف (1450) دينار للدولار في (2020/12/20) نتيجة الأزمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط الخام، ومن جانب آخر بات سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي، إصلاحات الورقة البيضاء، وبالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لسنة (2020) بلغ (1234) دينار لكل دولار أمريكي مقابل (1196) دينار لكل دولار لعام 2019. وبعد السنة (2020) ارتفع سعر صرف الدينار/ الدولار في سنوات (2021 و2022) ليصل (1460) في السوق الرسمي و(1474) و(1482) في السوق الموازي، والجدير بالذكر أن استيرادات العراق زادت بسنة (35%)؛ بسبب ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض قيمة الدينار العراقي.

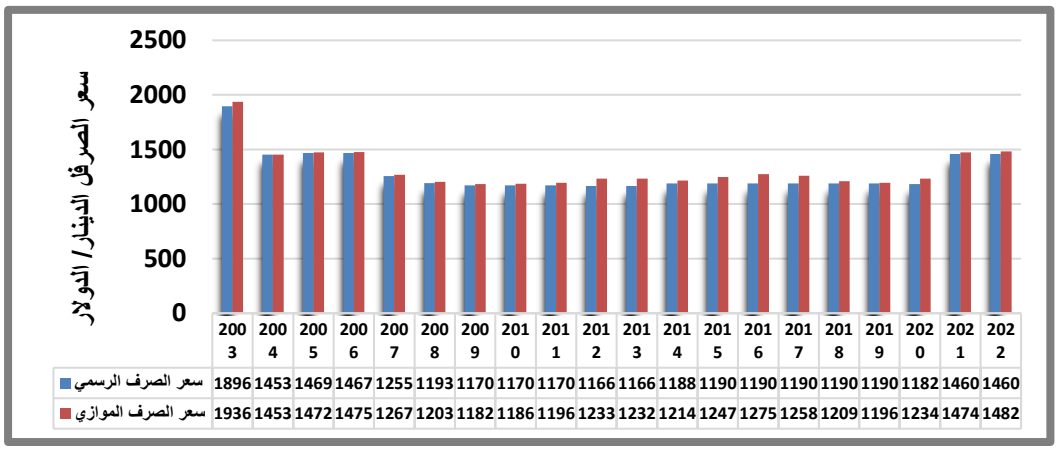

شكل (21) تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2003-2022)

جدول (21) تطور سعر الصرف في العراق للمدة (2003-2022)

المؤشرات / السنوات	سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي (الرسمي) (دينار/ دولار)	مقدار التقلب في سعر الصرف الدينار بالسعر الرسمي (%)	سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي (الموازي) (دينار/ دولار)	مقدار التقلب في سعر الصرف الدينار بالسعر الموازي (%)
2003	1896	-	1936	-
2004	1453	-23.36	1453	-24.95
2005	1469	1.10	1472	1.31
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.93	1182	-1.75
2010	1170	-	1186	0.34
2011	1170	-	1196	0.84
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	-	1232	-0.08
2014	1188	1.89	1214	-1.46
2015	1190	0.17	1247	2.72
2016	1190	-	1275	2.25
2017	1190	-	1258	-1.33
2018	1190	-	1209	-3.90
2019	1190	-	1196	-1.08
2020	1182	-0.67	1234	3.18
2021	1460	23.52	1474	19.45
2022	1460	-	1482	0.54
متوسط المدة	**1291**		**1321**	

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. إبراهيم، كروش خالد، (2023)، دور القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.
2. أبو صالح، جنا، خبصي، ممتاز مطلب، (2023)، دور التجارة الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة علمية كلية تربية للبنات، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع، مؤسسة منارة للتنمية والتعليم، جامعة نولج أربيل، العراق.
3. أسماء، شراك، الطيب، فتان، (2024)، المبادلات التجارية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال المدة (1987-2021) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (1).
4. آل بهية، الشرع، مصطفى خليل محمد، عقيل شاكر عبد، (2020)، دور الإعتمادات المستندية الصادرة من القطاع المصرفي العراقي في تمويل التجارة الخارجية "الاستيرادات" للمدة 2004-2018، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (12)، العدد (38).
5. امال، جوزي، جيلالي، بوظراف، (2023)، قياس آثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل سلاسل القيمة العالمية-حالة الجزائر للمدة 1998-2021، مجلة المالية & الأسواق، المجلد (10)، العدد (1).
6. البرزنجي، غريب جعفر نوري، الادريسي، أمين محمد سعيد، (2024)، تحليل وقياس أثر تذبذبات سعر صرف الدينار في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2021)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (20)، العدد (66).
7. البطاط، منتظر فاضل سعد، جمعة، محمد جواد، (2016)، الآثار المالية للضرائب الكمركية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد (44)، العدد (3).
8. بلال، خلفة، ياسر، بن معزوز علاء الدين، (2023)، أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت.

9. بن جدو، زوهير، (2023)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
10. البنك الدولي، https://data.worldbank.org
11. البنك المركزي العراقي، التقارير والنشرات الرسمية السنوية (2003-2022)، العراق.
12. البهلول، محمود عبد الرحمن السيد، (2023)، أهمية الاقتصاد الرقمي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، مجلة العلمية للبحوث التجارية، (49) العدد (2).
13. بولنوار، لخضاري، (2023)، أثر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي في عينة من دول شمال أفريقيا – دراسة تحليلية قياسية للمدة 2007-2020، أطروحة دكتوراه منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
14. جاسم، عثمان عبدالطيف، الكواز، سعد محمود، (2022)، قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية لإيران، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (18)، العدد (58).
15. جودت، نضال شاكر، عريبي، ليلى محمد، (2021)، قياس وتحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (39)، العدد (127).
16. حاجي، عصمت إبراهيم، كوفان طه عبد الله، شمال خليل رشيد، (2022)، آثر بعض متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2005-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18) العدد (57).
17. حجي، إدريس رمضان، (2023)، قياس وتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2022، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (79).
18. حسن، سعدية هلال، (2022)، واقع التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (11) العدد (41).

19. حمو، طارق، (2018)، دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز الكردي للدراسات.
20. خضير، منعم احمد، عبد الله، عبد الله محمد، (2018)، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة 2001-2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (43).
21. الخطيب، رياح جميل، (2024)، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2022)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (6)، العدد (1).
22. الخياط، عدنان حسين، (2020)، واقع الضريبة الكمركية في العراق وإمكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد (43).
23. الخيكاني، نزار كاظم صباح، الشريفي، سلام محمد حمزة، (2023)، تحليل بعض مؤشرات العولمة ودورها في النمو الاقتصادي الهند حالة دراسية للمدة (2004-2020)، مجلة القري للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (19)، العدد (2).
24. الدليمي، سعد عبد الكريم حمادي، فيصل غازي فيصل الدليمي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي، (2023)، التجارة الخارجية – تطبيقات اقتصادية كلية، الطبعة الأولى، مجموع دار الدكتور للعلوم، بغداد، العراق.
25. ذنون، مروان عبد المالك، (2020)، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيـع، المملكة الأردنية الهاشمية.
26. رحالي، بلقاسم، سراي، صالح، (2024)، قياس وتحليل أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للمدة 1990-2020، باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد (7)، العدد (2).
27. رماح، حواشين، (2019)، النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية 2000-2014، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.
28. رميساء، يخلف، نجاح، كردود، (2023)، أثر النمو الاقتصادي على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رسالة ماجستير منشورة،

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

29. ريمة، سحاري، (2023)، أثر الطاقات المتجددة على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

30. زقار، بخدة، (2024)، أثر أدوات السياسة التجارية على نمو التجارة الخارجية، وانعكاساتها على الاقتصاد القومي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

31. سعدون، عبد الوهاب ذنون، (2020)، قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا باستخدام انموذج (ARDL) للمدة 1980-2019، مجلة دراسات اقليمية، المجلد (14)، العدد (45).

32. سليمان، هيفاء يوسف، بشير علوان حمد، سعد عبد نجم العبدلي، (2023)، أثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي في العراق، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (21) العدد (76).

33. سليمان، وافي سلام، (2023)، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2019، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (1).

34. الشمري، مايح شبيب، الشمري، سلمان حمد شنان، (2022)، واقع وآفاق الإيرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة كلية التربية للبناتى للعلوم الانسانية، المجلد (15)، العدد (4).

35. شيماء، بن مالك، اميرة، صلاح، (2021)، تحرير التجارة الخارجية و مبدأ الحماية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

36. صالح، قبيل، (2019)، آليات تمويل التجارة الخارجية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اولادجلال، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة.

37. صقر، أديب علي، (2024)، محددات النمو الاقتصادي في سورية في ظل تداعيات الحرب خلال المدة الزمنية (1978–2019)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (40) العدد (4).

38. عبد الرحمن، زاتيمي محمد، عمر، غزازي، (2024)، أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال المدة 2000-2021، مجلة الإبداع، المجلد (14)، العدد (1).

39. عبد القادر، بن شني، (2021)، تسيير عمليات التجارة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس.

40. العبيدي، ليث عبود رشيد، الزواري، غازي، (2023)، أثر مؤشري فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد (64).

41. عساف، نزار ذياب، مهيدي، محمد نصيف، (2023)، قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (5)، العدد (1).

42. عفان، منال، (2023)، رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير انماط التجارة الخارجية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (24) العدد (2).

43. عمران، ستار جابر، (2015)، إشكالية تطبيق قانون التعريفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010 في العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (18).

44. عيال، علياء كاظم، (2023)، قياس اقتصادي لأثر حجم الصادرات النفطية على التنمية الاقتصادية ممثلة في الدخل القومي في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (15)، العدد (1).

45. العيد، معطا الله، خالد، قادر، (2022)، دراسة قياسية لاستجابة النمو الاقتصادي لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر المدة 2000-2020، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.

46. فاضل، رسل عباس، جاسم، عبير محمد، (2022)، الدور التمويلي للتعريفة الكمركية في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (20)، العدد (72).

47. فريح، جواد شاكر، (2024)، قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (6)، العدد (1).

48. قلوح، عبد الحكيم، (2020)، دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر خلال المدة 1993 - 2020، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة.
49. محسن، سمير عبد شمران، العتابي، عبيد، رعد عيدان، (2024)، قياس وتحليل العلاقة بين سياسة التعريفة الكمركية للسلع الزراعية والناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي في العراق للمدة من (2003 – 2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (22)، العدد (80).
50. محيسن، شيماء رشيد، علي عمران الطائي، زياد عزالدين طه، (2023)، قياس الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الكويت للمدة (1995-2020)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (خاص).
51. محيميد، خطاب سعد، (2024)، التجارة الخارجية للعراق وأثرها على قوة الدولة الاقتصادية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (31)، العدد (2).
52. مخالفة، رتيبة، عميرة، عريس، (2021)، دور مؤسسات تأمين إئتمان الصادرات في تغطية مخاطر التجارة الخارجية - عرض تجارب، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحيى.
53. مصطفى، هدى محمود محمد، (2021)، أثر السياسة النقدية على التجارة الخارجية في الأردن (1990-2020)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
54. منيرة، دبي، (2023)، أثر تطور سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي في السعودية خلال المدة 1990- 2020، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
55. مهيدي، محمد نصيف، عساف، نزار ذياب، (2024)، قياس وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (16)، العدد (1).
56. مومن، مروة، (2023)، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للمدة 2000-2020، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

57. نجود، هيبة، (2021)، مكانة الاعراف التجارية في التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد صديق بن يحيى.
58. النقيب، أكمال عبد العزيز، ياسر غانم يحيى، ظافر حسين، (2023)، أثر الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسه على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، عدد (خاص).
59. نور الهدى، عباس، زهراء، شعيب فاطمة، (2023)، أثر المقاولاتية في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون.
60. نور الهدى، همايلية شيماء، (2020)، سبل تعزيز التجارة الخارجية في ظل كوفيد-19، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
61. هجيج، عمر عبد الله محمد، حمود سعد محيميد، مثنى معيوف محمود، (2020)، تحليل مساهمة الاقتصاد الابداعي في التجارة الخارجية العالمية للمدة 2002-2015، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (16)، العدد (خاص).
62. وشن، كنزة، (2018)، دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي - مجلس التعاون الخليجي نموذجا (2001-2018)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة.
63. الياس، محجوبي، زكرياء، سويقات، (2017)، مبدأ حرية التجارة دولية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Abdel Aziz, Ahmed, Al-Ajrawi, Younis, (2023), The Impact of the Exchange Rate on Foreign Direct Investment in the Iraqi Agricultural Sector for the Period 1990-2021, Tikrit Journal for Agricultural Sciences, Vol., 23, No., 1.

2. Abegaz, Bazezew Endalew, (2021), a Review of Population and Economic Growth Nexus in Ethiopia, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol., 12, No., 11.
3. Aga, Ahmed Abdulrahman Khder, Hussein, Jwan Saeed, (2023), the Impact of Trade Liberalization on Economic Growth in Iraq: An Empirical Analysis, Migration Letters, 20.S2.
4. Ahmed, S. T., (2024), Export-Led Growth in Bangladesh: A Functional Impact Analysis of Export Performance and its Contribution, Journal of Production, Operations Management and Economics, Vol., 04, No., 02.
5. Ali, Amjad, (2022), Financial Liberalization, Institutional Quality and Economic Growth Nexus: Panel Analysis of African Countries. Bulletin of Business and Economics (BBE) 11.3.
6. Al-Isawi, Ahmed Sabah Ali, (2022), the role of the foreign trade sector in supporting Iraq's trade balance from 2008 to 2019, MS thesis, İstanbul Gelişim Üniversitesi Lisansüstü Eğitim Enstitüsü.
7. Al-Jawari, Munadil, Khaleel Hameed Radhi, and Amer Omran al Mamouri, (2024), examining the Relationship between Economic Diversification and Sectoral Linkages: Insights from the Iraqi Economy." International Journal of Religion Vol., 5, No., 8.
8. Alkooranee, Hasanain Talib, Ahmad Assadzadeh, Ali Khalaf Mohammed Alsukaini, (2023), An Analysis the Impact of Economic Reform Policies on Liberalizing the Trade Balance in Iraq for the Period 1990-2020, International Journal of New Political Economy, Vol., 4, No., 1.
9. Almashhadani, Abdulrahman Najm, (2023), Iraq’s Accession to the Wto and the Possible Economic Effects, International Journal of Professional Business Review, Vol., 8, No., 4..

10. Almusawi, Abdulwahab M. Jawad, Almusawy, Ali Abdullah Hussein, (2020), Effect of unequal trade exchange on economic development in Iraq (2003-2018), PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, Vol., 17, No., 7.
11. Al-Yasi, M. A. A. A., Al-Yasi, H. R. A., & Hasan, M. F, (2024), The possibility of parallel market correction for exchange rate changes according to the ARDL and ARIMA models, Technium Business and Management, 7.
12. anh, dinh ba hung, tien, nguyen hoang, (2019), trade freedom and protectionism of leading world economies in the global trade system, international journal of commerce and management, Vol., 5, No., 3.
13. anwar, a., nazim, m. f., & ullah, m, (2024), crossing borders, bridging gaps: environmental law in the realm of international trade, international journal of human and society, Vol., 4, No., 1.
14. Apaitan, T., Disyatat, P., & Samphantharak, K, (2019), Dissecting Thailand is international trade: Evidence from 88 million export and import entries. Asian Development Review, 36(1).
15. Artekin, a. ö. & duran, m. s. (2022, may). Development of international trade in turkey: trends and changes, in 12th international scientific conference „business and management 2022“.
16. Arwatchanakarn, popkarn, (2018), Exchange rate policy, monetary policy and economic growth in Thailand: a macroeconomic study, 1950–2016. The University of Newcastle, Newcastle, NSW, Australia.
17. Asada, H, (2022), Effects of foreign direct investment, trade openness, and human capital development on the economic growth of Thailand, International Journal of Asian Business and Information Management, Vol., 13, No., 1.

18. Awwad, M. K., & Majeed, A. H, (2024), the role of foreign investment in economic growth/an analytical study in the Iraqi economy for the period (2004-2021).
19. Azmin, N. A. M., Manaf, S. M. A., & Ghani, R. A. (2023). Does financial efficiency modify CO2 emission? Using panel ARDL-PMG in the case of five selected ASEAN countries. In BIO Web of Conferences (Vol. 73, p. 02001). EDP Sciences.
20. Babatunde, S. A, (2018), Government spending on infrastructure and economic growth in Nigeria, Economic research-Ekonomska istraživanja, 31(1).
21. Bajo-Rubio, O., & Ramos-Herrera, M. d. C, (2023), does international trade promote economic growth? Europe, 19th and 20th centuries. GLO Discussion Paper, No. 1358, Global Labor Organization, Essen.
22. Bakari, S, (2017), Trade and Economic Growth in Germany, PhD studie, Faculty of Economic Sciences and Management of Tunis (FSEGT), University of Tunis El Manar.
23. Bakari, S, (2018), Impact of exports and imports on economic growth in Canada: empirical analysis based on causality, International Academic Journal of Innovative Research, Vol. 5, No. 1.
24. Bakari, S., & Saaidia, F, (2017), Assessment of commerce potency on economic growth in Italy: Empirical analysis. Munich Personal RePEc Archive.
25. Barguellil, Achouak, (2021), the Asymmetric Indirect Impact of Real Exchange Rate on Economic Growth through Foreign Trade: An Asymmetric ARDL Panel Model, Asian Economic and Financial Review Vol., 11, No., 8.

26. Barra, C., Ruggiero, N., & Zotti, R, (2020), short-and long-term relation between economic development and government spending: the role of quality of institutions, Applied Economics, 52(9).
27. Bathuure, I. A, (2024), Government Expenditure and Economic Growth Nexus in Ghana, International Journal of Economic Policy, Vol., 4, No., 1.
28. Bibi, Valentine, (2024), Effects of Foreign Direct Investment on Poverty and Development, International Journal of Developing Country Studies, Vol., 6, No., 3.
29. Biemudo, K., Antonio, R., & Agustin, N. A. J, (2022), An empirical analysis on the impact of international trade in philippine economic growth, Journal of Economics, Finance and Accounting Studies, Vol., 4, No., 1.
30. Billah, M. A, (2012), Foreign Direct Investment Scenario: Bangladesh Perspective, Thoughts on Economics, Vol., 22, No. 01.
31. Carbaugh, Robert j., (2021), international economics, seventeenth edition, Washington, united states.
32. Carlos, J., Raffy, P., Dalle, B., & Vendruscolo, P, (2019), German Exports, Economic Growth and Foreign Demand: An Analysis of the Period 2000–2017, International Journal of Business, Vol., 6, No., 6.
33. Casaú, M. Á., & Herrero, D. (2024). Deindustrialization paths and growth models: Germany and Spain in comparative perspective.
34. Çetinkaya, a. f., & demirel, n, (2024), analyzing the impact of the organization of Turkic states on the foreign trade of member countries. Cogent social sciences, vol., 10, no., 1.
35. Cheliout, S., & Walravens, L. (2019). Belgium's foreign trade: between restoring competitiveness and neo-protectionism Le commerce extérieur de la Belgique. Economic Review/National Bank of Belgium.

36. Christopher, Nelson, iyakwari Anna Dyaji Baba, Olabanji Olugbenga Afolabi, (2023), Financial Inclusion and Economic Growth in Nigeria, Journal of Social Sciences and Management Studies, research article.
37. Cizakca, M, (2024), Understanding the Determinants of Foreign Trade Volume in Turkiye: An Empirical Analysis, Journal of Business and Economic Options, Vol., 7, No., 1.
38. Dahlberg, H. (2003) 'The Swedish economy', Directorate-General for Research, Directorate A: Medium and Long Term Research, Division for Economic, Monetary and Budgetary Affairs.
39. Demoutiez, Juliette Alenda, (2022), from economic growth to the human: reviewing the history of development visions over time and moving forward. Third World Quarterly, Vol., 43, No., 5.
40. Dhyne, E., & Duprez, C. (2013). Structural dynamics of Belgium's foreign trade. National Bank of Belgium–Economic Review.
41. Economic Report Sweden, 2023.
42. Edwards, Lawrence, Lawrence, Robert, (2012), South African Trade Policy and the Future Global Trading Environment, Occasional paper no 188.
43. Epor, S. O., Yua, H., & Terhemba Iorember, P, (2024), Foreign direct investment and economic growth in developing countries: The role of international trade and foreign debt, Modern Finance, 2(1).
44. Erkok, B., & Konak, A, (2024), Analysis of the Effects of the Economic Crises and Pandemic on Foreign Trade in 1994-2022 with RALS-LM Structural Break Unit Root Test Method: The Case of Türkiye. Fiscaoeconomia, 8(1).
45. Eweade, B. S., Uzuner, G., Akadiri, A. C., & Lasisi, T. T, (2024), Japan energy mix and economic growth nexus: Focus on natural gas consumption, Energy & Environment, 35(2).

46. Ezeifekwuaba, tochukwu benedict, (2022), factors affecting international trade activity in less developed nations: Nigeria as a case study, science research.
47. Farag, Fouzi Salih, Rossazana Ab-Rahim, and Khairil-Annuar Mohd-Kamal, (2021), Foreign trade and economic growth relationship: Empirical evidence from Libya, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol., 11, No., 4.
48. Farhan, Yousif Salam, (2023), the impact of foreign trade on the economic growth of Iraq (1980-2020), Master's thesis, İstanbul Gelişim Üniversitesi Lisansüstü Eğitim Enstitüsü.
49. Galeazzi, giorgia, (2023), essay on international economics, PhD thesis. University of Glasgow.
50. Global affairs Canada, 2022, Canada’s state of trade, the benefits of free trade agreements.
51. Hachicha, a., awad, h. m., & ghorbel, a, (2024), assessing and examining the influence of international trade on iraq's economic growth spanning the period from 1991 to 2021, migration letters, vol., 21, no., 2.
52. haidari, a., & junejo, s, (2024), the impact of fiscal policy on economic growth: fresh evidence from Malaysia, cognizance journal of multidisciplinary studies, Vol., 4, No., 2.
53. Hamdamova, Z., & Kamilova, M. K, (2024), Adapting innovation and sustainability: steering Japan’s economy towards growth and resilience, European Journal of Business Startups and Open Society, Vol., 4, No., 5.
54. Hashem, H. A. S. (2024). Measuring the Impact of Exchange Rate Changes on Imported Inflation in Iraq. World Economics and Finance Bulletin, 32.

55. Herr, H., Schweisshelm, E., & Truong, M. H. V, (2016), the integration of Vietnam in the global economy and its effects for Vietnamese economic development (No. 44), Global Labour University Working Paper.
56. HOK, L, (2020), Role of government spending in economic growth and competitiveness: Evidence from Cambodia. UOMP Thesis, University of Miskolc.
57. Hopkins, A, (2023), Trade in Indonesia and Thailand: A Double-Edged Sword, Global Majority E-Journal, Global Majority E-Journal, Vol., 14.
58. Hosseini, Moghaddam, S. R., Adibpour, M., & Memarnejad, A, (2024), Relationship between corporate governance and capital formation using the financial development channel in the Middle East and OECD countries, International Journal of Finance & Managerial Accounting, Vol., 10, No., 37.
59. Hung, N. T., Thanh, S. D, (2022), Fiscal decentralization, economic growth and human development: Empirical evidence, Cogent Economics & Finance, 10(1).
60. Ilkhomovna, h. n, (2024), theoretical foundations of statistical research of interactions between foreign trade and economic growth, Multidisciplinary journal of science and technology, Vol., 4, No., 2.
61. Ingves, S, (2022), Sweden's role in international economic cooperation –then, now and looking ahead', Economic Review, no. 1.
62. Justin, A., & Salim, J. S, (2024), Analysis of the Determinants of Indonesia's Balance of Payments ECM Model Approach 2003-2022, Jurnal Ekonomi, Vol., 13, No., 1.
63. Karahan, Ö, (2020), Influence of exchange rate on the economic growth in the Turkish economy, Financial Assets and Investing, 11(1).

64. Kareem, R. O., Isiaq, T. S., Fabunmi, B. E., & Taiwo, A. B, (2023), Climate Change and Population Growth Rate: any Implications for Economic Growth in Nigeria?. Valahian Journal of Economic Studies, Vol., 14, No., 2.
65. Kawamura, a, (2023), Vietnam's trade structure and challenges for sustainable growth, mitsui & co. global strategic studies institute monthly report.
66. Kesawaram, v. natarajan, gurumurthy, s. b. rajendra prasad, pramod kumar, (2021), foreign trade and policy, Pondicherry University.
67. Khaleed, Waleed Ashour, (2024), the Impact of Bank Credit on the Gross Domestic Product in Iraq, European Journal of Economics, Finance and Business Development, Vol., 2, No., 4.
68. Khan, A, (2024), the emergence of the Fourth Industrial Revolution and its impact on international trade. ASR: CMU Journal of Social Sciences and Humanities, 11.
69. Kiptoo, Jansen, (2024), the Influence of Political Stability on Foreign Direct Investment (FDI), International Journal of Developing Country Studies, Vol., 6, No., 1.
70. Lawin, L. M., Dossa, R., Feliho, C., (2023), Causality between Intra-African Trade Openness and Transport Infrastructure Development, Industrial Development, and Customs Duty Rate in African, American Journal of Economics, Vol., 13, No., 2.
71. Mahmoud, m. e., setiawan, d., & aryani, y, (2024), assessing the impact of the floating exchange rate regime: dynamics between exchange rates and stock prices in the Egyptian market. International journal of accounting, management, economics and social sciences, Vol., 2, No., 4.

72. Maitham, A, (2024), the Impact of Fluctuations in the International Oil Markets on the Iraqi Economy, World Economics and Finance Bulletin, 33.
73. Malefane, M. R., & Odhiambo, n. m, (2018), Impact of trade openness on economic growth: empirical evidence from south Africa, international economics/economia internazionale, 71(4).
74. Mansouri, s. a. (2022), a brief review of the evolution of international trade theories, International journal of business and development studies, Vol., 14, No., 2.
75. Marwah, R., & Ramanayake, S. S, (2024), Pandemic-led trade shocks & supply chain disruption: case studies of the readymade garments (RMG) sector in Sri Lanka and Bangladesh, International Journal of Innovation and Sustainable Development, Vol., 18, No., 1-2.
76. Meersman, H., & Nazemzadeh, M, (2017), the contribution of transport infrastructure to economic activity: The case of Belgium. Case Studies on Transport Policy, 5(2).
77. Meyer, D. F., & Sanusi, K. A, (2019), A causality analysis of the relationships between gross fixed capital formation, economic growth and employment in South Africa, Studia Universitatis Babes-Bolyai Oeconomica, 64(1).
78. Miho, Aras Abdulkareem, (2024), Economic Diversification In Iraq: A Comprehensive Review, Bhinneka: Jurnal Bintang Pendidikan dan Bahasa, Vol., 3, No., 2.
79. Mobosi, I. A., Okonta, P. O., & Nwankwo, C. E, (2024), Nigeria's Macroeconomic Growth and Sectoral Foreign Direct Investment Sensitivity, University of Nigeria Journal of Political Economy, Vol., 14, No., 1.
80. Mohammad, Ayoop Razaq, Moslem, Hamdya Shaker, (2024), the External Financial Crises and Their Role in the Economic Growth

Fluctuations in Iraq during the Period (2004-2021), Journal of Economics & Administrative Sciences, Vol., 30, No., 140.

81. Moyo, Clement, Phiri, Andrew, (2024), Knowledge creation and economic growth: the importance of basic research, Cogent Social Sciences 10.1.
82. Mustafa, K, (2011), An analysis of the Relationship between Foreign Trade and Economic Growth in Turkey over the period (1980–2009), Lund University School of Economics and Management.
83. Nathan, Emmanuel, Usifoh Kingsley Stanley, Adu Melford Jonathan, (2024), "Institutional Quality, Government Expenditure and Economic Growth Nexus in Nigeria. NG Journal of Social Development, Vol., 13, No., 1.
84. Nenko, S., Fedotov, O., Shchedrova, H, (2022), Economic and legal bases of administration of the customs-tariff mechanism, Baltic Journal of Economic Studies, Vol., 8, No., 1.
85. Nguyen, H. H, (2020), Impact of foreign direct investment and international trade on economic growth: Empirical study in Vietnam, The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol, 7, N, 3.
86. Nissa, r. a., septiyani, d. a., qolby, m. h., Salam, i. a., abadi, m. t., & syafi'i, m. a, (2024), sejarah pemikiran ekonomi merkantilis dan ekonomi klasik Adam smith, journal ilmiah research student, Vol., 1, No., 3.
87. Njoroge, Erastus Kaiba, (2024), Role of Development Banking in Economic Growth in Kenya, International Journal of Poverty, Investment and Development, Vol., 5, No., 1.
88. Odunlade, O. A., & Adegbie, F. F, (2022), Return on Capital Employed of Listed Manufacturing Companies and Government Spending on Infrastructures in Nigeria (1990-2015). International Journal of Research and Innovation in Social Science, Vol., 6, No., 5.

89. OECD, (2017), International trade, foreign direct investment and global value chains. France Trade and Investment Statistical Note.
90. Oedit, Y, (2023), The tariffs-imports relationship: An empirical analysis based on developed and developing countries, Master's thesis, Erasmus University Rotterdam.
91. Olaoye, O., Afolabi, O, (2021), Government spending and economic growth: a trivariate causality testing, African Journal of Economic and Management Studies, Vol., 12, No., 2.
92. Othman, N., Kapar, N. I. J. A., Wahab, S. N., & Rizkalla, N. (2024). Assessing the Role of Government Spending in Education and Economic Growth in Malaysia. Advances in Social Sciences Research Journal, Vol., 11, No., 2.
93. Palazzo, G, (2024), Real exchange rate and export surge episodes: What sectors take advantage of the real exchange rate stimulus?, Structural Change and Economic Dynamics, 68.
94. Popescu, C. C., & Diaconu, L, (2021), Government spending and economic growth: A cointegration analysis on Romania, Sustainability, 13(12).
95. Qayyum, A., & Zaman, K, (2019), Dynamic linkages between international trade, gross fixed capital formation, total labor force and economic growth: empirical evidence from Pakistan, Acta Universitatis Danubius. Œconomica, 15(1).
96. Rahman, M. (2024). Foreign Direct Investment and Risks in Asia and Africa, International Journal of Science and Research (IJSR), 13.
97. Rahman, M. M., Rana, R. H., & Barua, S, (2019), The drivers of economic growth in South Asia: evidence from a dynamic system GMM approach, Journal of Economic Studies, Vol., 46, No., 3.

98. Raihan, A, (2024), Influences of foreign direct investment and carbon emission on economic growth in Vietnam, Journal of Environmental Science and Economics, Vol., 3, No., 1.
99. Rana, Sudhir, (2022), why research on economic growth is important? Future research areas on economic growth, FIIB Business Review, Vol., 11, No., 2.
100. Rasheed, Suhad Ahmed, (2023), The Impact of Oil Price Volatility on Economic Growth and Stability in Iraq through the Public Expenditure for the Period (2003-2020), International Journal of Professional Business, Vol., 8, No., 6.
101. Roch, N. Y. M, (2024), Empirical Study of the Relationship between Capital Formation and Saving in Rwanda: An Econometric Approach. International Journal of Emerging Trends in Science and Technology, Vol., 11, No., 1.
102. Sadiku, M. N., Kotteti, C. M., & Sadiku, J. O, (2024), Agriculture in Canada. International Journal of Multidisciplinary Research and Growth Evaluation, Vol., 5, No., 1.
103. Samson, A. A., Imosu, I. E. E, (2021), Nigeria's Foreign Trade Policy and Economic Relations with China under President Buhari's Administration, 2015-2020, Zamfara Journal of Politics and Development, Vol., 2, No., 1.
104. Sani, m. a., alexander, a. a., muktar, m., & alfa, y, (2021), trade openness, exchange rate and economic growth relationship in selected OPEC countries, polac international journal of economics and management science (pijems), Vol., 7, No., 1.
105. Santos-Paulino, A. U, (2002), the effects of trade liberalization on imports in selected developing countries. World development, Vol., 30, No., 6.

106. Saratha, Anandasayanan, Balagobei, S., & Amaresh, M, (2020), Impact of tourism industry on the economic growth of Sri Lanka, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol., 10, No., 4.
107. Shirke, d. t., ajay bhamare, prakash mahanwar, (2023), international economics, university of mumbai.
108. Siddiqui, kalim, (2023), international trade theories, world 2024.
109. sikobi, ayanda priscilia, (2021), the impact of international trade of commodities on the economic growth of south africa, master degree, world maritime university.
110. Singh, k., & kumar, a, (2020), empirical analysis of India's foreign trade and economic growth, international journal of research–granthaalayah, Vol., 8, No., 10.
111. singh, s., & hoque, d, (2022), an analysis of trend, pattern and strength of foreign direct investment (fdi) and foreign institutional investment (fii) to india, educational administration: theory and practice, 30(4).
112. Škabić, Kersan lnes, (2021), Information and communication technology development and foreign trade in the region of South East Europe, South East European Journal of Economics and Business, Vol., 16, No., 2.
113. Slow, Jasim Ahmed, (2023), The impact of foreign trade on the numerous economic sectors in Iraq for the period (2003–2021), Journal of Duhok University, 26(2).
114. Stock, J. H., & Watson, M. W, (2019), Introduction to econometrics, (4th ed.), Pearson.
115. Subroto, Waspodo Tjipto, Imam Baidlowi, (2022). Does Funding Decentralization Can Influence the Local Economic Growth? Iranian Economic Review 26.2.

116. Suleiman, Wafi Salam, Azad Faraj Farhan, Rnan Nizar Yunus, (2024), Causal Relationship According to Toda-Yamamoto Methodology Between Economic Growth Rates and Inflation in the Iraqi Economy During the Period (1990-2021), Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, Vol., 4, No., 1.
117. Trinh, Nam Hoai, Nguyen, Quynh Anh Mai, (2015), The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: Evidence from Vietnam, International Institute for Science, Technology and Education (IISTE): E-Journals, Vol.5, No.20.
118. Tsaurai, K, (2021), Tax revenue and economic growth in emerging markets: is financial development relevant? The Journal of Accounting and Management, Vol., 11, No., 1.
119. tulqin o'g'li, u. m., & qodirov, p. f, (2024), the main trends and factors affecting the world economy, analysis of international sciences, 2(3).
120. Tunçsiper, Ç., & Horoz, İ, (2023), The effect of exports on economic growth Türkiye 1980-2021, Journal of Emerging Economies and Policy, Vol., 8, No., 1.
121. Ullah, S., Hussain, S., Rustandi Kartawinata, B., Muhammad, Z., & Fitriana, R. (2022), Empirical nexus between Chinese investment under China–Pakistan Economic Corridor and economic growth: An ARDL approach. Cogent Business & Management, Vol., 9, No., 1.
122. Usman, M., Saeed, A., Latif, A., & Zakir, A, (2024), Energy consumption and trade liberalization: Investigating performance of economic growth for French economy, Journal of Asian Development Studies, Vol., 13, No., 1.
123. Uzoechina, B. I., Okafor, P. C., Ezenwobi, N. F., Ekwoh, G. A., Okaforocha, C. M., & Edeh, N. J. (2024), Globalization and capital

formation in Nigeria. In Forum for Economic and Financial Studies, Vol. 2, No. 2.

124. Viphindrartin, sebastiana, bawono, suryaning, (2021), international economics, triple nine-communication press.

125. Xu, Jiangnan, (2023), Exchange rate risk management of foreign trade enterprises, BCP Business & Management, Volume 38.

126. Yahaya, S. N., Bakar, M. H., Mansor, N., & Ahamat, A, (2023), Absorptive Capacity Effects on the Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth in Malaysia, Journal of Optimization in Industrial Engineering, Vol., 16, No., 2.

127. Yardımcı, P, (2015), Trade Policy and Economic Growth of Turkey in Global Economy: New Empirical Evidences, International Journal of Economics and Management Engineering, 9(10).

128. Yeo, A. D., Deng, A., (2019), the trade policy effect in international trade: case of Pakistan. Journal of Economic Structures, Vol, 8, No, 1.

129. Yessenzholova, g., dulambayeva, r., & kapysheva, s., (2023), assessment of the impact of customs regulation factor on foreign trade of Kazakhstan, Economic studies, 32(5).

130. Zahir, S., & Rehman, Z. (2019), Linkage between gross fixed capital formation, trade deficit, exchange rate and economic growth of Pakistan, Journal of Managerial Sciences, Vol., 14, No., 4.

131. Zimmermann, t. a, (2023), a case of unilateral trade liberalization: the autonomous abolition of industrial tariffs by Switzerland in 2024. Aussenwirtschaft, Vol., 73, No., 1.

د. عمر حواس حسن

بدأ مسيرته الأكاديمية بدراسة الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة دهوك ونال شهادة البكالوريوس عام 2018. واصل بعد ذلك دراساته العليا في جامعة الموصل ليتوج مساره بالحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد عام 2021 ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد عام ٢٠٢٥ بجامعة الموصل، حرص على تطوير مهاراته اللغوية عبر المشاركة في دورات مكثفة للغة في جامعة زاخو. عزز قدراته التعليمية باجتياز دورة طرائق التدريس(Pedagogy) في جامعة زاخو تمهيداً للعمل الأكاديمي. أسهم في إثراء المكتبة الاقتصادية بنشر بحوث علمية في الاقتصاد. يتمتع بكفاءة عالية في التحليل الكمي واستخدام البرامج الإحصائية المتقدمة مثل Stata وEViews.

الرقيم السومري
للنشر والتوزيع
Scriptum Synthesis Publisher (SSSP)

+964 0777 52 62 892
IRAQ - DAIYALA - BAGHUBA
ISBN: 978-9922-7961-78
email : manager@sss-publisher.com
https://doi.org/10.62909/978.9922..7961.78
Sumerian scriptum synthesis publisher (SSSP)